منهج المدرسة الماتريدية

في

تقرير القضايا العقدية

دكتور

جمال سعد محمود جمعة

الأستاذ بقسم االعقيدة والفلسفة

بكلية أصول الدين - القاهرة

ورئيس القسم الأسبق

منهج المدرسة الماتريدية في تقرير القضايا العقدية

جمال سعد محمود جمعة .

قسم العقيدة والفلسفة، الكلية: أصول الدين القاهرة، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الالكترونى : pro.dr.jmal.saad@hotmail.com

الملخص :

يقدم هذا البحث للقارئ الكريم صورة واضحة عن المدرسة الماتريدية ومنهجها فى تقرير قضايا العقيدة من حيث التعريف بها نشأة وتطورًا والمؤسس الأول لها ممثلاً فى إمام أهل السنة أبى منصور الماتريدى أحد أئمة أهل السنة وحامى حماها وعلم من أعلام الفكر الإسلامى ، وقد كان من الفطاحل الذين زانوا أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجرى ، وذلك عندما نقم جمهور المسلمين على المعتزلة بسبب نزعتها المغالية وإنكارها لمسائل عقدية واضحة ، كرؤية البارى سبحانه وتعالى ، وإفراطها فى التأويل وردها لأحاديث صحيحة ، لذلك كان المسلمون فى بلاد ما وراء النهر خاصة يومئذ فى حاجة ملحة إلى ظهور شخصية تأخذ بالسمع والعقل معًا ، ووجدت هذه الشخصية المطلوبة فى شخص أبى منصور الماتريدى ، وقد وجدت آراء أبى منصور صدى لدى الحنفية ، فكانت العقيدة الرسمية على مدى عشرة قرون ولا تزال تسود جزءًا كبيرًا من العالم الإسلامى حتى الآن .

وتمثل المدرسة الماتريدية الجناح الثانى لمذهب أهل السنة بمعناه الدقيق بعد المدرسة الأشعرية وكل منهما قد سلك مسلكًا وسطًا جمعا فيه بين العقل والنقل ، وكان السبب الرئيسى لتقرير هذا المنهج غلو المعتزلة وإفراطها فى

استعمال الأدلة العقلية ، فقد جعلوا الشرع تابعًا للعقل ، وتأولوا النصوص لتوافق منهجهم العقلى ، وأما الحشوية ومتأخرى السلفية فقد بالغوا فى استعمال المنهج النصى لدرجة أن بعضهم أجرى كل النصوص على ظاهرها فأوصلهم هذا المنهج إلى الوقوع فى التشبيه والتجسيم وبين هؤلاء وهؤلاء توسط جمهور الأشعرية والماتريدية فانتهجوا منهجًا زاوجوا فيه بين النقل والعقل فكان منهجهم وسطًا معتدلاً لا إفراط فيه ولا تفريط ، وكانوا بهذا خير ترجمة لما عليه السلف الصالح .

يعالج هذا البحث أربعة محاور رئيسة ممثلة فيما يلى :

المحور الأول : عصر الإمام الماتريدى ، المحور الثانى : التعريف بالإمام الماتريدى والماتريدية نشأة وتطورًا ، المحور الثالث : منهج الماتريدية فى القضايا العقدية ، المحور الرابع : نماذج تطبيقية على منهج المدرسة الماتريدية فى القضايا العقدية .

الكلمات المفتاحية : منهج ، المدرسة ، الماتريدية ، تقرير القضايا ، العقدية .

Matridi school curriculum in the report of streptococcal issues

Jamal Saad Mahmoud Juma .

Department of Faith and Philosophy, Faculty: Origins of Religion Cairo, Al-Azhar University, Egypt .

E-mail: pro.dr.jmal.saad@hotmail.com

Abstract:

This research provides the generous reader with a clear picture of the Matridi school and its approach in determining the issues of faith in terms of its definition of genesis and development and its first founder represented in the imam of the Sunnis Abi Mansour Al-Matridi, one of the imams of the Sunnis and the protectors of its protectors and a flag of islamic thought, and was one of the flats who weighed in late the third century and early 4th century AH, when we re-established the Muslim public on the retreat because of its flirtation and denial For clear complex issues, such as the vision of the Almighty Bari, and its excessive interpretation and response to correct hadiths, so Muslims in the country beyond the river, especially then in urgent need of the emergence of a figure who takes both hearing and reason, and found this desired personality in the person of Abu Mansour Al-Matridi, and the opinions of Abu Mansour found resonance in the Tap, so the official doctrine for ten centuries and still prevails a large part of the Muslim world so far.

The Matridi school represents the second wing of the Sunni doctrine in its exact sense after the Aces school and each of them has taken a middle course in which they combined reason and transportation, and the main reason

for the report of this approach was the excessive use of mental evidence, they made the Sharia a follower For the reason, and they took the texts to conform to their mental approach, and with regard to visceral and late Salafism, they overused the textual approach to the extent that some of them conducted all the texts on their face, and this method led them to fall into analogy and embodiment and between these and these The audience of Ahashari and Matridia mediated and adopted a method in which they moved between transport and reason, and their approach was a moderate medium that is not excessive and not excessive, and they were thus the best translation of what the righteous ancestors are.

This research addresses four main themes represented by:

The first axis: the era of Imam Matridi, the second axis: the introduction of Imam Matridi and Matridia genesis and development, the third axis: the method of matridia in streptococcal issues, the fourth axis: applied models on the curriculum of the School of Matridi in streptococcal issues.

Keywords: Curriculum, School, Matridia, Case Report, Streptococcal.

المقدمة

الحمد لله الذى هدانا للإسلام وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، ووفقنا للإيمان وما كنا لنؤمن لولا أن شرح الله صدورنا له وأحيا قلوبنا بالقرآن نور الله المبين وحبله المتين وصراطه المستقيم والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ... وبعد،،،

فقد حظى علم الكلام باهتمام كبير لدى العلماء باعتباره خط الدفاع الأول عن الإسلام ، وعلماؤه هم حراس العقيدة الذين قاموا بالدفاع عنها وصيانتها من ترهات المبطلين ، وشبه المضلين ، وهذا ما فهمه أئمة المعتزلة الأوائل فتسلحوا بما يتسلح به خصومهم من العلوم العقلية والفلسفية ، ولكن تحت سطوة هذه العلوم كان للمعتزلة غلو وإفراط فى استعمال الأدلة العقلية ، فقد جعلوا الشرع تابعًا للعقل ، وتأولوا النصوص لتوافق منهجهم العقلي .

وعلى الجانب المقابل نجد الحشوية ومتأخرى السلفية الذين بالغوا فى استعمال المنهج النصى لدرجة أن بعضهم أجرى كل النصوص على ظاهرها ، فأوصله هذا المنهج إلى الوقوع فى التشبيه والتجسيم وبين هؤلاء وهؤلاء توسط جمهور الأشعرية والماتريدية ، فانتهجوا منهجًا زاوجوا فيه بين النقل والعقل ، فكان منهجهم وسطًا معتدلاً لا إفراط ولا تفريط ، وكانوا بهذا خير ترجمة لما كان عليه السلف ، فإن أبا الحسن الأشعرى لم يبدع رأيًا ، ولم ينشئ مذهبًا ، وإنما دعا إلى مذهب السلف الصالح ، ونافح عنه وشرحه بأوضح بيان ، والمذهب الماتريدى وإن كان من جملة المذهب

السنى إلا أن له سمات تميزه عن غيره ، لعل من أبرزها إعمال العقل فى النصوص الدينية .

ونظرًا لاعتدال مذهب أهل السنة ووسطيته كتب له الذيوع والانتشار ، وكان هو العقيدة الرسمية للدولة الإسلامية فى كافة العصور ، ولقد قام بنصرة هذا المذهب وشرحه وتوضيحه ثلة من عباقرة العلماء بداية بالشيخ أبى الحسن الأشعرى ، وناصر السنة أبى منصور الماتريدى، ومن قبلهما كان الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان .

ويعتبر الإمام الماتريدى أحد أئمة أهل السنة وحامى حماها وعلم من أعلام الفكر الإسلامى ، وقد كان من الفطاحل الذين زانوا أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجرى ، وذلك عندما نقم جمهور المسلمين على المعتزلة بسبب نزعتها المغالية ، وإنكارها لمسائل عقدية واضحة كرؤية البارى سبحانه وتعالى ، وإفراطها فى التأويل وردها لأحاديث صحيحة ، واعتمادها على السلطة لفرض آرائها بالقوة فى محنة خلق القرآن ، وفى ذلك العصر لم تظهر بين أهل السنة بعد احمد بن حنبل شخصية علمية قوية يكون لها القول الفصل فيما أشكل من مثل هذه المسائل ، إذ سرت بينهم نزعة التصلب ، وحاول بعضهم حمل آيات التشبيه على حقيقتها ، لذلك كان المسلمون فى بلاد ما وراء النهر خاصة يومئذ فى حاجة ملحة إلى ظهور شخصية تأخذ بالسمع والعقل معًا ، ووجدت هذه الشخصية المطلوبة فى شخص أبى منصور الماتريدى ، فكان علم الهدى متكلمًا بارعًا ، وأصوليًا ماهرًا ، وفقيهًا حرًا لا يقل شأنًا عن أبى الحسن الأشعرى ، وقد وجدت آراء أبى منصور صدى لدى الحنفية ، فكانت العقيدة الرسمية على مدى عشرة قرون ولا تزال تسود جزءًا كبيرًا

من العالم الإسلامى حتى الآن ، ورغم هذه الأهمية فإن الإمام الماتريدى لم يحظ بما يستحقه من العناية كمؤسس لمدرسة من مدارس أهل السنة وكرائد روحى للملايين من المسلمين اليوم ، بل لم تصدر دراسة مستقلة باللغة العربية عن حياته ومصادر ثقافته ، وما أسهم فيه بفكره العبقرى وذكائه النادر فى حل المعضلات العقدية الدقيقة .

والماتريدية وإمامهم أبو منصور الماتريدى تعود أصول مقالاته إلى الإمام أبى حنيفة النعمان يقول ابو اليسر البزدوى " ونحن نتبع أبا حنيفة ، فإنه إمامنا وقدوتنا فى الأصول والفروع "([1])

ونظرًا لندرة الكتابات عن الإمام أبى منصور الماتريدى خاصة وأعلام المدرسة الماتريدية عامة فقد اخترت أن أجمع بين الإمام الماتريدى والماتريدية ، ومنهج هذه المدرسة فى تقرير قضايا العقيدة حيث أن الجمع بين منهج مدرسة من المدارس الكلامية وبين عقيدتها أمر صعب المنال وذلك لندرة الكتابة فى منهج الماتريدية وعقيدتها ، ذلك المنهج الذى يتفق مع منهج الأشعرية فى وسطيته أعنى الجمع بين العقل والنقل ، ولهذه الوسطية المشتركة بين الإمام الأشعرى والإمام الماتريدى استحق الأخير أن يكون الجناح الثانى لمذهب أهل السنة .

ولما كان موضوع هذا البحث هو إبراز منهج الماتريدية فى تقرير القضايا العقدية أقول لا بد لنا أن نتعرف على هذا المنهج الذى سلكه

---

[1] – أصول الدين – أبو اليسرمحمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن مجاهد البزدوى – ص / ١٦ تحقيق / هانز بيتر لينس – ط / الكليات الأزهرية للتراث .

الإمام الماتريدى والماتريدية من بعده مع تطبيق قواعد هذا المنهج على أبرز القضايا العقدية .

فمن المعلوم لدى الباحثين قديمًا وحديثًا أن العلوم تتمايز باختلاف موضوعاتها ، كما تتمايز باستقلال مناهجها ، فالمنهج جزء من شخصية العلم وأساس من أسس المنهج المتبع فيه ، فإنها لا بد أن تتمايز بوجه ما فى كل من هذين الجانبين ، فالعلوم اللغوية والعلوم الطبية، والعلوم النفسية وسائر الدراسات الإنسانية تشترك فى أن موضوع بحثها هو الإنسان بوجه عام ، ولكن لكل منها – كما هو معلوم – زاوية من الاهتمام ولونًا من التخصص فى تناول هذا الموضوع المشترك ، وهو ما كان يعبر عنه أسلافنا بالاختلاف فى " الحيثية " وإن اتحد الموضوع .

وقد تتقارب العلوم أو تشترك كليًا أو جزئيًا فى المناهج المستخدمة فيها ، أو فى الأسس الفكرية والمنطقية التى تقوم عليها تلك المناهج ، ولكنها بحكم اختلاف الموضوع أو زاوية النظر إليه ، وبحكم تطور البحث وأدواته ومتطلباته الخاصة فى إطار كل علم ، تتميز عن بعضها البعض منهجيًا وتصطنع أساليبها الملائمة وتطور آلياتها الخاصة ، وهو بعض ما كان يقصده ابن خلدون فى رصده لتطور العلوم عند العرب وصيرورة كل منها " صناعة خاصة ".([1])

" ولما كان علم الكلام واحدًا من العلوم الشرعية الإسلامية فإنه من الطبيعى أن يشترك معها أو يتقارب من الناحية المنهجية سواء فى

[1] – المقدمة – عبد الرحمن بن محمد بن خلدون – ص / ٤٣٠ – ط / مؤسسة الأعلى للمطبوعات – بيروت – لبنان – بدون تاريخ .

مصادر استمداد الأحكام والأفكار أو فى كيفية صياغتها ، ومن الطبيعى أيضًا أن تتميز عنها – بوجه ما – فى كيفية تطور أساليبه الخاصة وأدواته الملائمة لوظيفته وموضوع بحثه ، هذا ما تشهد له الوقائع المتاحة ، والدراسات المتخصصة ، غير أن لهذا العلم مزيد اتصال – بحكم طبيعته وموضوع بحثه – بالفلسفة والدراسات العقلية ". ([1])

وقد سلكت منهجًا فى الحديث عن المدرسة الماتريدية ومنهجها فى تقرير قضايا العقيدة يتلخص فى الآتى :

١ – عرضت منهج المدرسة الماتريدية وتطبيقاته على المسائل العقدية من خلال ما ورد فى مراجعهم المعتمدة دون زيادة على ذلك ولا نقصان وإن أخذت رأيًا أو نصًا للمدرسة الماتريدية من كتب الفرق الأخرى أعضده برأى أو بنص آخر من خلال مراجع الماتريدية أنفسهم .

٢ – مناقشة الآراء والمذاهب مناقشة علمية هادئة دون تعصب لرأى من الآراء أو لفكرة من الأفكار متأسيًا بقول الإمام الشهرستانى الذى أرخ للفرق والأديان حيث قال " وشرطى على نفسى أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته فى كتبهم من غير تعصب لهم ولا كسر عليهم دون أن

---

[1] – التوحيد – الإمام أبو منصور الماتريدى – ص / ٤ – ١١ بتصرف – حققه وقدم له د / فتح الله خليف – الناشر / دار الجامعات المصرية ، وأيضًا : شرح المواقف – السيد الشريف الجرجانى – ج – ١ / ص / ٣٨ – ومعه حاشيتا السيالكوتى والجلبى – صححه / محمود عمر الدمياطى – ط / دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط / الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨

أبين صحيحه من فاسده وأعين حقه من باطله وإن كان لا يخفى على الأفهام الزكية فى مدارج الدلائل العقلية لمحات الحق ونفحات الباطل ".([1])

٣ – استخدمت المنهج التاريخى أحيانًا فى سرد الوقائع والأحداث التاريخية وتوظيفها فى خدمة البحث وخاصة عند الحديث عن الجانب السياسى والعلمى والفكرى فى عصر الإمام الماتريدي ، كما استخدمت هذا المنهج أيضًا فى تناولى لحياة الإمام الماتريدى والمراحل التى مر بها المذهب .

٤ – كما استخدمت المنهج التحليلي النقدى الذى يعتنى بعرض الأفكار وتحليلها تحليلاً من المركب إلى البسيط والنقد الموجه إلى هذه الأفكار فعلى سبيل المثال النصوص الموهمة للتشبيه ورد الإمام الماتريدى وأعلام المدرسة الماتريدية على معتقديها وكذلك قضية التحسين والتقبيح العقليين عرضت المذاهب فيها وتحليلها وذكرت رد أعلام هذه المدرسة على المعتزلة وهذا ما أعنيه بالجانب التحليلى النقدى ، كما استخدمت أيضًا المنهج التحليلي المقارن ويتجلى هذا المنهج عند مقارنة مذهب الأشاعرة والمعتزلة والماتريدية فى قضايا متعددة كالحديث عن الدليل النقلى والتحسين والتقبيح العقليين .

وقد اشتمل هذا الموضوع على مقدمة وأربعة محاور وخاتمة .

---

[1] – الملل والنحل – محمد بن عبد الكريم الشهرستانى على هامش الفصل فى الملل والأهواء والنحل – أبن حزم – ج / ١ – ص ١٤ – ط / محمد على صبيح بدون تاريخ .

فأما المقدمة : فقد تناولت فيها أهمية الموضوع وبيان المنهج الذى سلكته فى إعداده والخطة التى اشتمل عليها .

المبحث الأول

عصر الإمام الماتريدى

ويشتمل على مطلبين

المطلب الأول : الجانب التاريخى والسياسى لعصر الإمام الماتريدى .

المطلب الثانى: الجانب العلمى فى عصر الإمام الماتريدى

المبحث الثانى

التعريف بالإمام الماتريدى والماتريدية نشأة وتطورًا

ويشتمل على أربعة مطالب

المطلب الأول : حياة الإمام الماتريدى.

المطلب الثانى: بيان إهمال مصادر الطبقات والتراجم للماتريدى ومدرسته .

المطلب الثالث: بيان أوجه الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية إجمالاً .

المطلب الرابع: المراحل التى مرت بها المدرسة الماتريدية .

المبحث الثالث

منهج الماتريدية فى القضايا العقدية

ويشتمل على خمسة مطالب

المطلب الأول : العلاقة بين العقل والنقل عند المدارس الكلامية .

المطلب الثانى: بيان وسطية المدرسة الماتريدية فى تقرير القضايا العقدية .

المطلب الثالث: الدليل العقلى والمعرفة والنظر عند المدرسة الماتريدية.

المطلب الرابع: التاويل منهجًا كلاميًا .

المطلب الخامس: الدليل النقلى حجيته وعلاقته بالدليل العقلى عند المدرسة الماتريدية .

المبحث الرابع

نماذج تطبيقية على منهج المدرسة الماتريدية فى القضايا العقدية

وقسمته إلى ثلاثة مطالب

المطلب الأول : وجوب معرفة الله تعالى عقلاً وعلاقتها بالنظر العقلى .

المطلب الثانى: النصوص الموهمة للتشبيه .

المطلب الثالث: قضية الحسن والقبح العقليين .

خاتمة

وفيها تناولت أبرز وأهم النتائج التى انتهيت إليها فى إعداد هذاالموضوع .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن ينفع به المسلمين وطلاب العلم أجمعين وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

عصر الإمام الماتريدى

ويشتـمل على مطلبين:

المطلـب الأول: الجانـب التـاريخى والسياسـى لعصـر الإمـام الماتريدي.

المطلب الثانى: الجانب العلمى فى عصر الإمام الماتريدى.

المطلب الأول

الجانب التاريخى والسياسى لعصر المدرسة الماتريدية

تنتسب المدرسة الماتريدية إلى الإمام أبى منصور الماتريدى (ت-٣٣٣هـ) ([1]) وتسمت باسمه وهو مؤسس للاتجاه الكلامى فى المذهب الحنفى ، وتلقى على يديه الكثير من التلاميذ والاتباع، وامتد آثار هذه المدرسة فى أنحاء عديدة من البلاد الإسلامية ، بل لقد تأثر ببعض أفكارها بعض المتكلمين من معتزلة و أشاعرة وغيرهم وامتد أثرها فى العصر الحديث.

وتعود نسبة الماتريدية إلى بلدة (ماترید) أو (ماتريت) وهى من قرى سمرقند ، إحدى مدن دولة أوزبكستان حاليًا ، وقد كانت هذه البلاد جزءًا من الاتحاد السوفيتى فى القرن الماضى ، إلى أن ظهرت كجمهوريات مستقلة باسم (جمهوريات آسيا الوسطى) وتتكون من خمس دول هى: (أوزبكستان)، و (كازخستان)، و(طاجيكستان) و(قرغيزستان) ، و (تركمنستان) ، و سمرقند وما جاورها كان يطلق عليها قديمًا اسم بلاد ما وراء النهر ، وهو نهر جيحون قديمًا (آمودريًا) حاليًا، وعرفت بلاد ما وراء النهر فى وقت ما باسم إقليم التركستان ،

[1] – كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون – مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجى خليفة – ج/ ٢ – ص / ٤٠٦ –الناشر دار إحياء التراث العربى .

وكانت تشمل عدة أقاليم منها : بخارى ، وأشروسنة ، والشاش (طشقند) ،وفرغانة ، ونسف ، وخوارزم ، وترفد ، وغيرها([1]) .

وهذه البلاد من أكثر البلاد ثراءًا وعلمًا وقوة ، وقد وصف المقدسى هذا الأقليم قائلاً " هو أجل الأقاليم ، وأكثرها أجلة وعلماء ، ومعدن الخير، ومستقر العلم ، وركن الإسلام المحكم ، وحصنه الأعظم ، ملكه أجل الملوك ، وجنده خير الجنود ، قوم أولوا بأس شديد ، اسم كبير ، ومال مديد ، وخيل ورجل ، وفتح ونصر " . ([2])

وهذه المنطقة دارت فيها أحداث تاريخية فى القرنين الثالث والرابع الهجريين كان لها أثرها الواضح على العلم والعلماء .

ولقد فتح المسلمون بلاد ما وراء النهر عام ٩٣ هـ ([3]) ، واعتنوا فيها ببناء الربط ، وصرفوا أموالهم إلى عمارة الطرق ، والوقوف على سبيل

---

[1] – الأنساب – عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمى السمعانى – تحقيق / عبد الرحمن بن يحيى اليمانى – ص / ٩٨ – ط / حيدر آباد – ط / الأولى ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٢ م .

[2] – أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم – المقدسى المعروف بالبشارى – ص ٢٦٠ – ط/ الثالثة ١٩٩١ م نشر مكتبة مدبولى – الفاهرة ، وأيضًا : معجم البلدان – ياقوت بن عبد الله الرومى البغدادى شهاب الدين الحموى – ج ١ / ص ٤٥ – ط / دار صادر بيروت ١٩٧٧ م

[3] – تاريخ الرسل والملوك المعروف بتاريخ الطبرى –أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – ج / ٦ – ص ٤٧٢ – ٤٨١ – ط / الثانية / دار المعارف بمصر ، وأيضًا : الكامل فى التاريخ – عز الدين أبى الحسن على بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى المعروف بأبن ==

الجهاد ووجوه الخير.([1])

وظلت بلاد ما وراء النهر مرتبطة بالخلافة بدمشق ثم ببغداد حتى عهد المأمون ، فلما تولى المأمون الخلافة قرب أولاد أسد بن سامان ، واستعملهم على بلاد ما وراء النهر ، فأصبحت المنطقة بأيدى السامانيين، ولكنهم كانوا خاضعين للخلافة حتى سنة ٢٦١هـ ، واستقلوا وأقاموا الدولة السامانية .([2])

وكانت الدولة السامانية كما يقول ابن الأثير " قد انتشرت وطبقت كثيرًا من الأرض.. وكانت من أحسن الدول سيرة وعدلاً ".([3])

وقال ابن خلكان فى وصفها " وأما الملوك السامانية فكانوا سلاطين ما وراء النهر وخراسان، وكانوا أحسن الملوك سيرة ، ومن ولى منهم كان

==

الأثير الجزرى – صحح أصوله عبد الوهاب النجار – ج / ٤ – ص / ٢٣٤ – ٢٣٦ – ط / إدارة الطباعة المنيرية ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨م.

[1] – مسالك الممالك –أبو القاسم إبراهيم محمد الفارس الاصطخرى المعروف بالكرخى ت/ ٣٤٦ هـ / الناشر / دار صادر – بيروت ٢٠٠٤ م .

[2] – الكامل فى التاريخ –أبن الأثير – ج / ٧ – ص / ٢٧٩ – ٢٨٢ ، وأيضًا : أحسن التقاسيم – المقدسى – ص / ٣٣٨ – ٣٣٩ ، محاضرات فى تاريخ الأمم الإسلامية – محمد الخضرى – ص / ٤٢٣ – ٤٢٤ – ط / الثالثة – مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

[3] – الكامل فى التاريخ – أبن الأثير – ج / ٩ ص ١٤٩ .

يقال له سلطان السلاطين ، لا ينعت إلا به وصار كالعلم لهم ، وكان يغلب عليهم العدل والدين والعلم "(١)

ولقد عم الرخاء فى عهد الدولة السامانية، وانتشر الأمن وأخمدت الفتن حتى صار الناس يقولون : لو أن شجرة خرجت على آل سامان ليبست .(٢) ، وقال المقدسى بعد ذكره لهذه العبارة :" ألا ترى إلى عضد الدولة وتجبره وتمكنه ، وكمال دولته وفتوة أمره خطب له باليمن وبالسند ، وفتح عمان ، وملك ما ملك ، فلما تعرض لآل سامان وطلب خراسان أهلكه الله ، وشتت جمعه وفرق جيوشه "(٣)

واستمرت الدولة السامانية وقد عمها الرخاء والاستقرار والأمن حتى سقطت عام ٣٨٩ هـ على أيدى آل سبكتكين من جهة والترك الخاقانية من جهة أخرى .(٤)

١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان – ج / ٤ –ص / ٢٤٥ – تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة بالقاهرة .

٢ – أحسن التقاسيم – المقدسى – ص / ٣٢٣ .

٣ – المرجع السابق – ص / ٣٢٣ .

٤ – الكامل فى التاريخ – أبن الأثير – ج ٩/ص/ ١٤٩ ، وأيضًا : يتيمة الدهر – فى محاسن أهل العصر – عبد الملك أبن محمد أبن إسماعيل أبو منصور الثعالبى النيسابورى – تحقيق / مفيد محمد قميحة – ج / ٤ – ص / ١٠١ – الناشر / دار الكتب العلمية– بيروت – لبنان / ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م ، وأيضًا : محاضرات فى تاريخ الأمم الإسلامية – محمد الخضرى – ص / ٥٥١ – ٥٥٣ – تحقيق / محمد العثمانى – الناشر/ دار القلم ١٤٠٦ –١٩٨٦ .

المطلب الثانى

الجانب العلمى فى عصر الإمام الماتريدى

لقد اهتم الملوك السامانيون بالعلم وأهله، فقربوا العلماء وأقاموا المكتبات العامة والخاصة وكانت تعقد المناظرات العلمية بين يدى السلطان ، ويبدأ هو فيسأل مسألة ثم يتكلم العلماء الحاضرون فيها.(١) وقد كان فى كل جامع مكتبة وكانت المكتبة العظمى بمدينة مرو ، وقد حوت نفائس الكتب العلمية بلغات شتى .(٢)

وقد أخرجت هذه البلاد وفى فترة ما لا يحصى من العلماء فى الحديث والفقه واللغة ... خدموا العلم خدمة كبرى بجدهم وصبرهم على طلب العلم والبحث ورحلتهم إلى أقاصى البلدان، يأخذون العلم من أهله حيث كان .(٣) فقد أخذ علماء هذه العصر ما نقله المترجمون قبلهم فشرحوه وهضموه وأخذوا النظريات المبعثرة فرتبوها ، وأرثوا ثروة من قبلهم فى كل فرع من فروع العلم فاستغلوها .(٤)

---

١ – الكامل فى التاريخ – أبن الأثير – ج / ٧ – ص /٢٨٢ ، وايضًا : سير أعلام النبلاء – الحافظ شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبى – ج / ١ – ص / ٣٨ – ٣٩– ط / مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان ١٣٣٩ هـ – ١٩٧٠م.

٢ – الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع أو عصر النهضة فى الإسلام – آدم متز – تعريب / محمد عبد الهادى أبو ريدة – ج / ١ – ص / ٢٧٠ – ط / الخامسة – دار الكتاب العربى – بيروت – لبنان .

٣ – أحسن التقاسيم – المقدسى – ص /٣٢٣ .

٤ – ظهر الإسلام –أحمد أمين – ص ٩٧ – نشر ١٩٤٥ م .

وكان نتيجة لذلك ظهرت حركة علمية كبيرة وتعددت مراكز العلم فى كل أرجاء المملكة الإسلامية، حتى إنه يمكن القول بأن هذه الفترة كانت بمثابة العصر الذهبى للعلوم الإسلامية ، فلقد مر علم الكلام الإسلامى فى أهم أدوار حياته ، وهو دور التحرر من الفقه ، وكانت علوم الصوفية الدينية أهم العلوم وأكثرها نجاحًا ، فقد كانت الحركة العلمية التى ضمت أعظم القوى الدينية فى ذلك العهد ، وزاد الإقبال على دراسة القرآن الكريم والحديث .([1])

والذى يهمنا فى تلك الحركة الفكرية هو انحسار تيار المعتزلة على يد المتوكل على الله جعفر ٢٣٢ هـ ، الذى أظهر الميل إلى السنة ونصر أهلها ورفع المحنة واستقدم المحدثين إلى سامراء ، وأجزل عطاياهم وأكرمهم ،وأمرهم بأن يحدثوا بأحاديث الصفات والرؤية .([2])

ولقد ساعد هذا على ظهور فريق يناصر أهل السنة فظهر الماتريدى والأشعرى ليناصروا موقف أهل السنة عن طريق العقل ، وظهر موقف التوسط بين العقل والنقل .

وبعد هذا العرض الموجز لنشأة هذه المدرسة فى جوانبها المختلفة نود أن نتحدث فى لمحات سريعة عن الإمام أبى منصور الماتريدى المؤسس لهذه المدرسة من حيث نشأته وثقافته وشيوخه وتلاميذه ، ثم إلقاء الضوء على المراحل التى مرت بها هذه المدرسة لنقف

---

[1] – الحضارة الإسلامية – آدم متز – ج / ١ – ص / ٢٦٦ – ٢٦٧ .

[2] – تاريخ الخلفاء – جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى – ص/ ٣٢٠ – الناشر / مكتبة نزار مصطفى الباز – ط / الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .

على حقيقة هامة ألا وهى أن الإمام الماتريدى قد سلك مسلكًا وسطًا بين الأشاعرة والمعتزلة فى تقرير قضايا العقيدة مبينين بعد ذلك خصائص المنهج العقدى الذى تميز به الإمام الماتريدى على غيره من علماء الكلام .

المبحث الثانى

التعريف بالإمام الماتريدى والماتريدية نشأة وتطوراً

ويشتمل على أربعة مطالب

المطلب الأول : حياة الإمام الماتريدى .

المطلب الثانى: إهمال مصادر الطبقات والتراجم للماتريدى ومدرسته .

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية إجمالاً .

المطلب الرابع: المراحل التى مرت بها المدرسة الماتريدية.

المطلب الأول

حياة الإمام الماتريدى

١ – اسمه ونسبه ولقبه .

اسمه محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدى ([1]) ، وأصله من ماتريد وهى محلة من سمرقند ([2]) ، واسم الماتريدى ينسب إليها ، وأحيانًا تضاف النسبة إلى سمرقند فيقال أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدى السمرقندى .

ولقد خلع عليه أصحابه ألقابًا كثيرة فيذكر الكفوى أنه قد سمى إمام الهدى وقدوة أهل السنة والاهتداء ،رافع أعلام السنة والجماعة ، قابع

---

[1] –هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين – اسماعيل باشا البغدادى – م / ٢ ص٣٦ ط / المطبعة البهية – استنابول ١٩٥١ م ، وأيضًا : إشارات المرام من عبارات الإمام أبو حنيفة النعمان فى أصول الدين – الشيخ كمال الدين أحمد بن حسين البياضى الحنفى – ص٢٣ / ط / الأولى– الحلبى١٩٤٩، أتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين – مرتضى الزبيدى – ج / ٢ – ص / ٥– طبعة القاهرة ،الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء – خير الدين الزركلى– ج / ٢ص٢٤٢ الناشر / دار العلم للملايين ٢٠٠٢ م .

[2] – الأنساب – عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمى السمعانى – تحقيق / عبد الرحمن بن يحيى اليمانى وغيره – ص / ٤٩٨ – ط / حيدر آباد – الأولى ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٢ م .

أضاليل الفتنة والبدعة ، الشيخ الإمام أبو منصور الماتريدى إمام المتكلمين ومصحح عقائد المسلمين .([1])

ولم تذكر لنا كتب التاريخ والتراجم شيئًا عن تاريخ مولده ويرجح بعض الباحثين إنه ولد تقريبًا سنة ٢٣٨ هـ ، وذلك لأن تاريخ وفاة أثنين من أساتذة الماتريدى وهما محمد بن مقاتل الرازى كان سنة ٢٤٨هـ ، ونصير بن يحيى البلخى كان سنة ٢٦٨هـ .([2])

وعلى هذا يكون الماتريدى مولودًا فى وقت يسمح بتلقيه العلم على يد هؤلاء ، وكذلك من أقران الماتريدى من مات سنة ٢٦٨ هـ ، وهو محمد بن مسلم بن عبد الله بن المغيرة بن عمرو الأزدى.([3])

٢- مكانته العلمية .

الماتريدى جهبذ من جهابذة الفكر الإنسانى امتاز بالذكاء والنبوغ وحذق الفنون ، العلمية المختلفة وألف فى شتى العلوم الإسلامية وبرع فى اللغة العربية والفارسية .

---

[1] - أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار - محمود بن سليمان الحنفى الرومى الكفوى- ترجمة / عبد اللطيف عبد الرحمن ص / ١٣٠- الناشر / دار العلم للملايين .

[2] - العقيدة الماتريدية - د / على أيوب - رسالة دكتوراه مخطوطة مكتبة كلية دار العلوم تحت رقم ٢٤٩٥٤ .

[3] - الجواهر المضية فى طبقات الحنفية - عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشى أبو محمد محى الدين الحنفى - ج / ٢ ص / ٣٣ - الناشر / دار القلم - دمشق - ط/ الأولى - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

وقد احتل الماتريدى منزلة كبيرة فى تاريخ الفكر الإسلامى حيث أنه مؤسس لإحدى المدارس الكلامية التى ذاع وانتشر فكرها فى العالم الإسلامى وهى المدرسة الماتريدية التى أصبحت هى والأشعرية تتقاسم العالم الإسلامى ، وهذا مما جعل طاش كبرى زاده يقول :" إن رئيس أهل السنة والجماعة فى علم الكلام رجلان ، أحدهما حنفى ، والآخر شافعى ، أما الحنفى فهو أبو منصور محمد بن محمود الماتريدى إمام الهدى ، وأما الآخر الشافعى فهو شيخ السنة ورئيس الجماعة إمام المتكلمين أبو الحسن الأشعرى البصرى "([1])

يقول الإمام أبو المعين النسفى مبينًا منزلة الماتريدى العلمية وقدره عندهم : " ولو لم يكن فيهم (الماتريدية) إلا الإمام أبو منصور الماتريدى رحمه الله الذى غاص فى بحور العلوم واستخرج دُررها وأوتى حجج الدين وزين بفصاحته ، وغزارة علومه وجودة قريحته غررها حتى أمر الشيخ أبو القاسم الحكيم أن يكتب على قبره حين توفى هذا قبر من جاز العلوم بأنفاسه ، استنفد الوسع فى نشره وأقباسه فحمدت فى الدين آثاره ، واجتنى من عمره ثماره ... لكان كافيًا ". ([2])

---

[1] – مفتاح السعادة ومصباح السيادة من موضوعات العلوم –أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة – ج / ٢ – ص / ١٥١– الناشر / دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ١٩٩٣ م

[2] – تبصرة الأدلة فى أصول الدين – الإمام أبو المعين النسفى – تحقيق – أ . د / محمد الأنور حامد عيسى –ج / ١– ص/٢٢٠– ط / الأولى ٢٠١١ – الناشر / المكتبة الأزهرية للتراث

٣- ثقافته وشيوخه .

لقد كان الإمام الماتريدى حنفى المذهب فى الفروع وهو الذى نشر علم العقيدة فى الفقه الحنفى ، فقد روى كتب أبى حنيفة العقدية وقد أثبت البياضى الحنفى سند روايته لهذه الكتب ، فذكر أنه رواها عن الإمام أبى بكر أحمد بن إسحاق الجوزجانى ، وأبى نصر أحمد بن العياضى عن أبى سليمان موسى الجوزجانى عن الإمامين أبى يوسف ومحمد بن الحسين الشيبانى عن أبى حنيفة . ([1])

ومن خلال هذا السند يمكننا أن نعرف شيخين من شيوخ الماتريدى المباشرين وهما :

أ – أحمد بن العباس بن الحسين أبو نصر العياضى السمرقندى، ذكر فى جميع طبقات الحنفية أنه من شيوخ الماتريدى ([2]) ، وانفرد بالمكانة الأولى بل إن القاسم بن قطلوبغا لم يذكر من شيوخه إلا هو،([3]) ، ووالداه أبو محمد وأبو أحمد من أئمة الفقه الحنفى ، أسره الكفار ، وقتل صبرًا

---

[1] – إشارات المرام من عبارات الإمام – البياضى – ص / ٢٣ ، وأيضًا : أعلام الأخيار – الكفوى – ص / ١٣٠ .

[2] – الطبقات السنية فى تراجم الحنفية – تقى الدين بن عبد القادر التميمى الدارى الغزى المصرى الحنفى – تحقيق / د / عبد الفتاح محمد الحلو – ج / ١ – ص /٤١٨– الناشر / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٩٠ هـ – ١٩٧٠م .

[3] – تاج التراجم – أبو الفدا زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا – تحقيق / محمد خير رمضان / ص ٥٩ – الناشر / دار القلم – دمشق – ١٩٩٠ م .

أيام أحمد بن نصر السامانى ، ويروى أنه توفى شهيدًا خلف أربعين من تلاميذه كلهم أقران الماتريدى .([1])

ب – أبو بكر أحمد بن إسحاق الجوزجانى،أشارت إليه جميع الكتب التى ترجمت للماتريدى كعبد الحى اللكنوى، والزبيدى ، والتميمى ([2]) ولم يرد فى الطبقات السنية فى تراجم الحنفية غير اسمه ،وإنه تلميذ أبى سليمان موسى الجوزجانى وشيخ أبى نصر العياضى ([3])،ومن شيوخه أيضًا نصير بن يحيى البلخى المتوفى سنة٢٦٨هـ ([4]) .

---

[1] – الطبقات السنية فى تراجم الحنفية – تقى الدين بن عبد القادر التميمى الحنفى – تحقيق د / عبد الفتاح محمد الحلو – ج / ١ – ص ٤١٨ ، وأيضًا : الجواهر المضية فى طبقات الحنفية – عبد القادر أبو الوفاء القرشى – ص /١٧٧/ ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

[2] –الفوائد البهية فى تراجم طبقات الحنفية – محمد عبد الحى اللكنوى الهندى – ص ١٧٤ – ط / السعادة – مصر ١٣٢٤ هـ ، وأيضًا : اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين – عبد الله بن شيخ بن عبد الله العيدروس مرتضى الزبيدى – ج / ٢ – ص / ٥ ، والطبقات السنية فى تراجم الحنفية – تقى الدين عبد القادر التميمى الحنفى – ص / ١٤٧ ، والجواهر المضية فى طبقات الحنفية – القرشى – ص ٤٣.

[3] – الطبقات السنية فى تراجم الحنفية – تقى الدين عبد القادر التميمى الحنفى – تحقيق / د – عبد الفتاح محمد الحلو– ج / ١ – ص / ٤١٨ .

[4] – المرجع السابق – ج / ٣ – ص / ٥٤٦ .

وكان من شيوخه أيضًا أبو مطيع الحكم بن أبى عبد الله ، وأبو مقاتل حفص بن مسلم السمرقندى، وأبو سليمان الجوزجانى .([1])

وقد كان بارعًا فى الفقه الحنفى ولم يرد عنه فى طبقات الحنفية أكثر من اسمه وتاريخ ميلاده ([2]) .

وبرواية أبى منصور لكتب أبى حنيفة العقدية بسنده المتصل عنه أخذت هذه الكتب شكلاً آخر على يديه فحرر مسائلها ، وتوسع فى ذكر الأدلة ، وتحولت هذه الكتب من مجرد تعليقات موجزة يتناقلها الحنفية إلى علم كلام حنفى له طابعه الخاص ، يوافق علم الكلام الشافعى الذى حقق أصوله الإمام أبو الحسن الأشعرى . ([3])

تلك هى مشيخة الصلاح والتقوى التى تخرج فيها الماتريدى وقد عكفت هذه المشيخة على رواية الكتب المنسوبة للإمام أبى حنيفة ورسائله ووصاياه فى أصول العقائد ودراستها ، فكان الفقه الأكبر المنسوب لأبى حنيفة والرسالة و الفقه الأبسط ، وكتاب العالم والمتعلم ، والوصية هى التعليقة التى يحملها فقهاء مذهب النعمان فى أصول العقائد وقد حملها الماتريدى ورواها عن شيوخه ، ولكنها أخذت شكلاً آخر على يديه ، كانت هذه المؤلفات بمثابة بيان لعقيدة أهل السنة وما يصح الاعتقاد به من

---

[1] – العالم والمتعلم – محمد زاهد الكوثرى – ص / ٤ – الناشر / المكتبة الأزهرية للتراث ، وأيضًا : تاريخ المذاهب الإسلامية – محمد أبو زهرة – ص/ ٢٠٧ – ط / ملتزم الطبع والنشر / دار الفكر العربى – القاهرة .

[2] – الجواهر المضية فى طبقات الحنفية – القرشى – ص ٤٣ .

[3] – مقدمة الدكتور فتح الله خليف على كتاب التوحيد – للإمام أبى منصور الماتريدى ص / ٥.

غير دليل ولا برهان ، ولكن هذه العقيدة وما تضمنته من أصول تحولت من عقيدة إلى علم ، أى علم كلام على يد الماتريدى لأنه حقق تلك الأصول فى كتبه بقواطع الأدلة ، وأتقن التفاريع بلوامع البراهين اليقينية فكان هو متكلم مدرسة أبى حنيفة ورئيس أهل السنة والجماعة فى بلاد ما وراء النهر ، ولذلك سميت المدرسة باسمه ، وأصبح المتكلمون على مذهب الإمام أبى حنيفة فى بلاد ما وراء النهر يسمون بالماتريدية ، واقتصر اطلاق اسم أبى حنيفة على الأحناف المتخصصين فى مذهبه الفقهى .([1])

٤- تلاميذه .

لقد رفع الماتريدى لواء مدرسة فكرية فى علم العقائد ، تناقلها الخلف عن السلف جيلاً بعد جيل ، فهناك علماء من نسف وآخرون من بزدوة وسمرقند وبخارى ، قد تتلمذوا على أبى منصور ، إلا أن المراجع لا تمدنا بمعلومات كافية عن من أخذوا مباشرة عن الإمام الماتريدى وفيما يلى ذكر أشهر تلاميذه .

أ – أبو القاسم الحكيم السمرقندى .

هو أبو القاسم إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن زيد القاضى، الحكيم السمرقندى أخذ التصوف عن مشايخ بلخ فى زمانه ، وأخذ الفقه والكلام عن الماتريدى ، ويعد من أشهر تلاميذه روى عن عبد الله بن سهل الزاهد ، وعمرو بن عاصم المروزى ، وروى عنه عبد الكريم ابن محمد الفقيه السمرقندى فى جماعة ، تولى قضاء سمرقند أيامًا

[1] – المرجع السابق – ص ٤- ٥ .

طويلة، وحمدت سيرته وانتشر ذكره فى الشرق والغرب توفى بسمرقند ٣٤٢ هـ .([1])

وقال القرشى " لقب بالحكيم لكثرة حكمته ومواعظه ".([2])

ب – أبو أحمد العياضى .

هو أبو أحمد بن أبى نصر أحمد بن العباس العياضى نسبة إلى الجد، وهو ابن أبى نصر العياضى شيخ الماتريدية ([3])

قال الحكيم السمرقندى :" ما خرج من خراسان وما وراء النهر منذ مائة سنة مثل الفقيه أبى أحمد العياضى ، علمًا وفقهًا ولسانًا ويدًا وبيانًا وعفة وتقًا "([4])

ج – أبو محمد عبد الكريم بن موسى البزدوى .

هو جد فخر الإسلام البزدوى تلقى العلم عن أبى منصور الماتريدى عن أبى بكر الجوزجانى عن سليمان عن محمد وقد برع فى الفقه خاصة، وهو أصل لأسرة قد تخرج منها عباقرة العلماء واشتهر أولاده وأحفاده

---

[1] – الطبقات السنية فى تراجم الحنفية – تقى الدين عبد القادر التميمى الحنفى – ج / ٢ ص /١٥٨ .

[2] – الجواهر المضية فى طبقات الحنفية – عبد القادر القرشى – ص / ٢٧١ – ٢٧٢ .

[3] – الفوائد البهية فى تراجم طبقات الحنفية – محمد عبد الحى اللكنوى – ص / ٢٣ ، وأيضًا : الجواهر المضية فى طبقات الحنفية – عبد القادر القرشى – ص ١٠ .

[4] – الجواهر المضية فى طبقات الحنفية – عبد القادر القرشى – ص / ١١ .

بالنبوغ فى العلوم الشرعية ومؤلفاتهم أعظم شاهد على ذلك توفى سنة ٣٩٠ هـ .([1])

٥ – مؤلفاته .

لقد كان للإمام أبى منصور الماتريدى مؤلفات عظيمة ذخرت بها المكتبة العربية والإسلامية ومن أشهرها ما يلى :

أ – كتاب التوحيد . وهو من تأليف الإمام أبو منصور نفسه ، فهو المصدر الأساسى الذى

يتبوأ المنزلة الأولى فى هذا الشأن وهو يعد عمدة الماتريدية وأساس مذهبهم بعد كتاب

أبى حنيفة وموسوعة كلامية بحق ، ولقد جعل عنوان كتابه " التوحيد " ليؤكد أن الإسلام إنما جاء بالتوحيد الخالص وليرد به على المانوية خاصة والفرق المختلفة والآراء المنحرفة التى كانت سائدة فى تلك الربوع ، وقد احتوى هذا الكتاب على أهم المسائل العقدية ، فى اسلوب تأليفى بعيد عن المناظرة والجدل ، ومن أهم القضايا التى تناولها نفى قدم العالم ، والتدليل على حدوثه ، والبرهنة على وجود الله ، وصفاته سبحانه ، وأفعال الخلق والإيمان ، ثم أورد أقاويل الثنوية وناقشها ، وهكذا فإن هذا الكتاب يُعد

[1] – الفوائد البهية فى تراجم طبقات الحنفية – محمد عبد الحى اللكنوى – ص / ١٠١ ، وأيضًا : الجواهر المضية فى طبقات الحنفية – عبد القادر القرشى – ص / ١٠٣ .

وثيقة نادرة تبرز تطور الفكر السنى فى مواجهة التيارات الداخلية والخارجية الوافدة . ([1])

قال أبو اليسر البزدوى " إن به قليل انغلاق وتطويلاً ، وفى ترتيبه نوع عسير ، وإنه لولا ذلك لاكتفينا به "([2])

وقد قام بتحقيق الكتاب الدكتور فتح الله خليف على نسخة وحيدة محفوظة بمكتبة جامعة كمبردج برقم (٣٦٥١) فى انجلترا ، وطبع الطبعة الأولى بدار دمشق بيروت عام ١٣٩٠هـ ، والثانية عام ١٤٠٢ هـ ، وصور فى مصر ونشرته دار الجامعات المصرية.

ب – كتاب تأويلات أهل السنة :

هذا الكتاب يعتمد على العقل والنقل فى تفسيره ، فهو يرد على من لا يتفق معهم من المعتزلة والمجسمة والمشبهة والحشوية وغيرهم ، ويقرر عقيدة أهل السنة أثناء تفسيره بالأدلة العقلية والنقلية ، ويستخلص المسائل الاعتقادية من الآيات بمهارة فائقة ، ولعل هذا هو ما أراده أبن ابى الوفاء القرشى بقوله :" إنه لا يوازيه فيه كتاب ولا يدانيه شئ من تصانيف من سبقه فى ذلك الفن "([3])

---

[1] – ذكره عبد القادر القرشى فى الجواهر المضية ص / ١٣١ ، والقاسم بن قطلوبغا فى تاج التراجم – ص ٥٩ ، ومرتضى الزبيدى فى شرح الإحياء ج / ٢ – ص / ٥ .

[2] – أصول الدين – أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن مجاهد البزدوى ص ٣ – تحقيق / هانز بيتر لينس .

[3] – الجواهر المضية فى طبقات الحنفية – ابن أبى الوفاء عبد القادر القرشى – ص ١٣٠ – ١٣١ .

وذكر صاحب كشف الظنون كتابًا آخر باسم (تأويلات الماتريدية فى بيان أصول السنة وأصول التوحيد) وقال فى وصفه"وهو ما أخذ منه أصحابه المبرزون تلقفًا ولهذا كان أسهل تناولاً من كتبه،جمعه الشيخ الإمام عُلا الدين محمد بن أحمد بن أبى احمد السمرقندى"([1])

وللماتريدى كتب أخرى فى علم العقيدة مثل كتاب المقالات، وكتاب الرد على القرامطة ، وكتاب بيان وهم المعتزلة ، وكتاب رد الأصول الخمسة لأبى محمد الباهلى ، وكتاب رد أوئل الأدلة للكعبى ، وكتاب رد وعيد الفساق للكعبى ، وكتاب رد الإمامة لبعض الروافض ، ولم يحفظ لنا الزمن من هذه الكتب غير كتاب التوحيد وكتاب المقالات .([2])

٦- وفاته .

ذكرت كتب التراجم بل أجمعت على أن الإمام الماتريدى توفى عام ٣٣٣ هـ ودفن بسمرقند ، وقيل توفى سنة ٣٣٢ هـ . وقيل سنة ٣٣٦هـ، والأول هو المشهور.([3])

---

[1] – كشف الظنون عن اسامى الكتب والفنون – مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجى خليفة – ج / ١ – ص / ٣٣٦ .

[2] – الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية – د / على عبد الفتاح فؤاد – ص / ٢٢٧– ط / الدعوة .

[3] – إشارات المرام من عبارات الإمام – البياضى – ص / ٧ ، وأيضًا : كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون – مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجى خليفة – ج / ٢ – ص / ٤٠٦ .

المطلب الثانى

إهمال مصادر الطبقات والتراجم للماتريدى ومدرسته

على ضوء ما سبق من تناولنا لعصر الإمام الماتريدى وحياته ، نستطيع أن نسجل ملاحظة هامة جديرة بالاعتبار تتمثل فى ندرة المعلومات التاريخية عن الماتريدية وأعلامها ، بل إن مؤسس الماتريدية نفسه وشيخهم المقدم لم يحظ بالاهتمام اللائق به وبطائفته ، إذا ما قورن بالأشعرى وأصحابه حيث حظى المذهب الأشعرى باهتمام القدامى والمحدثين ، فكتب ابن عساكر فى القرن السادس الهجرى كتاب " تبيين كذب المفترى فيما نُسب إلى الإمام الأشعرى "([1]) ، وترجم له مختلف كتب طبقات الشافعية ، والمالكية والحنفية وذكرته كتب التاريخ ، وكتب حوله المحدثون كحمودة غرابة ([2]) ، ونشرت كتبه مثل " مقالات الإسلاميين" و " الإبانة " و " اللمع " فى طبقات مختلفة بينما لم تنشر كتب الماتريدى إلا فى السبعينيات .([3]) ، كما أُهملت كتب الكلام ومرت كتب الأحناف عليه مرورًا عابرًا حيث إنه ينتمى إلى مدرسة الحنفية ، ومما ساهم فى هذا

---

[1] – تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبى الحسن الأشعرى – ابن عساكر – ط / دمشق– ١٣٤٧ هـ .

[2] – الأشعرى – حمودة غرابة – ط / ٧ – ١٩٥٣ م .

[3] – كتاب التوحيد – أبو منصور الماتريدى – تحقيق / د/ فتح الله خليف ، كتاب تأويلات أهل السنة – الماتريدى– تحقيق / إبراهيم عوضين ، والسيد عوضين – ط / القاهرة ١٩٧١ م .

الإغفال أيضًا ضياع كتب ترجمت لرجال ما وراء النهر ، ككتاب " القند فى رجال سمرقند " ([1]).

وهكذا يتضح لنا أن أبا منصور الماتريدى لم يلق من الاهتمام ما لقيه أبو الحسن الأشعرى ، بل لقد أُهمل إهمالاً غير لائق على حد تعبير عبد الرحمن بدوى ([2])

لذلك لم يدرس دراسة مستقله حتى الآن ، بالرغم من أن المدرسة الماتريدية تمتد جذورها إلى أبى حنيفة واضع اللبنات الأولى لهذه العقيدة السنية التى انتصر لها كثير من الأعلام ، كالكمال ابن الهمام ، والبزدوى، والنسفى ، وقد سادت فى الأقاليم الشرقية ، وفى آسيا الوسطى لدى اتباع المذهب الحنفى ، بينما انتشر المذهب الأشعرى فى الأقاليم المتوسطة كالشام ومصر ثم فى بلاد المغرب العربى لدى اتباع الشافعية ، والمالكية ، يقول ابن عساكر " فالمالكية كافة وثلاثة أرباع الشافعية ، وثلث الحنفية وقسم من الحنابلة على الطريقة الأشعرية ، والثلثان من الحنفية على الطريقة الماتريدية فى ديار ما وراء النهر وبلاد الترك والأفغان والهند والصين وما والاها .([3])

وهكذا يبدو لنا أن المعلومات حول حياة الماتريدى، وزعماء مدرسته نادرة والمصادر قليلة . وهذا الاختصار فى ترجمة الماتريدى عند أصحاب

---

[1] – القند فى ذكر علماء سمرقند– نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفى – تحقيق / يوسف الهادى – ط / مرآة للتراث – طهران – الأولى – ١٩٩٩ م .

[2] – التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية– عبد الرحمن بدوى – ص ٣١٧ – ط / الأمة مصر – الناشر / مكتبة النهضة المصرية .

[3] – تبيين كذب المفترى – أبن عساكر – ص / ١٦ .

مذهبه لم يكن بقصد منهم ، وإنما يعبر عن اتجاه عام لدى مصنفى طبقات الأحناف ، وهذه الكتب غلب عليها طابع الاختصار ، فقد جاءت ترجمة شيخ مذهبهم فى العقيدة فى سطور موجزة جدًا كما فى كتاب الجواهر المضية للقرشى ، والفوائد البهية للكنوى ، والطبقات السنية للتميمى ، وتاج التراجم لابن قطلوبغا الحنفى .([1])

يقول الدكتور فتح الله خليف " ومن الغريب أن يشارك أصحابه أنفسهم بدون قصد منهم فى إزكاء هذا الميل ، فالأحناف مروا سريعًا على صاحبهم حتى لا يكاد يظفر الباحث فى هذه المصادر إلا بشذرات قصيرة عن حياة الماتريدى ، ولو قارنا ما كتبه الشافعية فى طبقاتهم عن الأشعرى بهذه الشذرات القصيرة لأدركنا على الفور مدى عناية الشافعية بإمامهم ومقدار تقصير الأحناف فى حق شيخهم .([2])

ولعل هذا الإهمال للماتريدى من قبل الماتريدية وغيرهم يرجع للأسباب الآتية :

١ – بُعد الماتريدى عن مركز الخلافة، حيث يتوافد إليها أكثر العلماء من مختلف البقاع الإسلامية .

٢ – عدم دعم الماتريدية فى عصورها الأولى بقوة سياسية كما دعمت المعتزلة والأشعرية .([3])

٣ – عدم ارتحال الماتريدى إلى المراكز العلمية فى العالم الإسلامى .

---

[1] – الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية – د / على عبد الفتاح فؤاد – ص ٢٢٣ .

[2] – مقدمة كتاب التوحيد – فتح الله خليف – ص / ٩ .

[3] – الفوائد البهية فى تراجم طبقات الحنفية – عبد الحى اللكنوى – ص ١٩٥ .

٤ – تأخر عهد التأليف فى طبقات الحنفية ، إذ أن أول مؤلف فى طبقات الحنفية هو (الجواهر المضية فى طبقات الحنفية) لعبد القادر القرشى المتوفى سنة ٧٧٥ هـ .([1])

ونستطيع أن نضيف إلى ما سبق سببًا آخر يتمثل فى :

قلة الجدال والاختلاف بين أئمة الماتريدية إذا ما قورن بالأشعرية فقد كثر بينهم الجدال فالأشعرية هم العدل الوسط بين المعتزلة والحشوية ، فإنهم لم يبتعدوا عن النقل كما فعل المعتزلة ولا عن العقل كعادة الحشوية ، ورثوا خير من تقدمهم وهجروا باطل كل فرقة ، حافظوا على ما كان عليه النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه وملأوا العالم علمًا ، ويوجد بينهم من ينتمى إلى التصوف ولا يوجد من يوازى الأشعرى بين المتكلمين بالنظر لما قام به من العمل العظيم ومع ذلك لا تخلو آراؤه من بعض ما يؤخذ كنوع ابتعاد عن العقل مرة وعن النقل أخرى فى كلامه فى مسائل نظرية معدودة كقوله فى التحسين والتقبيح ، والتعليل وما يفيده الدليل ونحو ذلك لأن من طال جداله مع أصناف المعتزلة والحشوية مثله لا بد وأن يحصل فى كلامه شئ من هذا القبيل ، وإنما لم يقع مثل ذلك فى معاصره إمام الهدى أبى منصور الماتريدى شيخ مذهب أهل السنة بما وراء النهر لتغلب السنة هناك على أصناف المبتدعة تغلبًا تامًا لا تظهر مشاغباتهم مع الماتريدى فتمكن من الجرى على الاعتدال التام فى انظاره فأعطى النقل حقه والعقل

[1] – الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية – د / على عبد الفتاح فؤاد – ص ٢٢٤ .

حكمه وقلما يوجد بينهم متصوف ومع قلة الاختلاف يقل الحظ من الشهرة والانتشار .([1])

المطلب الثالث

أوجه الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية إجمالاً

يمثل المذهب الأشعرى والمذهب الماتريدى بحق جناحى أهل السنة حيث اتفقا فى كثير من المسائل العقدية من جانب ، ومن جانب أخر نرى أنهما قد اختلفا فى بعض المسائل الأخرى كما سيتبين لنا من خلال البحث، وقد أشار إلى ذلك بعض المؤرخين للمذهبين فها هو طاش كبرى زاده يقول:" ثم اعلم أن رئيس أهل السنة والجماعة فى علم الكلام رجلان أحدهما:حنفى المذهب والآخر شافعى،أما الحنفى فهو أبو منصور محمد بن محمود الماتريدى إمام الهدى،وأما الآخر الشافعى فهو شيخ السنة،وإمام المتكلمين ، وناصر سنة سيد المرسلين ، والساعى فى حفظ عقائد المسلمين أبو الحسن الأشعرى البصرى ".([2])

ويقول المولى مصلح الدين مصطفى الكستلى فى حاشيته على شرح العقائد النسفية للتفتازانى :" المشهور من أهل السنة فى ديار خراسان والعراق والشام وأكثر الأمصار هم الأشاعرة أصحاب أبى الحسن على بن إسماعيل بن سالم بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن بلال أبى بردة أبى موسى الأشعرى صاحب رسول الله عليه السلام. وفى ديار ما وراء النهر الماتريدية أصحاب أبى منصور الماتريدى تلميذ أبى نصر العياضى،

---

[1] – مقدمة تبيين كذب المفترى – ابن عساكر – ص ١٩ .

[2] – مفتاح السعادة ومصباح السيادة – طاش كبرى زاده – ج / ٢ – ص / ١٣٢ .

تلميذ أبى بكر الجوزجانى صاحب أبى سليمان الجوزجانى تلميذ محمد بن الحسن الشيبانى من أصحاب الإمام أبى حنيفة ". (١)

ويقول الزبيدى " إذا أطلق أهل السنة والجماعة فالمراد بهم الأشاعرة والماتريدية ". (٢)

يقول أبو اليسر البزدوى " الماتريدى بعد بيان وجوه وسطية الماتريدية، إن مذهبنا هو المذهب الوسط ليس بيننا وبين الأشعرى وأصحابه خلاف إلا فى مسائل معدودة ".(٣)

وهناك مسائل اختلف فيها بين المدرستين ، وقد اهتم العلماء بالتصنيف فى هذه المسائل تصانيف مستقلة : كالإمام السبكى الذى صنف العقيدة النونية ، وقد شرحها تليمذه أبو الطيب الشيرازى ، وقد عد السبكى هذه المسائل ثلاث عشرة مسألة منها ست الخلاف فيها معنوى ، والباقى الخلاف فيه لفظى .(٤)

---

١ – حاشية المولى مصلح الدين مصطفى الكستلى على شرح العقائد النسفية للتفتازانى – ص / ٧ – ط / القاهرة – ١٣٢٦ هـ .

٢ – اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين – مرتضى الزبيدى – ج / ٢ – ص / ٦ .

٣ – أصول الدين – أبو اليسر البزدوى – ص /٢٥٠ .

٤ – طبقات الشافعية الكبرى – تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى السبكى ج / ٢ – ص / ٢٦٢ – الناشر – فيصل البابى الحلبى – ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م ، وأيضًا : شرح نونية السبكى – للشيرازى – مخطوط بدار الكتب برقم ١٩١٦ علم كلام .

ومن المؤلفات أيضًا التى اهتمت بالخلافيات بين المذهبين (كتاب نظم الفرائد وجمع الفوائد فى بيان المسائل التى وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية فى العقائد) مع أدلة الفريقين لمحمد الأسبرى عبد الرحيم بن على الشهير بقاضى زاده (ت ٩٩٠ هـ – ١٥٨٠ م) وقد اشتمل هذا الكتاب على أربعين مسألة فريدة فى الاختلافات بين جناحى أهل السنة ، وصنف الحسن بن عبد المحسن (١٢٢٥ هـ – ١٧٧٣ م) كتابه (الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية) وحصر فيه المسائل فى ثلاث عشرة مسألة.([1])

المطلب الرابع

المراحل التى مرت بها المدرسة الماتريدية

١ – المرحلة الأولى . مرحلة التأسيس :

الماتريدية: هى إحدى الفرق الإسلامية التى ظهرت فى بلدة ماترید، التابعة إلى مدينة سمرقند فى بلاد ما وراء النهر فى أوائل القرن الرابع الهجرى .([2]) ، دعت هذه الفرقة إلى مذهب أهل الحديث والسنة وقد أنشأت هذه الفرقة على يد مؤسسها أبو منصور الماتريدى الذى أخذ لقبه نسبة إلى البلدة التى كان يقطنها واطلق هذا اللقب فيما بعد على اسم الفرقة أو المذهب الجديد ، وقد كان الهدف من تأسيس هذه الفرقة هو

---

[1] – أبو منصور الماتريدى – حياته وآراؤه العقدية – بلقاسم الغالى – ص / ٢٣ – ط / مطابع تونس ١٩٨٩ م .

[2] – القند فى ذكر علماء سمرقند – نجم الدين عمر بن محمد بن احمد النسفى – ص ٤٣٨ .

الحد من اندفاع المعتزلة وتهورهم فى نسبة كل شئ إلى العقل لذلك فهو قريب من الأشاعرة.

والماتريدية لم تشط فى الأحكام ولم تحكم على أحد من مجتهدى وعلماء المسلمين بالكفر وإنما تستهدف اقرب المناهج إلى الصحابة والتابعين رضى الله عنهم .([1])

٢- المرحلة الثانية . مرحلة التكوين :

وهى ما بين سنة ٣٣٣ هـ - ٥٠٠ هـ ، وهى مرحلة تلامذة الماتريدى المباشرون ومن أشهر رجال هذه المرحلة أبو أحمد العياضى - الحكيم السمرقندى - عبد الكريم البزدوى .

ومن أعلام هذه المرحلة أيضًا :

أبو اليسر البزدوى - (٤٢١ هـ - ٤٩٣ هـ) . هو أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن مجاهد البزدوى ، والبزدوى نسبة إلى بزدة ويقال بزدوة .([2])

وقد تلقى العلم على يد أبيه الذى أخذ عن جده عبد الكريم تلميذ أبى منصور الماتريدى ، فهو يقول :" إن جدنا كان أخذ معانى كتب أصحابنا ، وكتاب التوحيد ، وكتاب التأويلات من خلق فى الشيخ الإمام أبى منصور الماتريدى .([3]) ، وله كتاب (أصول الدين) وهو يضم مختلف النظريات

---

[1] - تاريخ المذاهب الإسلامية - محمد أبو زهرة - ص / ٢١٢.

[2] - معجم البلدان - ياقوت الحموى - ج / ١ - ص / ٤٠٩ .

[3] - أصول الدين - البزدوى - ص ٣ .

والآراء الكلامية ويعبر عن المذهب الماتريدى ويتعرض لكل الآراء المتشعبة للتعاليم الدينية منذ بدء الخلاف فى هذه الآراء فى الإسلام حتى العصر الذى عاش فيه المؤلف ، ولقد اعتمد البزدوى على آراء الماتريدى الكلامية وذكرها فى كثير من المسائل وكان يعدها دائمًا الرأى الصحيح المعبر عن آراء أهل السنة والجماعة .([1])

٣ – المرحلة الثالثة . مرحلة النضج :

وتتميز هذه المرحلة بكثرة التآليف والتصنيف فى باب العقائد ، وكانت هذه المرحلة هى مرحلة التأصيل للعقيدة الماتريدية ، والتوسع فى دراسة قضاياها ، والكتابة فيها بشكل تخصصى دقيق ، فظهرت المصنفات الكبيرة التى تعد موسوعات كلامية ماتريدية ، ومن أهم رجال هذه المرحلة:

أ – أبو المعين النسفى :

هو ميمون بن محمد بن محمد بن معتمد بن محمد بن مكحول ابو المعين النسفى ([2]) ، والنسفى نسبة إلى نسف وهى مدينة كبيرة بين جيحون وسمرقند .([3])

وله ألقاب عدة من أشهرها سيف الحق والدين ، الإمام الزاهد ، الإمام الفاضل جامع الأصول ، الفقيه الحنفى .

---

[1] – الفوائد البهية فى تراجم طبقات الحنفية – عبد الحى اللكنوى – ص / ٢٤٣ .

[2] – الجواهر المضية فى طبقات الحنفية – عبد القادر القرشى – ص / ٥٢٧ ، وأيضًا: تاج التراجم – القاسم بن قطلوبغا – ص ٧٨ ، الفوائد البهية فى تراجم طبقات الحنفية – عبد الحى اللكنوى ص / ٢١٦ .

[3] – معجم البلدان – ياقوت الحموى – ج / ٥ – ص / ٢٨٥ .

ولد أبو المعين النسفى عام ٤٣٨ هـ وتوفى رحمه الله فى الخامس والعشرين من ذى الحجة سنة ثمان وخمسمائة وله سبعون سنة .([1]) ويعد أبو المعين النسفى من أشهر علماء الماتريدية وفيه يقول عمر النسفى فى كتاب القند :" كان عالم الشرق والغرب ، يغترف من بحاره ويستضئ بأنواره ".([2]) ومكانة الرجل بين الماتريدية توازى مكانة الباقلانى والغزالى بين الأشاعرة .([3])

ولأبى المعين النسفى مؤلفات كثيرة معظمها مطبوع ومنها :

١ – تبصرة الأدلة : يعد هذا الكتاب من أهم ما كتبه أبو المعين النسفى ، حتى أصبح يطلق على أبى المعين صاحب التبصرة ، بل إن كتاب التبصرة يعد أهم مرجع فى معرفة عقيدة الماتريدية بعد كتاب التوحيد للماتريدى ، بل هو أوسع مرجع فى عقيدة الماتريدية على الإطلاق ، لذلك قال نور الدين الصابونى – وهو من أئمة الماتريدية – فى مناظراته مع فخر الدين الرازى " يأيها الرجل إنى كنت قد قرأت كتاب تبصرة الأدلة لأبى

---

[1] – المرجع السابق – ج / ٥ – ص / ٢٨٥ .

[2] – الجواهر المضية فى طبقات الحنفية – عبد القادر القرشى – ص / ٥٢٧ ، وأيضًا : الفوائد البهية فى تراجم طبقات الحنفية – عبد الحى اللكنوى – ص ٢١٦ .

[3] – الجواهر المضبة فى طبقات الحنفية – عبد القادر القرشى – ص / ٥٢٧ ، وأيضًا : تاج التراجم – القاسم بن قطلوبغا – ص ٣٠٨ ، الفوائد البهية فى تراجم الحنفية – عبد الحى اللكنوى – ص / ٢١٦ .

المعين النسفى ، واعتقد أنه لا مزيد على ذلك الكتاب فى التحقيق والتدقيق".([1])

والكتاب فى جملته عرض لمذهب الماتريدى ورد على المخالفين وخاصة المعتزلة يقول أبو المعين فى مقدمة الكتاب " فإن أصدقائى طلبوا منى أن اكتب لهم ما جل من الدلائل فى المسائل الاعتقادية ، وأبين ما كان يعتمد عليه من سلف من مشايخ أهل السنة والجماعة قدس الله أرواحهم لنصرة مذاهبهم وإبطال مذاهب خصومهم من المعانى الجليلة والنكت القوية ". ([2])

٢ – التمهيد لقواعد التوحيد : وهو عبارة عن مختصر لكتاب تبصرة الأدلة وقد طبع الكتاب فى القاهرة سنة ١٤٠٧ هـ ، وهو بتحقيق الدكتور عبد الحى قابيل ، وطبع مرة أخرى بتحقيق الأستاذ الدكتور حبيب الله حسن احمد ، طبعة الأنوار المحمدية بالقاهرة.

٣ – بحر الكلام : وهو من الكتب المختصرة تناول فيه النسفى أهم القضايا الكلامية ويغلب على الكتاب جانب الرد وبالخصوص على المعتزلة ، والكتاب طبع فى القاهرة مرتين الأولى سنة ١٣٢٩ هـ ، والثانية سنة

---

[1] – مناظرات جرت فى بلاد ما وراء النهر – فخر الدين الرازى – ص ١٤ – ط / الهند .

[2] – مقدمة تبصرة الأدلة – أبو المعين النسفى – تحقيق / أ . د / محمد الأنور حامد عيسى – ج / ١ – ص /١٢٣ .

١٣٤٠ هـ ، وعلى الكتاب شرح يسمى غاية المرام فى شرح بحر الكلام لنور الدين المقدسى الحنفى .([1])

٤ – تصيد القواعد فى علم الكلام ولهذا الكتاب نسختان الأولى باستنبول برقم ٦٩٠ .([2])

ب – نجم الدين عمر النسفى .

هو عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن على الحنفى النسفى السمرقندى ، ولد فى نسف سنة ٤٦٢ هـ ، وتوفى بسمرقند سنة ٥٣٧ هـ .([3])

وهو إمام ذائع الصيت لقب بمفتى الثقلين ، وهو من أشهر رجالات وعلماء الماتريدية ، وله كتاب العقيدة النسفية ، الذى ملأ شهرته الآفاق ، وهذا الكتاب حظى بعناية واهتمام علماء الماتريدية بل اشتهر الكتاب فى المشرق والمغرب وكتبت عليه كثير من الشروح والحواشى ، وكان إمامًا فاضلاً أصوليًا متكلمًا مفسرًا ومحدثًا حافظًا .([4])

---

[1] – التمهيد لقواعد التوحيد – الإمام أبى المعين النسفى – تحقيق / أ . د . حبيب الله حسن أحمد / ص / ٤٣ .

[2] – مقدمة أ – د محمد الأنور حامد عيسى لكتاب تبصرةالأدلة – ص ٢٢ .

[3] – معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب – ياقوت الحموى – ج / ٥ – ص / ١٠٠٥ – الناشر / دار الغرب الإسلامى ، وأيضًا : سير أعلام النبلاء – شمس الدين أبوعبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى – ج / ٢ – ص / ١٢٦ ، ١٢٧ ، الجواهر المضية فى طبقات الحنفية – عبد القادر القرشى – ص ٦٥٧ .

[4] – تاج التراجم – القاسم بن قطلوبغا – ص ٤٧ ، وأيضًا : الفوائد البهية فى تراجم طبقات الحنفية – عبد الحى اللكنوى – ص ١٤٩ – ١٥٠ .

ج – نور الدين الصابونى.

هو أحمد بن أبى بكر الصابونى البخارى نسبة إلى بخارى المدينة المشهورة فى بلاد ما وراء النهر ، ولقب بنور الدين وتوفى سنة ٥٨٠ هـ ، ودفن بمقبرة القضاة السبعة ببخارى، ذكر القرشى أن له كتاب البداية فى أصول الدين، والمغنى فى أصول الدين ، وذكر ابن قطلوبغا وصاحب الطبقات السنية وحاجى خليفة ، أن له كتاب الهداية فى علم الكلام ، وأنه اختصره فى كتاب سماه (البداية) ، وذكر البغدادى المختصر بعنوان (بداية مختصر الهداية)وذكر حاجى خليفة أن له كتاب بعنوان (الكفاية فى الهداية) واختصره فى كتاب سماه (العمدة) وذكر البغدادى أن الكفاية شرح للهداية .([1])

وكتاب (الهداية) طبع بمصر سنة ١٣٨٩ هـ بتحقيق الدكتور فتح الله خليف ، والكتاب ما هو إلا مختصر لتبصرة الأدلة للنسفى.

٤ – المرحلة الرابعة : مرحلة الانتشار .

تبدأ هذه المرحلة من القرن الثامن والتاسع الهجريين ، ومن أعلام هذه المرحلة .

أ – الإمام حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفى(ت: ٧١٠ هـ) ، وله مؤلفات عديدة منها مدارك التنزيل وحقائق التأويل فى

---

[1] – الجواهر المضية فى طبقات الحنفية – عبد القادر القرشى – ص ٣٢٨ ، وأيضًا : كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون – حاجى خليفة – ج / ٢ – ص / ١٤٩٩ ، الطبقات السنية فى تراجم الحنفية / تقى الدين عبد القادر التميمى – ج ١/ ص / ١٠٢ .

التفسير ، والكنز فى الفقه ، والمنار فى الأصول وهو من كبار أئمة الحنفية وأهم أعيان الماتريدية ولكتبه أهمية بالغة . (١)

ب – الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام" ٧٩٠–٨٦١ هـ " ومن أهم مؤلفاته ، التحرير فى أصول الفقه (٢)

وله أيضًا كتاب المسايرة فى العقائد المنجية فى الآخرة ، وفى هذا الكتاب وضح كثيرًا من المسائل العقدية التى خالف بها الماتريدية والأشاعرة . وقد بنى كتابه هذا فى ترتيبه وتبويبه على الرسالة القدسية لأبى حامد الغزالى ، وقد صرح بهذا فى مقدمة الكتاب حيث قال : وبعد فإن بعض الفقراء من الإخوان كان شرع فى قراءة الرسالة القدسية للإمام الحجة أبى حامد الغزالى تغمده الله برحمته وأسكنه دار كرامته ، فلما توسطها أحب أن اختصرها فشرعت على هذا القصد فلم استمر عليه إلا نحو ورقتين ، وتعرض للخاطر استحسان زيادات أرانى الذى يرنى أن ذكرها مهم وأنه تتميم لطالب الغرض ، فلم يزل يزداد حتى خرج عن القصد الأول فلم يبق إلا كتابًا مستقلاً غير أنه يسايره فى تراجمه ، وزدت عليها خاتمة ومقدمة .(٣)

---

١ – الجواهر المضية فى طبقات الحنفية – عبد القادر القرشى – ص / ٢٤٩ ، وأيضًا : طبقات الفقهاء – طاش كبرى زاده – ص /١١٣– الناشر – مطبعة الزهراء الحديثة .

٢ – شذرات الذهب فى أخبار من ذهب – عبد الحى بن أحمد بن محمد ابن العماد – تحقيق عبد القادر الأرنؤوط – محمود الأرنؤوط –ج / ٧ – ص / ٢٩٨– الناشر/ دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع – ط/ الأولى ١٩٩٣ م .

٣ – المسايرة فى العقائد – الكمال ابن الهمام – ص ٧ – ٨ / ط / بولاق .

وفى هذا الكتاب إضافة إلى ما سبق نجد الكمال بن الهمام قد زاد جلاء لآراء الماتريدى كالعلم بوجوده تعالى ، والوحدانية ، والتكوين ، ويعد كتاب المسايرة من المراجع الهامة فى معرفة عقيدة الماتريدية ومعرفة المسائل الوفاقية والخلافية بين الأشاعرة والماتريدية .

ج – الإمام زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩ هـ) من مؤلفاته شرح المسايرة لشيخه ابن الهمام وهو من أهم كتب الماتريدية مطبوع مع المتن .([1])

٥ – المرحلة الخامسة. مرحلة السيادة .

تبدأ هذه المرحلة من القرن الحادى عشر الهجرى الذى يعد أهم مراحل الماتريدية حيث بلغت هذه المرحلة إلى أوج الكمال بسبب وجود الدولة العثمانية ، لأنها كانت حنفية الفروع ماتريدية العقيدة ، فكان سلطان الماتريدية يتسع حسب اتساع سلطان الدولة العثمانية ، وكان جل القضاة والمفتين وخطباء الجوامع ورؤساء المدارس حنفية الفروع ماتريدية العقيدة ، وقد كثرت فى هذه المرحلة تأليف أنواع الكتب الكلامية ومن أعلام هذه المرحلة:

أ – العلامة كمال الدين أحمد بن حسين بن سنان الرومى البياضى المعروف ببياضى زاده (ت ١٠٩٧ هـ) ، كان قاضيًا بمكة المكرمة ورئيس القضاة فى الدولة العثمانية ، وأحد صدور الدولة .([2])

---

[1] – شذرات الذهب – ابن العماد – ج / ٧ – ص / ٢٣٦ ، وأيضًا : الأعلام – للزركلى – ج / ٥ ص / ١٨٠ .

[2] – الآعلام – الزركلى – ج / ١ – ص / ١١٢ ، وأيضًا : معجم المؤلفين – عمر رضا كحالة – ج – ١/ ص/١٩٢– الناشر – مؤسسة الرسالة ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

من مؤلفاته كتاب " إشارات المرام من عبارات الإمام " وهو من أهم كتب الماتريدية على الإطلاق ويعد البياضى فى هذا الكتاب أن الماتريدى ليس بمبتكر لطريقة ، بل هو مفصل لمذهب أبى حنيفة وأصحابه ([1]) ، وأن الخلاف بين الأشعرى والماتريدى فى نحو خمسين مسألة خلاف معنوى ، لكنه فى المسائل الفرعية التى لا يجرى فى خلافها التبديع ، ثم سرد تلك المسائل وحققها وهو يقول بعد سردها المجمل " فهذه خمسون مسألة خلافية فى التفاريع الكلامية ، فذهب إليها جمهور الحنفية الماتريدية وخالفهم فيها جمهور الأشاعرة .([2])

ب – الإمام العلامة المحدث الفقيه على بن سلطان محمد أبو الحسن الهروى المكى المعروف بملا على القارى (ت –١٠١٤ هـ) وهو من أكبر أئمة الحنفية المتأخرين ومن أشهر مؤلفاته (شرح الفقه الأكبر لأبى حنيفة) .

ج – محمد زاهد بن الحسن الكوثرى الجركسى الحنفى الماتريدى (ت ١٣٧١ هـ) ، كان على حظ وافر من العلوم النقلية والعقلية ، وذا ملكة قوية فى اللغة العربية وكان له اطلاع واسع على المخطوطات فى خزانة العالم وجرأة فى مجاهرة ما يعتقد .([3])

---

[1] – إشارات المرام من عبارات الإمام – كمال الدين البياضى – تحقيق / يوسف عبد الرازق – ص / ٥٥ – ط / ١٩٤٩ م .

[2] – المرجع السابق – ص / ٥٦ .

[3] – الأعلام – للزركلى – ج / ١ – ص / ١٢٢ – ١٢٣ .

وهذه المراحل كلها ترجع إلى الدولة العثمانية ، حيث بلغت هذه المراحل إلى أوج الكمال فى ظل الدولة لأنها كانت حنفية الفروع ماتريدية العقيدة ، فكان سلطان الماتريدية يتسع حسب اتساع سلطان الدولة العثمانية وكان جل القضاة والمفتين وخطباء الجوامع ورؤساء المدارس حنفية الفروع ماتريدية العقيدة ، وقد كثر تأليف أنواع الكتب الكلامية من المتون والشروح والحواشى وبذلك انتشرت العقيدة الماتريدية فى شرق الأرض وغربها ، وكان لها مدارس ومؤسسات تعمل على نشرها خاصة فى شبه القارة الهندية ومن أهم هذه المدارس :

١ – المدرسة الديوبندية .

نسبة إلى جامعة ديوبند التى أسسها الشيخ محمد قاسم الناتوتوى إمام الديوبندية المتوفى سنة (١٢٤٦ هـ) وهى أكبر جامعة للماتريدية فى الهند ودورها فى نشر العقيدة الماتريدية لا يخفى ، فمدارس الحنفية الماتريدية فى تاريخ الدولة العثمانية خدمت الحنفية والماتريدية فى آن واحد فكانت هذه المدارس حقولاً لغرس البذور الماتريدية وتربيتهم ثم تخرجهم وانتشارهم فى بقاع الأرض لنشر العقيدة الماتريدية .([1])

٢ – المدرسة البريلوية .

وهى تنسب إلى السيد أحمد البرلاوى المتوفى سنة (١٢٤٦ هـ) والذى حارب البدع التى كانت منتشرة فى ذلك الوقت بين المسلمين كعبادة

[1] – نظرة تاريخية فى حركة التأليف عند العرب – (اللغة – والأدب – التاريخ – الجغرافيا) – أمجد الطرابلسى – ص / ١٧٣ – منشورات مطبعة الجامعة السورية – دمشق – ط/ الثانية ١٣٧٦هـ – ١٩٥٦ م .

الأولياء ، وحارب بعض العادات الاجتماعية الأخرى التى لا أساس لها فى الدين ، ومن أعلام هذه المدرسة كذلك أحمد رضا خان الأفغانى المتوفى سنة (١٣٤٠ هـ) .([1])

كما كان للماتريدية فى العصر الحديث وجود قوى فى العالم العربى ، وفى مصر نجد أن باعث النهضة الفكرية فى مصر الإمام محمد عبده ، يحاول أن يطور علم الكلام الإسلامى ، وأن يضع أسس علم كلام جديد ، فلقد تناول فى مؤلفه رسالة التوحيد موضوعات كلامية بأسلوب جديد تطبيقًا للمنهج الجديد فى تطوير علم الكلام ، والواقع أن منهج الماتريدى كان أساسًا لهذا التجديد.

ولقد لاحظ بحق " ماكدونالد " هذا الاتفاق بين آراء الماتريدية وآراء الأستاذ الإمام ، ولذا عجب من عدم ذكر الإمام اسم الماتريدى فى رسالة التوحيد ، قال ماكدونالد " إن أشعريًا معترفًا به فى عصرنا الحاضر إنما هو ماتريدى المذهب إلى حد قريب أو بعيد " ، والواقع أن هذه الملاحظة صادقة إذ أن المقارنة بين آراء الماتريدية وآراء الإمام محمد عبده كما وردت فى رسالة التوحيد ، تبين لنا مدى اعتماد الإمام على تلك الآراء وموافقته لها ، خاصة وأن كتب الماتريدية كانت تدرس بالأزهر الذى تخرج منه الإمام ، كعقيدة النسفى ، والمسايرة لابن الهمام ، مما يؤكد اطلاعه عليها ومعرفته بها وتأثره بها .

---

[1] – نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر – ترجمة / عبد الحى بن فخر الدين الحسنى الكفوى – ج / ٨ – ص / ٤٢ – ٤٥ – الناشر / دار ابن حزم – بيروت – لبنان –١٤٢٠ هـ –١٩٩٩ م .

وقصد بالاتجاهات الماتريدية فى تلك الحركة الثقافية التى قامت فى الهند وفى مصر ، أن هذه الحركة تقوم على الأخذ بالنقل والعقل ، وتقيم أفكارها على التطابق بينهما ، وكذلك تقوم على رفض التقليد والتمسك بحرفية النصوص . ([1])

[1] – الفرق الكلامية الإسلامية – مدخل ودراسة – د / على عبد الفتاح المغربى – ص / ٢٢٢ / الناشر مكتبة وهبة – ط / الثانية – ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م .

المبحث الثالث

منهج الماتريدية فى القضايا العقدية

ويشتمل على خمسة مطالب

المطلب الأول: العلاقة بين العقل والنقل عند المدارس الكلامية.

المطلب الثانى: وسطية المدرسة الماتريدية فى القضايا العقدية.

المطلب الثالث: الدليل العقلى والمعرفة والنظر عند المدرسة الماتريدية

المطلب الرابع: التأويل منهجًا كلاميًا.

المطلب الخامس: الدليل النقلى حجيته وعلاقته بالدليل العقلى عند المدرسة الماتريدية.

المطلب الأول

العلاقة بين العقل والنقل عند المدارس الكلامية

يجدر بنا قبل أن نتحدث عن منهج البحث فى المسائل العقدية عند الماتريدية ، نود أن نشير إشارة موجزة إلى أن الفرق الكلامية قد اعتمدوا على دعامتين أساسيتين فى منهجهم الكلامى هما النقل والعقل ، فقد احترم علماء الكلام العقل واعترفوا بوجوب استخدامه ومن ثم بضرورته فى المعرفة الدينية ، ولم يذهب أحد ممن يعتد به منهم إلى الاقتصار على النقل ، ويكفينا أن نشير إلى قول الإمام الغزالى فى مقدمة كتابه (الاقتصاد فى الاعتقاد) " الحمد لله الذى اجتبى من صفوة عصابة الحق وأهل السنة.. وتحققوا أن لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول ".([1])

وعن أهمية العقل إلى جانب النقل نجد كبار علماء الكلام يصدرون معظم الكتب الكلامية بمباحث النظر والنهى عن التقليد فى العقائد ، ثم مباحث المعرفة وطريق وجوبها ، يستوى فى ذلك فرق الأشعرية والماتريدية والمعتزلة ، فالأشعرية يصدرون كتبهم بالكلام عن النظر والمعارف والعلم والدليل مثل الإرشاد لإمام الحرمين الجوينى ، والمواقف فى علم الكلام للإيجى الموقف الأول ، وأما عن الماتريدية فإن أول ما يطالعنا فى العقائد النسفية " حقائق الأشياء ثابتة والعلم بها متحقق خلافًا للسوفسطائية " ، وأما عن المعتزلة فإننا نجد القاضى عبد الجبار يصدر

---

[1] – الاقتصاد فى الاعتقاد – الإمام الغزالى – تحقيق / الشيخ محمد مصطفى أبو العلا – ص / ٨ – مكتبة الجندى – القاهرة – مصر .

كتابه (شرح الأصول الخمسة) فى الكلام عن النظر المؤدى إلى معرفة الله ثم كلامه عن العلم والتقليد .

وإذا ما انتقلنا إلى الحديث عن منهج الماتريدى فإننا نجده يشارك المدرسة الأشعرية فى التوسط بين العقل والنقل وفيما يلى توضيح ذلك .

المطلب الثانى

وسطية المدرسة الماتريدية فى القضايا العقدية

إن من يطالع مذهب الماتريدية بداية من مؤسسها أبو منصور الماتريدى والذين آتوا بعده من أعلام المذهب يجد أن السمة الأساسية لمنهج الماتريدى هى التوسط بين العقل والنقل ، فلقد رأى الماتريدى خطأ الوقوف عند حد النقل أو المغالاة فى جانب العقل ، ورأى أن الموقف العدل هو التوسط بينهما ، وذكر أن دواعى استحسان ذلك الموقف الوسطى هو قوله تعالى " وكذلك جعلناكم أمة وسطًا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا "([1]) ، والوسط فى ذلك له دعامته من الدين ، وهو خير تعبير عن روح الدين الإسلامى الذى تدعو تعاليمه إلى الأخذ به فى كل الأمور ، وهذا المنهج الوسطى يشبه منهج الأشعرى كثيرًا ولا يتطابق معه ، إذ يبقى بينهما فرق يحتفظ لكل منهما باستقلاله وتميزه، ويصور الإمام محمد أبو زهرة ما لاحظه من فرق بين المنهجين قائلاً " ولكن عند الدراسة العميقة لآراء الماتريدى وآراء الأشعرى نجد ثمة فرقًا فى التفكير وفيما انتهى إليه الإمامان ، فكلاهما يحاول إثبات العقائد التى اشتمل عليها القرآن بالعقل والبراهين المنطقية ، وإن كليهما كان يتقيد

[1] – سورة البقرة – صدر الآية ١٤٣ .

بعقائد القرآن ، بيد أن أحدهما كان يعطى العقل سلطانًا أكثر مما يعطيه الآخر ... ولذلك تقرر أن منهاج الماتريدية للعقل سلطان كبير فيه من غير أى شطط أو إسراف ، والأشاعرة يتقيدون بالنقل ويؤيدونه بالعقل حتى أنه يكاد الباحث يقرر أن الأشاعرة فى خط بين الاعتزال وأهل الفقه والحديث ، والماتريدية فى خط بين المعتزلة والأشاعرة ، فإن كان الميدان الذى تسير فيه هذه الفرق الإسلامية الأربع وحتى لا خلاف بين المسلمين فى أنها جميعًا من أهل الإيمان ذا أقسام أربعة ، فعلى طرف منه المعتزلة، وعلى الطرف الآخر أهل الحديث ، وفى القسم الذى يلى المعتزلة الماتريدية ، وفى الرابع الذى يلى المحدثين الأشاعرة ".([1])

وهكذا وفق الماتريدى إلى منهج أصيل فجمع بين العقل والنقل فى آن واحد .([2])

يقول الإمام أبو منصور الماتريدى فى كتابه التوحيد " أصل ما يعرف به الدين وجهان : أحدهما السمع ، والآخر العقل ".([3])

فالماتريدية يعتمدون على العقل والنقل معًا ،إلا أنهم اعتمدوا أكثر على الأدلة العقلية فالإمام الماتريدى وكل من تبعه يعتمدون فى الأساس على دلالة العقل ، ولكنه مع إقراره أن العقل مصدر من مصادر المعرفة يخشى عليه الزلل ، وخشيته الزلل لا تدفع إلى منعه من النظر ، كما فعل المحدثون والفقهاء ، بل تدفعه إلى الاحتياط واتخاذ الوقاية من الزلل

---

[1] – تاريخ المذاهب الإسلامية – الإمام محمد أبو زهرة – ص ١٧٩ –١٨٠ .

[2] – مقدمة كتاب إشارات المرام – للبياضى – ص ٦ .

[3] – التوحيد – الإمام أبو منصور الماتريدى – ص ٤ .

بالاعتماد على المنقول بجوار المعقول فيقول :" ومن أنكر – أى الاحتياط بالنقل – وأراد اكتناه ما استتر عن العقل وقصد الإحاطة بجميع حكمة الربوبية بعقله الناقص ، بدون إشارة منه – أى الرسول – فهو يظلم العقل ويحمله ما لا يحتمله ".([1])

وهكذا نجد الماتريدية يعطون مساحة أكبر للعقل ، بل ويعتمدون عليه كمنهج أول للوصول إلى الحق ، ولعل السبب فى هذا المنهج لديهم يرجع إلى أمرين :

أولهما : البيئة التى ظهرت فيها الماتريدية ، فقد نشأ مؤسسها فى بلاد ما وراء النهر الملاصقة لبلاد فارس وخراسان ، والتى كانت تعج بكافة التيارات الفكرية ، فقد خالطوا الثنوية ([2]) ، بكل طوائفها من مانوية ([3])

---

[1] – التوحيد – الماتريدى ص / ١٧٦ ، وأيضًا : تاريخ المذاهب الإسلامية – الإمام محمد أبو زهرة – ص ١٨٠ .

[2] –الثنوية :هؤلاء أصحاب الإثنين الأزليين يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان بخلاف المجوس فإنهم قالوا بحدوث الظلام وبتساويهما فى القدم واختلافهما فى الجوهر والطبع والفعل والحيز والمكان والأجناس والأبدان والأرواح . (الملل والنحل – محمد بن عبد الكريم الشهرستانى – على هامش الفصل فى الملل والأهواء والنحل – ابن حزم ج/ ٣ – ص / ٦٤)

[3] – المانوية : لم يعرف التاريخ عن حياة مانى أو مانيس مؤسس الديانة المانوية أكثر من أنه ولد فى بابل سنة ٢١٥ م ، وقتله أحد ملوك الفرس فى سنة ٢٧٥ م ، بعد المسيح (الفلسفة الشرقية – د / محمد غلاب – ص / ٢٠١ – ط / البيت الاخضر بالقاهرة – ١٩٣٨ م) ، وتنسب فرقة المانوية إلى أصحاب مانى بن فاتك الحكيم الذى ظهر فى زمن سابور بن ازدشير وقتله بهرام بن هرمز بن سابور وذلك بعد عيسى عليه السلام ، أحدث دينًا بين المجوسية والنصرانية ، وكان يقول بنبوة ==

وديصانية (١)،

==

المسيح عليه السلام ولا يقول بنبوة موسى عليه السلام ، حكى محمد بن هارون المعروف بأبى الوراق وكان فى الأصل مجوسيًا عارفًا بمذاهب القوم أن الحكيم مانى زعم أن العالم مصنوع مركب من أصليين قديمين أحدهما نور والآخر ظلمة وأنهما أزليان لم يزالا ولن يزالا ، وأنكروا وجود شئ لا من أصل قديم وزعم أنهما لم يزالا قويين حساسين سميعين بصيرين وهما مع ذلك فى النفس والصورة والفعل والتدبير متضادان ، وفى الحيز متحاذيان تحاذى الشخص والظل و إنما يتبين جواهرهما وأفعالهما فى هذا الجدول (الملل والنحل – الشهرستانى – على هامش الفصل فى الملل والأهواء والنحل – ابن حزم – ج / ٣ – ص / ٦٤ – ٦٥ ، وأيضًا : الفرق بين الفرق – أبو منصور عبد القاهر البغدادى – ص / ١٦٢، الفهرست – أبن النديم – تعليق الشيخ إبراهيم رمضان– ص /٣٩٨ – ٣٩٩ – ط / دار المعرفة – بيروت لبنان – ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م) .

١ – الديصانية : أصحاب ديصان أثبتوا أصلين نورًا وظلامًا ، فالنور يفعل الخير قصدًا واختيارًا والظلام يفعل الشر طبعًا واضطرارًا ، فما كان من خير ونفع وطيب وحسن فمن النور ، وما كان من شر وضر وقبح فمن الظلام ، وزعموا أن النور حى عالم قادر حساس دراك ومنه يكون الحركة والحياة ، والظلام ميت جاهل عاجز جماد جواد لا فعل ولا تحيز ، وزعموا أن الشر يقع منه طباعًا وحزقًا وزعموا أن النور جنس واحد وكذلك الظلام جنس واحد وأن إدراك النور إدراك متفق وأن سمعه وبصره وسائر حواسه شئ واحد فسمعه هو بصره وبصره هو حواسه ، وإنما قيل سميع بصير لاختلاف التركيب لا لأنهما فى نفسهما شيئان مختلفان وهو قول قريب من القول بنفى الصفات عند المتكلمين . (الملل والنحل – الشهرستانى – على هامش الفصل فى الملل والأهواء والنحل – أبن حزم – ج / ٣ – ص /٧٦) .

ومزدكية([1]) ، كما ناظروا المشبهة ([2]) ، والحشوية([3]) والمعتزلة وسائر المخالفين ، كل هذا أثر على منهجهم ، فتأثروا بمن يناظرونهم فسلكوا منهجًا أقرب إلى العقل منه إلى النص .

---

[1] – المزدكية : تنسب إلى مزدك وهو فارسى من نيسابور ، وقد ظهر فى أيام والد أنوشروان ودعا قباذ إلى مذهبه فأجابه واطلع أنوشروان على خزيه وافترائه فطلبه فقتله، حكى الوراق أن قول المزدكية كقول كثير من المانوية فى الكونين والأصلين إلا أن مزدك كان يقول إن النور يفعل بالقصد والاختيار ، والظلمة تفعل على الخبط والاتفاق ، والنور عالم حساس والظلام جاهل أعمى ، وكان مزدك ينهى الناس عن المخالفة والمباغضة والقتال ولما كان أكثر ذلك إنما يقع بسبب النساء والأموال فأحل النساء وأباح الأموال وجعل الناس شركة فيها كاشتراكهم فى الماء والنار والكلأ ، وحكى أنه أمر بقتل الأنفس ليخلصها من الشر ومزاج الظلمة ومذهبه فى الأصول والأركان أنها ثلاثة الماء والنار والأرض ، ولما اختلطت حدث عنها مدبر الخير ومدبر الشر فما كان من صفوها مدبر الخير وما كان من كدرها فهو مدبر الشر . (الملل والنحل – الشهرستانى – على هامش الفصل فى الملل الأهواء والنحل – أبن حزم – ج / ٣ – ص / ٧٤ – ٥٧ – وأيضًا الفلسفة الشرقية – د / محمد غلاب – ص ٢٠٥).

[2] – المشبهة : صنفان ، صنف شبهوا ذات البارى بذات غيره ، وصنف آخرون شبهوا صفاته بصفات غيره ، وكل صنف من هذين الصنفين مفترقون على أصناف شتى ، والمشبهة الذين ضلوا فى تشبيه ذاته بغيره أصناف مختلفة . و أول ظهور التشبيه صادر عن أصناف من الروافض الغلاة . (الفرق بين الفرق – البغدادى – ص ١٣٨ ، وأيضًا : الملل والنحل – الشهرستانى – على هامش الفصل فى الملل والأهواء والنحل – ابن حزم – ج / ١ – ص / ٣ – ٤) .

[3] – الحشوية : وسميت هذه الجماعة حشوية بذلك إشارة إلى أن كلامهم حشو لا قيمة له ، وهم جماعة من أصحاب الكلام جمدوا على ظواهر النصوص ، وأطرحوا موجبات العقل ، حتى تردوا فى التشبيه والتجسيم ، ومن رؤس هؤلاء الحشوية مضر، ==

ثانيهما: أن الماتريدية يفرقون بين الإيمان بالعقائد والعلم بالعقائد ، فالإيمان أساسه أدلة القرآن الهادية المرشدة،أما العلم بالعقائد فأساسه العقل ، فالنصوص هى ظواهر إرشادية يجب الإيمان بها مسبقًا ، ثم يكون العلم بها بالاستدلال عليهاعقلاً . ([1])

المطلب الثالث

الدليل العقلى والمعرفة والنظر عند المدرسة الماتريدية

١ – مفهوم الدليل العقلى .

المراد بالدليل العقلى ما يقوم فيه العقل بالاستدلال بجهد ذاتى يتبع فيه الطرق العلمية المنظمة ، دون أن يستند إلى شئ من السمع ، لأنه مركب من مقدمات عقلية مأخوذة من الكون ، ولذا كان اللزوم بينها وبين المطلوب حاصلاً بطريق العقل ، ومثاله : العالم متغير وكل متغير حادث ينتج العالم حادث . فمقدماته عقلية مستنبطة من أحوال الكون وتقلباته

==

وكهمس ، قالوا هو جسم من لحم ودم وله أعضاء حتى قال بعضهم اعفونى عن الفرج واللحية وأسألونى عما وراء ذلك ، ومع ذلك جسم لا كالأجسام ولحم لا كاللحوم ودم لا كالدماء وكذلك سائر الصفات (الملل النحل –الشهرستانى على هامش الفصل فى الملل والأهواء والنحل– ابن حزم – ج/ ١– ص/ ٥–٦،المواقف وشرحها – م ٤ – ج ٨/ ص٤٣٠).

[1] – تاريخ المذاهب الإسلامية – الإمام محمد أبو زهرة – ص / ١٧٨ .

بواسطة المشاهدة والملاحظة والربط بينها وبين الحدوث بطريق اللزوم العقلى .([1])

وبناءًا على هذا الأساس فالدليل العقلى لم يكن مؤسسًا على السمع وبالتالى فلا تستند مقدماته إلى نصوص القرآن الكريم أو السنة النبوية أو الاجماع ، وإنما تتأسس على الفكر والعقل طبقًا لما أتفق عليه بين العلماء من القواعد المنطقية .

ويرى الماتريدى أن الحق لا ينال إلا بالدليل وإقامة الحجة فعن طريقهم يعرف الحق ويتوصل إليه .([2])

والمراد بالدليل عند الإمام الماتريدى هو الدليل بقسميه سواء كان نقليًا أم عقليًا .

٢ – مكانة العقل وأهميته فى المعرفة والنظر .

عرف الإمام أبو منصور الماتريدى دور العقل فى فهم النقل والاستدلال عليه ، وعرف أيضًا حدود العقل ومتى يبحث ومتى يتوقف عن البحث .

وأصل ما يعرف به الدين عند الماتريدى وجهان " أحدهما السمع والآخر العقل ، أما السمع : فما لا يخلو بشر من انتحاله مذهبًا يعتمد عليه ويدعو غيره إليه ... وأما العقل فهو أن يكون هذا العالم للفناء خاصة ليس بحكمة ، وخروج كل ذى عقل – فعله – عن طريق الحكمة

---

[1] – القول السديد فى علم التوحيد – الشيخ محمود أبودقيقة – تحقيق أ . د / عوض الله جاد حجازى ج / ٢ – ص ٧٧ ط / الإدارة العامة لإحياء التراث – ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م .

[2] – التوحيد – الماتريدى – ص ٥ .

قبيح عنه ، فلا يحتمل أن يكون العالم- الذى العقل جزء منه – مؤسسًا على غير الحكمة أو مجعولاً عبثًا ، وإذا ثبت ذلك دل أن إنشاء العالم للبقاء لا للفناء ". ([1])

ثم أوضح الإمام الماتريدى أن العالم مبنى على طبائع مختلفة ووجوه متضادة وبخاصة العالم الصغير أى الإنسان ، فهو على أهواء مختلفة وطبائع متشتتة ، وشهوات ركبت فيهم غالية ، لو أنهم تُركوا وما عليه جبلوا لتنازعوا فى تجاذب المنافع ،فيعقب ذلك التباغض ثم التقاتل ، وفى ذلك التفانى والفساد ولبطلت الحكمة فى كون العالم ... فيلزم طلب أصل يجمعهم عليه لغاية ما احتمل وسعهم الوقوف عليه ، على أن الأحق فى ذلك أن لهم مدبرًا عالمًا بأحوالهم ، وأنه جبلهم على الحاجات ولا يدعهم وما هم عليه من الجهل وغلبة الأهواء دون أن يقيم لهم ما يدلهم على ذلك ويعرفهم ذلك ، ولا بد من أن يجعل له دليلاً وبرهانًا يعلمون خصوصه بالذى خصه به من الإمامة لهم وأحوجهم إليه فيما عليه أمرهم ، فيكون فى ذلك ما بينا من صدق من ينتهى قوله إلى قول من دل عليه العالم بأمر العالم أنه هو الذى جعله المفزع لهم والمعتمد .([2])

وهذا يعنى أن العقل عند الإمام الماتريدى يرى أن هذا العالم لا بد له من صانع مدبر إذ العقل إذا نظر فى أى موجود ما فإنه سيقرر أنه لا بد له من موجد مدبر صانع حكيم .

---

[1] – المرجع السابق – ص / ٤ – ٥ .

[2] – المرجع السابق – ص / ٥ – ٦ باختصار .

وتقديرًا لدلالة العقل عند الماتريدية فإنهم يرون وجوب المعرفة العقلية ووجوب النظر مستندين إلى أدلة القرآن والسنة الداعية إلى التفكر والاعتبار ، بداية من رأس الماتريدية ، ومن ينتهى إليه سندهم وهو الإمام أبو حنيفة ، إلى ماتريدية العصر الحديث ، الكل يؤكد وجوب النظر العقلى والمعرفة العقلية ، فالإمام أبو حنيفة يرى أن أول الواجبات على المكلف هو النظر العقلى وهذا النظر العقلى هو أساس الإيمان ، فالنظر مؤدى إلى معرفة الله وصفاته ، والإيمان به ، ثم الانتقال إلى معرفة الرسل والإيمان بهم والتصديق بكل ما أخبروا به من السمعيات .([1])

وقد بيَن الإمام الماتريدى أن السبيل التى يوصل بها إلى العلم بحقائق الأشياء : العيان والأخبار والنظر ، فالعيان ما يقع عليه الحواس ، ومنكره مكابر ، والأخبار يلزم قبولها بضرورة العقل ، وإن أصدق الأخبار هى أخبار الرسل عليهم السلام ، إذ لا خبر أظهر صدقًا من خبرهم بما معهم من الآيات الموضحة صدقهم ، فمن أنكر ذلك فهو أحق من يقضى عليه بالتعنت والمكابرة ، ثم الأخبار التى تنتهى إلينا من الرسل عليهم السلام تنتهى على ألسن من يحتمل منهم الغلط والكذب ، إذ ليس معهم دليل الصدق ولا برهان العصمة فحق مثله النظر فيه ليعلم الصادق من الكاذب ويترتب على ذلك العلم بالخبر .([2])

---

[1] – إشارات المرام من عبارات الإمام – كمال الدين البياضى – ص / ٧٥ ، وأيضًا : شرح المسامرة – لابن أبى الشريف الحنفى بشرح المسايرة – كمال الدين بن الهمام ص ٢٧ وما بعدها – ط / الأولى ٢٠٠٢ م – دار الكتب العلمية .

[2] – التوحيد – الإمام أبو منصور الماتريدى – ص ٧ – ٩ باختصار .

ومما يؤكد ذلك ما ذكره أبو المعين النسفى حيث حصر العلوم والمعارف فى ثلاثة فقال " إذا ثبتت الحقائق والعلوم فنقول : إن أسباب العلم وطرقه ثلاثة ، احدها الحواس السليمة ... والثانى الخبر الصادق ، والثالث العقل "([1])

وقد استطاعت الماتريدية أن تقيم منهجًا للمعرفة يتفق مع سمات المنهج العلمى ، فدعت إلى وجوب البحث والنظر العقلى ومواصلة ذلك وطلب البرهان والدليل ، إذ هما سبيل الوصول إلى الحق ، ورفض التقليد ، ودعت إلى الاجتهاد ، ويؤكد على هذا المعنى الإمام أبو منصور الماتريدى فيقول " فثبت أن التقليد ليس مما يعذر صاحبه لإصابة مثله ضده على أنه ليس فيه سوى كثرة العدد ، اللهم إلا أن يكون لأحد ممن ينتهى إليه القول حجة عقل يعلم بها صدقه فيما يدعى "([2])

وقد توسع النسفى فى الكلام على دلالة العقول ، وبيَن أنها أهم الطرق الموصلة للعلم ، ومن نازع فى ذلك فهو مقلد مصر على تقليده ، أو معاند مصر على عناده .([3])

ويأتى أحد أعلام المدرسة الماتريدية المتأخرين وهو الإمام البياضى فيقرر أن أول الواجبات على المكلف هو النظر العقلى ويدعم رأيه هذا

---

[1] – تبصرة الأدلة – أبو المعين النسفى –ج/١ / ص ١٤٢ ، وأيضًا : أصول الدين – أبو اليسر محمد البزدوى – ص ١٨ .

[2] – التوحيد – الماتريدى – ص ١ – ٢ .

[3] – تبصرة الأدلة – أبو المعين النسفى – ج/١ /ص ١٤٤ ، وأيضًا : البداية من الكفاية فى الهداية فى أصول الدين – نور الدين الصابونى – ص ٣١ – ٣٢ – تحقيق / د– فتح الله خليف ط / دار المعارف ١٩٦٩م .

بالعبارة المنقولة عن أبى حنيفة القائل :" ولا عذر لأحد فى الجهل بخالقه لما يرى من خلق السموات والأرض وخلق نفسه وغيره ، ويؤيد هذا قوله تعالى " قالت رسلهم أفى الله شك فاظر السموات والأرض "([1]) ، وقوله تعالى " ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله "([2]) ، وحيث كانت سائر الواجبات متوقفة على النظر العقلى ثبت أنه أول الواجبات على المكلف .([3])

وعلى ضوء ما سبق يتبين لنا أن دلالة العقل هى الدعامة الأولى لمنهج الماتريدية ، ومن ثم كان النظر العقلى واجبًا باعتباره موصلاً إلى معرفة الله والإيمان به ، فإن دور العقل يكون فى النظر والتدبر فيما أمرنا الله فى كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أن ننظر ونتفكر ونتعقل ونتدبر فيه ، فينظر العقل مستنيرًا بنور النقل لا مستقلاً بنفسه ، أما التحسين والتقبيح فيؤخذان من الخبر الموحى به ثم دور العقل فى النظر فى أوجه تحسين أو تقبيح الأشياء والأفعال ، فأما التكاليف فتؤخذ عند الماتريدى من السمع لا العقل .

وقد يعتقد البعض أن مذهب الماتريدية قريب من مذهب المعتزلة ويرد على هذا المعتقد أحد أعلام المدرسة الماتريدية المتأخرين فيقول " وعند الماتريدى أن معرفة الله تعالى واجبة بالعقل بمعنى : أن العقل آلة للوجوب لا موجب ، وإلا كان مذهب المعتزلة فى قولهم العقل موجب

---

[1] – سورة إبراهيم – صدر الآية ١٠ .

[2] – سورة الزمر – صدر الآية ٣٨ .

[3] – السيف المشهور فى شرح عقيدة أبى منصور – ابن السبكى ص / ٤ / تحقيق / مصطفى صائم بيرم – الطبعة الأولى – انقرة – تركيا .

الإيمان ، والفرق بين الماتريدية وبين المعتزلة .. أن المعتزلة يقولون : إن العقل بذاته مستقل بوجوب المعرفة ، وعند الماتريدية : العقل آلة لوجوب المعرفة ، والموجب هو الله فى الحقيقة ، لكن بواسطة العقل ، يعنى لا يوجب الله تعالى شيئًا من الفرائض والواجبات بدون العقل ، بل بشرط أن يكون العقل موجودًا ، كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم معَرف للواجب لا موجب ، بل الموجب هو الله تعالى حقيقة ، لكن بواسطة الرسول عليه السلام ، وهذا كالسراج فإنه نور بسببه تبصر العين عند النظر لأن السراج يوجب رؤية الشئ .([1])

وبهذا يتضح لنا أن الماتريدية فى اعتمادهم على العقل لا يستغنون عن النقل ، وهذا ما أكده العلماء من أن منهج الماتريدية وسط بين عقلانية المعتزلة ونصية الأشاعرة فهم يتميزون عن المعتزلة بإثبات دور أولى للنقل فى المعرفة ، ويتميزون عن الأشاعرة بإفساح مساحة أكبر للعقل ، فالعقل والنقل عندهم فى مرتبة واحدة ، فكلاهما مصدر لتحصيل المعارف ، والنقل مرشد ومؤصل ، والعقل فى ضوئه مستدل .

٣ – نماذج من طرق الاستدلال العقلى .

سبق أن ذكرنا أن مصادر استنباط الأحكام الاعتقادية والاستدلال عليها تتمثل فى الدليل السمعى والدليل العقلى ، نعم قد يذكر فى هذا الصدد ، مصادر ثلاثة كقول شارح " العقائد النسفية ": أسباب العلم للخلق ثلاثة :

[1] – الروضة البهية فى ما بين الأشاعرة والماتريدية – الحسن بن عبد المحسن المشهور بأبى عذبة – ص ١٢٠ – ط/ دار ابن حزم – بيروت – الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م .

الحواس السليمة ، والخبر الصادق ، والعقل ".([1]) ، لكن المتكلم فى أثناء بحثه واستدلاله يستخدم صيغًا معينة ، أو صورًا للاستدلال يصوغ فيها معارفه وأفكاره التى أخذها من طريق النقل أو طريق العقل ، كى يثبت دعواه، أو يدفع بها هجوم خصمه ، أو يبين اللوازم الفاسدة المترتبة على مقالة هذا الخصم ، أو نحو ذلك من الأغراض وقد لا تكتمل الصورة العامة التى نحاول تقديمها لمنهج الماتريدية فى تقرير القضايا العقدية ما لم نعرض بعض هذه الصيغ التى استخدمها الماتريدية فى مناظراتهم ، وفيما يلى عرض موجز لأبرز الطرق التى استخدمها الماتريدية فى بحثهم للمسائل العقدية .

أ – قياس الأولى :

وهو أن كل كمال ثبت للممكن أو المحدث لا نقص فيه بوجه من الوجوه وهو ما كان كمالاً للموجود غير مستلزم للعدم فالواجب القديم أولى،وأن كل نقص وعيب فى نفسه وهو ما تضمن سلب هذا الكمال إذا وجب نفيه عن شئ ما من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات،فإنه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى.

والناظر فى المذاهب الكلامية يجد أنها قد استخدمت هذا القياس فى قضايا العقيدة، ولما كان البحث خاصًا بالمدرسة الماتريدية فإننا نقتصر هنا على إيراد نص واحد للإمام الماتريدى فى تناوله لهذا النوع من الأقيسة فنجده يقول:"إن كل عالم قادر لا يتكلم فعن آفة يكون من عجز

[1] – شرح التفتازانى على العقائد النسفية – ص / ١١٣– ط /الأزهرية – الأولى ١٣٣١ هـ – ١٩١٣ م .

أو منع ، والله عنه متعال،ثبت أنه متكلم،على أن الذى لا يتكلم فى الشاهد إنما لا يتكلم بالمعنى الذى لا يسمع ولا يبصر من الآفة،والله منزه عن المعنى الذى يقتضى الصم والعمى،وكذلك البكم،وهو أولى،إذ هو أجل ما يحمد به الشاهد وبه يتفضل البشر عن سائر الحيوان مع ما كان كل محتمل الكلام فعن عجز لا يتكلم أو عن سكوت."([1])

٢ – قياس الإحراج :

يقوم هذا القياس على"أن الاختيار يتم بين دليلين كلاهما مكروه ".([2])

ولقد استخدم الماتريدية هذا القياس لإفحام الخصم وإبطال حجته ، واستخدموه فى مناظراتهم للفرق غير الإسلامية من ثنوية وغيرها ، واستخدموه أيضًا فيما بينهم ، فكل فرقة تستخدمه لإحراج وإبطال حجة مخالفيها ، وعلى سبيل المثال استخدم الماتريدى هذا النوع من القياس فى العديد من مناظراته للثنوية فى إبطال الامتزاج بين النور والظلمة ، فالامتزاج لا يخلو من أن يكون شرًا أو خيرًا ، فإن كان خيرًا لا يخلو من أن يكون من الظلمة فيكون منها الخير ، وبطل قولهم بالاثنين من حيث لا يكون من الشر خير ولا من الخير شر ، وإن كان شرًا فقد شاركه الخير فى القبول فصار شرًا ، وإن كان ذلك من النور، فالوجهان قائمان به .([3]) ،

---

[1] – التوحيد – الماتريدى – ص / ٥٧ – ٥٨ .

[2] – المنطق الوضعى – د / ذكى نجيب محمود – ج / ١ – ص / ٣٢٨ – ط / دار الطباعة الحديثة – الناشر / مكتبة الأنجلو المصرية – ط / السادسة ١٩٨١ م .

[3] – التوحيد – الماتريدى – ص / ٥٣ .

وقياس الإحراج يلائم طبيعة المنهج الجدلى عند المتكلمين الذى يرمى إلى إفحام الخصم وإبطال حجته .

ج – استخدام صيغ جدلية :

لقد استخدم المتكلمون صيغًا جدلية فى مجادلاتهم ومناظراتهم ، تتيح للمتكلم استقصاء كل الفروض الممكنة حول القضية التى يتناولها ويرد عليها فلا يدع لخصمه حُجة أو دليلاً يستند عليه ، وهذه الصيغة هى : فإن قال ... قيل له ... " واستخدمها الماتريدي كثيرًا فى مجادلته ومناظرته ومناقشته آراء خصومه مثل مناقشته لآراء الكعبى فى صفات الذات وصفات الأفعال والرد عليها .([1])

كذلك حاول عن طريق التقسيم والتصنيف أن يقيم شكلاً من القياس وأحيانًا تكون مقدمات القياس عنده طويلة ومنفصلة ، واهتم بتحليل الألفاظ ومعانيها ، وكثيرًا ما كان يأخذ على خصمه استخدامه اللفظ بما يتعارض مع معناه اللغوى أو الاصطلاحى واهتم بمعرفة الأجناس والأنواع.([2])

وبناء على ذلك " فإن الإسلوب الجدلى الكلامى له سمات معينة من حيث مادته ، وأسلوبه وغايته ، نلمسها بوضوح فى ثنايا المؤلفات الكلامية.

١ – فأما مادته فهى مسلمات الخصوم . والقضايا التى قد تلقى القبول عندهم بصرف النظر عن قيمتها الذاتية .

---

[1] – المرجع السابق – من ص / ٤٩ – ٦٠ بتصرف .

[2] – تأويلات أهل السنة –الماتريدى – ج / ٣ – ص / ٢٣٥ .

٢ – وأما أسلوبه فيتسم بالتشقيق وترديد الاحتمالات ، وكثرة الفروض والحجج المتوالية ، وقد تغنى عنها حجة واحدة حاسمة.

٣ – وأما غايته فهى التغلب على الخصم وغالبًا ما يكون ذلك بإثبات الدعوى عن طريق إفساد الحُجة المعارضة لها بدلاً من إثباتها بطريق مباشر .

والناحية الأولى كثيرًا ما تذكر فى تعريف الاستدلال الجدلى لدى المناطقة ، وأما الناحية الثانية فتتمثل فى أسلوب القسمة الذى يسود هذه المناقشات الجدلية فى العادة ، وأما الناحية الأخيرة فمن أبرز معالمها شيوع طريقة الخلف فى مثل هذه المناقشات .([1])

المطلب الرابع

التأويل منهجًا كلاميًا

احتلت قضية التأويل مكانًا بارزًا فى المذاهب الكلامية وتباينت وجهات النظر فيها ، ولا يكاد يخلو كتاب من كتب الكلام من مسألة تأويل بعض النصوص الموهمة للتشبيه، ولما كان الحكم على الشئ فرع عن تصوره كما يقول المناطقة ، رأيت أنه من الواجب علىَ أن أعرض أولاً مفهوم التأويل لغة واصطلاحًا ، ثم بيان مفهومه عند المدرسة الماتريدية والفرق بينه وبين التفسير وعلاقة التأويل بالمحكم والمتشابه ، ثم موقف المدرسة الماتريدية من هذه القضية .

---

[1] – المدخل إلى دراسة علم الكلام – د / حسن محمود الشافعى – ص ١٩٠ – ط / الفنية – الناشر / مكتبة وهبة – ط/ الثانية ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .

١ – مفهوم التأويل فى اللغة والاصطلاح

– التأويل فى اللغة : من الأول وهو الانصراف أوالرجوع ، أو من (الأيل) وهو الصرف للتكثير .([١]) فتأويل ترجيع الشئ إلى غاية المراد منه ، فهو الرجوع .

– وأما التأويل فى الاصطلاح : فمفهومه صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذى يراه موافقًا للكتاب والسنة ، مثل قوله تعالى " يخرج الحى من الميت "([٢]) ، فإن أراد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيرًا ، وإن أراد إخراج المؤمن من الكافر أو العالم من الجاهل كان تأويلاً .([٣])

والتأويل كما يعرفه الماتريدى مفرقًا بينه وبين التفسير فيقول " التفسير هو القطع على أن المراد من اللفظ هذا والشهادة على الله سبحانه وتعالى أنه عنى باللفظ هذا ، والتاويل ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشهادة "([٤])

---

[١] – الكليات – الكفوى – فصل التاء – ص ٢٦١ .

[٢] – سورة الأنعام – من الآية ٩٥ .

[٣] – التعريفات – الجرجانى – ص ٤٣ .

[٤] – تأويلات أهل السنة – الماتريدى – ج / ١ – ص / ١٨٥ .

وعلى ضوء هذا النص تبين لنا " أن الفرق بين التفسير والتأويل أن التفسير هو البحث عن سبب نزول الآية ، والخوض فى بيان موضع الكلمة من حيث اللغة ، والتأويل هو التفحص من أسرار الآيات ".([1])

هذا هو التأويل المقصود وهو استخدام إحدى القواعد التى ذكرها أهل اللغة فى فهم النص ، وما يؤول ويرجح إليه المعنى ، مع ملاحظة أن التأويل أعم من المجاز ، لأنه قد يكون بالكناية ،([2])

ولا يقصد بذلك أننا سنقوم بتأويل كل النصوص الواردة ، بل إننا نستخدمه عند الضرورة ، وهى تعارض ظاهر النص القطعى الثبوت الظنى الدلالة مع دليل عقلى برهانى ، أو تعارض النص الظنى الثبوت مع الدليل العقلى الصحيح ، فى هاتين الحالتين نرى وجوب التأويل .

ولتفصيل ذلك نقول :" يقوم مذهب أهل السنة على الجمع والتآخى بين الشرع والعقل ، إذ لا تعاند ولا تعارض بين صحيح الشرع المنقول والحق المعقول ، لأن مصدرهما واحد وللنص أحوال :

أ-إما أن يكون قطعى الثبوت قطعى الدلالة وهو القرآن الكريم ، أو النص النبوى الشريف المتواتر ، وهذا لا تأويل فيه لعدم التعارض أصلاً .

---

[1] – بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز – مجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادى – ج / ١ – ص ٨٠ تحقيق محمد على النجار – ط / لجنة إحياء التراث ط / الأولى القاهرة ١٩٩٦

[2] – تأويل السلف لصفات الله تعالى – أد / محمد ربيع جوهرى– ص ٢٣– ط/ الأولى ٢٠١٣م

ب- أو يكون النص قطعى الثبوت ظنى الدلالة ، يدل بظاهره على معنى يتعارض مع الدليل العقلى البرهانى ، وهذا النص هو الذى نرى تأويله ، ليتفق مع العقل السليم ، ويرتفع التعارض بين العقل وظاهر النص .

ج – وقد يكون النص ظنى الثبوت سواء كانت دلالته قطعية أو ظنية، وهذا يتصور فيما جاء بخبر الآحاد ، وهذا النوع إذا عارضه دليل عقلى صحيح فيجب تأويل ما ثبت بخبر الآحاد ، أو بفحص السند فحصًا جيدًا.([1])

والتأويل يتعلق بمعنى المحكم والمتشابه عند المدارس الكلامية وفيما يلى عرض موجز لبيان معنى المحكم والمتشابه وموقف المدرسة الماتريدية منهما .

٢- معنى المحكم والمتشابه وعلاقتهما بالتأويل

- معنى المحكم فى اللغة :

المتقن الذى لا يطرأ عليه الفساد ، وأحكمه ، أتقنه فاستحكم ومنعه عن الفساد .([2])

---

[1] – المرجع السابق – ص ٢٤ – ٢٥ .

[2] – القاموس المحيط – الفيروزآبادى – فصل الحاء – ص ١٠٥٩ – تحقيق / مكتب التراث فى مؤسسة الرسالة – بإشراف – محمد نعيم العرقسوس – ط / ٨ – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .

- واصطلاحًا : المحكم : هو ما أحكم المراد به عن احتمال النسخ والتبديل والتأويل ، من قولهم بناء محكم أى مأمون الانتقاض .([1])

– معنى المتشابه فى اللغة : المتشابه الذى يحتاج فيه إلى فكر وتأمل.([2])

- معنى المتشابه فى الاصطلاح : المتشابه يقابل المحكم وهو : كلام (لم يرج) فى الدنيا (بيان مراده) أى : المراد منه لشدة خفائه كالآيات الموهمة للتشبيه مثل قوله تعالى : " الرحمن على العرش استوى "([3]) ، وحكمه التوقف .([4])

ويمكن أن يقال فى تعريف المتشابه ، هو : كل ما ورد فى الكتاب والسنة موهمًا مماثلته تعالى للحوادث فى شئ ما ، وقامت الدلائل القاطعة على امتناع ظاهره فى حقه تعالى ، أوهو : ما لا ينبئ ظاهره عن مراده.([5])

---

[1]– المفردات فى غريب القرآن – أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى – ج / ١ – ص / ٢٥١ – تحقيق / صفوان عدنان الداودى ، وأيضًا : خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار – ابن قطلوبغا الحنفى – ص ٨٩ – تحقيق / حافظ ثناء الله الزاهدى .

[2] – التوقيف على مهمات التعاريف – الشيخ الإمام عبد الرؤوف المناوى – تحقيق / عبد الحميد صالح حمدان – فصل التاء – ص٢٩٥ – الناشر / عالم الكتب – ط / الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠ م .

[3] – سورة طه – الآية ٥ .

[4] – خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار – قاسم ابن قطلوبغا الحنفى – ص / ٩٧ .

[5] – بصائر ذوى التمييز – الفيروزآبادى – ج / ٣ – ص / ٢٩٣ .

ولقد اختلف العلماء فى معنى المحكم والمتشابه ، واختلفوا فى تحديد الآيات المحكمة والآيات المتشابهة ، واختلفوا فى الموقف من التأويل للآيات المحكمة والمتشابهة ، وأدعى كل فريق على غيره الوقوع فى المتشابه ، وحمل المحكم على المتشابه أو حمل المتشابه على المحكم ، والماتريدى يرى أن علة وجود المحكم والمتشابه فى القرآن ، إن الله خلق البشر للمحنة والابتلاء ، منحهم العقول التى يميزون بها الحسن والقبح ، ويؤثرون بها العاقبة ، وجعل سبيل الوصول إلى ذلك ظاهر وبيَن ، وخفى ومستور ، وسبيل العلم به العيان ، والسمع الذى فيه المحكم والمفسر والمتشابه المبهم ، وفيه يمتحن الله تعالى عبده بوجهين ، بالتسليم مرة ، وبالطلب ثانيًا وعلى العبد الطاعة فى قدر الأمر ، فيسلم بما يحتاج إلى التسليم ، ويطلب ويبحث فيما يحتاج إلى البحث والطلب ، وأن يؤمن بأن الكل من عند الله وكتاب الله حق ، ولا يجوز أن يكون علة للاختلاف والافتراق ، لأنه لا يحتمل الاختلاف ، ولقد قال الله فى وصفه " ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا.([1]) فثبت أن القرآن ليس علة اختلافهم ، وإنما سبب اختلافهم هو خفاء المحكم عنهم ، وإنما خفى المحكم عنهم لأسباب ،أو ميل طبيعة الجوهر (الإنسان) إلى ما يتلذذ به أو لألف بعض ما اعتاد ، أو لتقليد من وثق به ، أو لتقصير فى الطلب ، أو لثقة منه بعقله أحب أن يسرى عليه حكمة الربوبية دون أن يتبع عقله ما ألقى فى سمعه ، فصار به المحكم عنده متشابهًا ، أو لتقصير فى البحث ".([2])

---

[1] – سورة النساء – عجز الآية ٨٢ .

[2] – التوحيد – الماتريدى– ص ٢٢٢ – ٢٢٣ بتصرف .

فالاختلاف لا يرجع إلى احتواء القرآن على المحكم والمتشابه ، لأن كلاً منهما لا يناقض بعضه بعضًا ، وإنما يرجع إلى قصور الإنسان عن إدراك علة وجود المحكم والمتشابه ، وأنه للامتحان والابتلاء وعن عدم التزامه بما يجب التسليم به وما يجب البحث عنه . وقد عرض الإمام الماتريدى فى كتاب تأويلات أهل السنة للاختلاف فى معانى المحكم والمتشابه وأورد كثيرًا من الآراء وعلق عليها ، " ويرجح أن تكون المحكمات هى ما ظهر لكل أحد من أهل الإسلام حتى لم يختلفوا فيها ، والمتشابه هو الذى اشتبه على الناس لاختلاف فى الألسن أو لما يؤدى ظاهره إلى غير ما يؤدى باطنه ، فتعلق بعضهم بالظاهر فقالوا به ، وتعلق آخرون بالباطن لما رأوا ظاهره جورًا أو ظلمًا أو تشبيهًا على اتفاقهم على نفى الجور والظلم عنه.([1])

وقد اختلفت الفرق الكلامية فى مواقفها من التأويل ، ولقد صنف الإمام الغزالى هذا الاختلاف إلى خمسة مواقف على النحو التالى :

أ – الفرقة الأولى : ترفض التأويل وتصديق بما جاء به النقل تفصيلاً وتأصيلاً .

ب – الفرقة الثانية: تباعدوا عن هؤلاء إلى الطرف الأقصى المقابل لهم ، ولم يكترثوا بالنقل ، فإن سمعوا فى الشرع ما يوافقهم قبلوه ، وإن سمعوا ما يخالف عقولهم زعموا أن ذلك صوره الأنبياء وبذا توسعوا فى التأويل.

ج – الفرقة الثالثة: جعلوا للمعقول أصلاً فطال بحثهم عنه وضعف عنايتهم بالمنقول فلم تجتمع عندهم الظواهر المتعارضة المتصادمة فى

[1] – تأويلات أهل السنة – الماتريدى – ج / ١ – ص / ٢٤٦ .

بادئ الرأى وأول الفكر المخالف للمعقول ، لكن ما سمعوه من الظواهر المخالفة للمعقول جحدوه وأنكروه وكذبوا راويه .

د – الفرقة الرابعة: جعلوا المنقول أصلاً وطالت ممارستهم له فاجتمع عندهم الظواهر الكثيرة وتطرفوا من المعقول ولم يغوصوا فيه ، فظهر لهم التصادم بين المنقول والظواهر فى بعض أطراف المعقولات .

هـ – الفرقة الخامسة: هى الفرقة المتوسطة الجامعة بين البحث عن المعقول والمنقول ، الجاعلة كل واحد منهما أصلاً مهمًا ، المنكرة لتعارض العقل والشرع وكونه حقًا.([1])

وإذا كان حجة الإسلام الإمام الغزالى قد أورد فى كتابه النفيس (قانون التأويل) اختلاف المذاهب الكلامية فى هذه القضية مما يجعلنا نتساءل ماذا عن موقف المدرسة الماتريدية من هذه القضية ، وفيما يلى عرض موجز للجواب عن هذا السؤال عند أصحاب هذه المدرسة.

٣ – موقف المدرسة الماتريدية من التأويل .

يرى الماتريدى أن فائدة النظر فى المحكم ومعرفته توقفنا على معرفة المتشابه الذى يجب التسليم به لعدم الحاجة إلى العلم به ، ولما عليه توارث الأمة وما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه أخبر عن تفرق الأمة ، ثم أشار إلى ما عليه هو وأصحابه ، وأن المبتدع هو الذى يبتغى تأويله ، ولأن التأويل كان علة لافتراق الأمة ، ولأن الله عز وجل أخبر أنه

---

[1] – قانون التأويل – الإمام أبو حامد الغزالى – ص ١٢٤ – ١٢٦ – رسالة ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالى – وضع حواشيه وقدم له / أحمد شمس الدين – ط / دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م .

لا يعلم تأويله إلا الله ، وإن كان يعلم غيره فبالله علم ، واطلاع الله عليه لا لأن فى العقول بلوغ ذلك .([1])

ولكن هل يعنى ذلك التسليم بالظاهر فى النصوص الموهمة للتشبيه ؟ يرى الماتريدى أنه مع التسليم بالظاهر لا بد من تحقيق أن الله ليس كمثله شئ ويقول موضحًا ذلك :" وأما الأصل عندنا فى ذلك أن الله تعالى قال " ليس كمثله شئ " ([2]) ، فنفى عن نفسه شبه خلقه، وقد بينا أنه فى فعله وصفته متعال عن الأشياء .([3])

وواضح من هذا النص أن الإمام الماتريدى وإن كان يسلم بالنصوص الموهمة للتشبيه مع تفويض العلم بكيفيتها لله تعالى دون تشبيه أو تجسيم أو تعطيل ، فهو يؤولها تأويلاً إجماليًا على ما عليه مذهب السلف ، كما أنه يجيز التأويل أيضًا " لأنه يرى أن الخطاب قد لا يوجب المراد والفهم على ظاهر المخرج ولكن على مخرج الحكمة والمعنى ".([4])

يقول الماتريدى مبينًا رأى أهل السنة من السلف والخلف عند تفسيره لقوله تعالى " وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا "([5]) ، قوله تعالى " وما يعلم تأويله إلا الله " قال قوم موضع الوقف على قوله " والراسخون " ثم ابتدأ فقال " يقولون آمنا به كل من عند ربنا " يقولون بمعنى قالوا " آمنا به " بما عرفنا ، وذلك جائز فى

---

[1] – تأويلات أهل السنة – الماتريدى – ج / ١ – ص / ٢٤٨ – ٢٤٩ بتصرف .

[2] – سورة الشورى – من الآية ١١ .

[3] – التوحيد – الماتريدى – ص / ٧٤ .

[4] – تأويلات أهل السنة – الماتريدى – ج / ١ – ص / ٢٤٨ .

[5] – سورة آل عمران – من الآية ٨ .

اللغة ، يقول بمعنى قال، وقال آخرون : موضع الوقف على قوله " إلا الله " ثم استأنف الكلام فقال " والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا " المحكم والمتشابه " . ([1])

ومما يؤكد ذلك ما ذكره الإمام أبو المعين النسفى فى كتابه " تبصرة الأدلة " حيث قال " اختلف مشايخنا رحمهم الله فذهب بعضهم إلى أن الواجب فى هذه الآيات والأحاديث أن يتلقى ما ورد من ذلك بالإيمان به والتسليم له والاعتقاد بصحته ، وأن لا نشتغل بكيفيته والبحث عنه مع اعتقادنا أن الله تعالى ليس بجسم ولا شبيه بالمخلوقات ، وأن جميع أمارات الحدث عنه منتفية روى ذلك محمد بن الحسن أنه سئل عن الآيات والأخبار التى فيها من صفات الله تعالى ما يؤدى ظاهره إلى التشبيه فقال: نمرها كما جاءت ونؤمن بها ولا نقول كيف وكيف ، وإليه ذهب جمع من أصحابنا . ([2])

الرأى الثانى وهو الذى ذهب إلى تأويل النصوص التى يوهم ظاهرها التشبيه ومن القائلين به بعض الماتريدية والأشاعرة ، حيث يرى أصحاب هذا الرأى " صرف النصوص الموهمة للتشبيه إلى ما يحتمل من الوجوه التى لا تناقض دلائل التوحيد والآيات المحكمة،ثم ما كان من ذلك لا يحتمل سوى الظاهر ولا تأويلاً واحدًا ملائمًا للتوحيد ودلائله قطعوا على كونه مراد الله، وما يحتمل من ذلك تأويلات كثيرة يلائم كل واحد منها ما

---

[1] – تأويلات أهل السنة – الماتريدى – ج / ١ – ص / ٢٤٨ .

[2] – تبصرة الأدلة فى أصول الدين – الإمام أبو المعين النسفى – تحقيق أ . د. محمد الأنور حامد عيسى – ج / ١ ٠ ص / ٢٨٤ – ٢٨٥ .

يثبت من الدلائل لم يقطعوا على واحد منها بكونه مرادًا لانعدام دليل يوجب تعيين ذلك فامتنعوا عن الشهادة على الله تعالى عند انعدام الدليل الموجب للعلم ".([1])

ومما يؤيد ذلك ما أورده القاسم بن قطلوبغا أحد أعلام المدرسة الماتريدية ، المتأخرين حيث يقول : " للسلف فى المتشابه طريقان : التسليم ، والتأويل ، فاللائق بالعوام سلوك طريق التسليم ، واللائق بأهل النظر سلوك طريق التأويل لدفع تمسكات المبتدعة حيث ذهبوا إلى ما لا يقال على الله تعالى ، فالتسليم أسلم للعوام التى لا تحتمل عقولهم دقائق الكلام حتى لو سألوا عن هذه الآيات والأخبار المتشابهة زجروا عنها ، والتأويل لأهل العلم أحكم ". ([2])

وهكذا يسلك الشيخ ابن قطلوبغا مسلكى أهل السنة فى النصوص الموهمة للتشبيه وهما :

أ – مذهب السلف : وهو إمرارها كما جاءت ، وتفويض معناها إلى الله سبحانه وتعالى ، أو أن نصدقها ونفوض تأويلها إلى البارى تعالى مع التنزيه عن التشبيه ، ولا نشتغل بتأويلها بل نعتقد أن ما أراد الله تعالى بها حق .([3]) ، وهو للعوام أسلم ، وفى ذلك يقول ابن قطلوبغا " وقال سلفنا فى جملة المتشابه : نؤمن به ونفوض تأويله إلى الله تعالى ، مع تنزيهه عما يوجب التشبيه والحدوث بشرط ألا يذكر إلا ما فى القرآن والحديث :

---

[1] – المرجع السابق – ج /١ – ص / ٢٨٦ .

[2] – شرح المسايرة – ابن قطلوبغا – ج /١ – ص / ٣٤ .

[3] – تبصرة الأدلة – أبوالمعين النسفى – ج / ١ – ص / ١٨٣ .

أى لا نزيد على التلاوة ، فلا نقول الاستواء مثلاً صفة ، ولا نشتق منه الاسم ، و نبدله بلفظ آخر ".([1])

ب – مذهب الخلف : هو تأويلها بما يتفق مع تنزيه البارى سبحانه وتعالى عن الجسمية ولوازمها وتوابعها،ومع قواعد اللغة العربية التى نزل بها القرآن الكريم،وهو للعلماء وأهل النظر أوجب وفى ذلك يقول ابن قطلوبغا:"والتأويل لأهل العلم أحكم ".([2])،فالمذهبان متفقان على أن ظاهر اللفظ المادى غير مراد ، وهذا ما يعرف بالتأويل الإجمالى،والخلاف بينهما فى التأويل التفصيلى،وهو تعيين المراد من اللفظ

---

[1] – شرح المسايرة – ابن قطلوبغا — ص/ ٣١ .

[2] – الاقتصاد فى الاعتقاد – الإمام الغزالى – ص ٣٨ ، أيضًا : فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة – الإمام الغزالى – ص /١٨٤– تحقيق – د/ سليمان دنيا – ط / عيسى الحلبى ، الكفاية من الهداية – الصابونى – ص / ٤١ .

المطلب الخامس

الدليل النقلى حجيته وعلاقته بالدليل العقلى

عند المدرسة الماتريدية

١ – مفهوم الدليل النقلى عند المتكلمين .

عرف المتكلمون الدليل النقلى بقولهم"هو ما كانت جميع مقدماته نقلية، بمعنى أنها مأخوذة من الكتاب والسنة والإجماع، والربط بينها وبين المطلوب حاصل بطريق النقل ". (١)

وقد يعرف بتعريف آخر فيقال " هو دليل صح نقله عمن عرف صدقه عقلاً وهم الأنبياء والرسل عليهم السلام " .(٢)

والمراد بالكتاب " هو القرآن الكريم المنزل على النبى صلى الله عليه وسلم والمنقول إلينا تواترًا ، والسنة لغة هى الطريقة والعادة ، وفى الشرع العبادات النافلة وما صدر عن الرسول من قول وفعل وتقرير ، والإجماع هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ".(٣)

ومن خلال هذه التعريفات يتبين لنا أن الدليل النقلى هو المنهج الذى يعتمد على وحى السماء الذى يتمثل فى الكتاب الكريم أو على حديث

---

١ – محاضرات فى علم الكلام – د / على محمد جبر – ص /٣٧ نقلاً عن العقيدة الإسلامية فى ضوء العلم الحديث – د/ سعد الدين صالح – ص / ٦٦ – ط/ مطابع الأخبار – الثانية – ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .

٢ – القول السديد فى علم التوحيد – الشيخ محمود أبو دقيقة – ج /١ – ص / ٧٨ .

٣ – منتهى الوصول والأمل فى علمى الأصول والجدل – ابن الحاجب – ص/٣٤ – ٣٧ – ط / السعادة – الأولى ١٣٢٦ هـ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذى هو البيان والتفصيل لما أنزل عليه صلى الله عليه وسلم ، ودليل هذا المنهج قوله تعالى " وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا".([1])

ولا شك أن المتكلمين يأخذون بالدليل النقلى ، إذ لا يكاد يخلو مذهب كلامى من استخدام هذا الدليل مما يؤكد ضرورته المنهجية لدى علماء الكلام إذ أنهم يحتجون به على ما يذهبون إليه فى سائر الموضوعات الكلامية من جهة ، بل ويتخذونه أيضًا حجة على دحض الآراء المخالفة من جهة أخرى ، بيد أن قوة الاحتجاج بالدليل النقلى متفاوتة بطبيعة الحال مع مقتضيات مذهب كل فرقة من الفرق الكلامية ، ولا نستطيع فى هذه العجالة أن نتعرض بالتفصيل إلى رأى المدارس الكلامية فى الدليل النقلى وحجيته خشية الإطالة وسأكتفى بإيراد موقف المدرسة الماتريدية من الدليل النقلى وحجيته .

٢ – الدليل النقلى عند الماتريدى .

يرى الماتريدى أن الحق لا ينال إلا بالدليل وإقامة الحجة فعن طريقهما يعرف الحق ويتوصل إليه .([2])

والدليل إما أن يكون سمعيًا أو عقليًا ، ومن أصول منهج الماتريدية الاعتماد على السمع ، وقد أكد أئمتهم على هذا الأصل، بل جعلوه على قمة مصادر المعرفة ، لأن النص أصل الدين ، والدين ضرورى للناس

---

[1] – سورة الحشر – من الآية ٧ .

[2] – التوحيد – الماتريدى – ص ٤ .

جميعًا إذ لا بد أن يكون لهم دين يلزمهم الاجتماع عليه وأصل يلزمهم الفزع إليه . ([1])

ومما يعضد ذلك ما أورده السعد فى شرحه على العقائد النسفية و الخيالى فى حاشيته على شرح السعد ، فيثبت كلاهما الخبر كدليل ومصدر للمعارف ، ويزيد هذا المعنى تأكيدًا البياضى ، فيشيد بأهل السنة لسلامة منهجهم القائم على الأدلة النقلية ، وينعى على غيرهم اتباعهم نزغات العقول .([2])

ويمثل القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والاجماع المصادر الإسلامية التى يتركب منها الدليل السمعى عند الماتريدية ، فالقرآن الكريم هو أساس البرهنة عند الماتريدى واستطاع أن يقيم أدلته على الآيات القرآنية ، ويكفى أن نشير إلى أنه فى إحدى المسائل الكلامية وهى " جواز رؤية الله تعالى " ، فقد ذهب إلى أن " رؤية الله عز وجل عندنا لازم وحق من غير إدراك ولا تفسير "([3]) ، أى إننا نؤمن بأن الرؤية لازمة بالكتاب والسنة ولكن العقل عاجز عن إقامة الدليل على إمكان رؤية الله، وأما بالنسبة لموقف الماتريدية من العموم والخصوص ، فلقد رأى الماتريدى أن العموم قد يذكر ويراد به الخصوص ، وليس فى عموم اللفظ عموم المراد ، ولا فى خصوصه المراد .([4])

---

[1] – المرجع السابق – ص ٤ .

[2] – شرح العقائد النسفية – سعد الدين التفتازانى – ص /٦٠ – وأيضًا : إشارات المرام من عبارات الإمام – البياضى – ص ٥٢ .

[3] – التوحيد – الماتريدى – ص ٧٧ .

[4] – تأويلات أهل السنة – الماتريدى – ج/ ١ – ص / ٤٥٤ .

ويرى الماتريدى عدم القول بالعموم فى آيات الوعيد والقطع به ، فهى لا تصرف للعموم لمجئ أخبار العفو وألا يكون متناقضًا ، وبذا يثبت الخصوص ، وإذا احتمل العموم والخصوص فحقه الخوف لا القطع .([1])

ولقد ذكر أبو المعين النسفى أن الماتريدى يرى أن الصيغة المتعرية عن دليل الخصوص أو القيد ليست بدليل إرادة العموم والإطلاق فيقول " والشيخ أبو منصور الماتريدى وغيره من مشايخنا كانوا يقولون إن العموم يذكر ويراد به الخصوص ، وما يقوم من دليل الخصوص متأخر إلا دليل القيد فهو بيان المراد لا النسخ ، والصيغة المتعرية عن دليل الخصوص أو القيد ليست بدليل إرادة العموم والإطلاق ".([2])

وهو قول الماتريدى،أما الوقفى هو من يقف فى ذلك قولاً وعملاً.

وعلى هذا فالماتريدى لا يقطع بالعموم فى الوعيد لأنه يحتمل الخصوص ، وليس عدم القطع توقفًا ، وعدم القطع بالعموم يعنى إمكان المغفرة لصاحب الكبيرة ، وهو ما ذهب إليه الماتريدى . هذا فيما يتعلق بالقرآن الكريم .

وأما ما يتعلق بالسنة النبوية الصحيحة فلقد كانت أساسًا فى إقامة الدليل عنده مستشهدًا بما ورد فيها من أقوال وأفعال ، لأنها صادقة يقول الماتريدى " وإذ قد لزم قبول الأخبار بضرورة العقل لزم قبول أخبار الرسل، إذ لا خبر أظهر صدقًا من خبرهم بما معهم من الآيات الموضحة صدقهم،

---

[1] – التوحيد – الماتريدى – ص ٣٦٣ .

[2] – تبصرة الأدلة – أبو المعين النسفى – تحقيق / أ.د. محمد الأنور حامد عيسى – ج/ ٢ – ص / ١٠٥٣ – ١٠٥٤.

إذ لا يوجد خبر يطمئن إليه القلب – مما بَينا من المعارف التى يصير منكر ذلك متعنتًا بضرورة العقل – أوضح صدقًا من أخبار الرسل صلوات الله عليهم ، فمن أنكر ذلك فهو أحق من يقضى عليه بالتعنت والمكابرة"([1])

والخبر الذى يصلنا عن طريق الرسل نوعان :

خبر متواتر ، وخبر آحاد ، والخبر المتواتر هو الذى يرويه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب لكثرتهم وعدالتهم وتباين أمكانهم يقول الماتريدى " ثم الأخبار التى تنتهى إلينا من الرسل تنتهى على ألسن من يحتمل منهم الغلط والكذب ، إذ ليس معهم دليل الصدق ولا برهان العصمة ، فحق مثله النظر فيه ، فإن كان مثله مما لا يوجد كذبًا قط فهو الذى انتهى إليه مثله لزمه حق شهود القول ممن اتضح البرهان على عصمته ، وذلك وصف خبر المتواتر، إن كلاً منهم وإن لم يقم دليل على عصمته ، فإن الخبر منهم إذا بلغ ذلك الحد ظهر صدقه وثبت عصمة مثله على الكذب ".([2])

ومما يؤيد ذلك ما ذكره شارح العقيدة النسفية ، حيث بيِّن أن جواز الكذب على كل واحد واحد من الرواة لا يؤدى إلى جواز الكذب عليهم جميعًا ، وهذا يؤدى إلى القدح فى الخبر المتواتر فنجده يقول " ولا يقدح فى دلالة المتواتر على اليقين جواز الكذب على كل واحد من رواته منفردًا

---

[1] – التوحيد – الماتريدى – ص ٨ .

[2] – المرجع – السابق – ص ٨ – ٩ .

، لأنه ربما يكون للخبر مع اجتماع الرواة ما يجعله مفيدًا لليقين بخلاف انفرادهم ".([1])

وقد وقف النسفى مدافعًا عن يقينية الخبر المتواتر مبينًا أن من يرده متناقض مع نفسه ، فالقول بأن الخبر ليس من وسائل المعرفة خبر ، وقد أقروا ببطلان الخبر فكان هذا إقرارًا منهم ببطلان مقالتهم ، وقد ألحق النسفى بالمتواتر ما تأيد بالبرهان المعجزى أو قول الرسول المؤيد بالمعجزة ، وهذا النوع يشابه الضروريات والمتواترات فى اليقين وعدم الزوال بتشكيك المشكك . ([2])

وما ذهبت إليه الماتريدية من كون الخبر المتواتر هو ما رواه جمع عن جمع يحيل العقل تواطؤهم على الكذب بأن هذا الخبر المتواتر مفيد لليقين هو نفسه ما ذهب إليه الأشاعرة " لأن العادة لم تجر باجتماع مثل عدد أهل التواتر على نقل كذب عن مشاهدة ، ولا على كتمان ما هم به عالمون "([3])

---

[1] – شرح العقائد النسفية – سعد الدين التفتازانى – ص / ٥٢ ، وأيضًا : أصول الدين – أبو اليسر محمد البزدوى – ص ١٥٠ .

[2] – تبصرة الأدلة فى أصول الدين – تحقيق أ. د . محمد الأنور حامد عيسى– ج / ١– ص١٤٢.

[3] – التمهيد فى الرد على الملاحدة والمعطلة والرافضة والخوارج – محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم القاضى أبو بكر الباقلانى البصرى – عنى بتصحيحه – رتشرد يوسف مكارثى – ص / ١٦٢/ ط / المكتبة الشرقية – بيروت – ١٩٥٧ م .

أما خبر الآحاد فهو خبر يرويه الواحد والاثنان فصاعدًا ، ولم يذكر الماتريدى عددًا معينًا ، ولكنه يعتبر الخبر الذى يرويه ستة أو سبعة من أخبار الآحاد .([1])

وهذا النوع من الأخبار لا يوجب العلم فهو لا يبلغ مرتبة الخبر المتواتر فى إيجاب العلم والشهادة ، ولكنه يجب العمل به ، وينظر فى أحوال الرواة ، وينظر فى ظاهر ما يثبته وموافقة ظاهره لدليل قطعى من الكتاب والسنة ، فإن وافقه أخذ به وإن خالفه ترك .([2])

ويلاحظ أن هذه الشروط التى يضعها الماتريدى للخبر دون المتواتر" خبر آحاد " هى نفس الشروط التى ذكرها الجوينى فى الإرشاد .([3])

ويستدل الماتريدى على وجوب العمل بخبر الآحاد ، بأمر الله لمن يصلح للتفقه فى الدين، بالتخلف عن الجهاد إذا كان بهم غُنية،أى إذا أمكن الاستغناء عنهم ، ليتفقهوا عند رسول الله فينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم وألزم قومهم قبول خبرهم .([4])

---

[1] – تأويلات أهل السنة – الماتريدى – ج/ ١– ص/٩٩ .

[2] – التوحيد – الماتريدى – ص ٩ .

[3] – الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد – إمام الحرمين أبى المعالى عبد الملك بن عبد الله الجوينى – تحقيق / د / محمد يوسف موسى – على عبد المنعم عبد الحميد – ص /٤١٦ – ط / مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٩٥٠ م .

[4] – تأويلات أهل السنة – الماتريدى – ج/ ٢ – ص / ٣٥١ .

ويوافق الباقلانى الماتريدى فى ضرورة صدق الخبر المتواتر ، وأنه يوجب العلم والعمل ، وكذلك يوافقه فى أن خبر الواحد يوجب العمل ولا يوجب العلم .([1])

ويرى معظم الماتريدبة أن دلالة خبر الواحد لا يفيد اليقين لعروض الشبهة فى كونه خبرًا للرسول ، فلا يؤخذ به فى العقائد.([2])

ويبدو أن الماتريدية يقصدون بخبر الواحد الذى لا تعبر دلالته فى العقائد عندهم الخبر المجرد عما يقويه ، أما إذا اقترن به ما يقويه ، فهو معمول به ، ويقرر شيخ المذهب أبومنصور الماتريدى أن دلالة خبر الواحد المستند إلى ما يقويه ببيان أن خبر الواحد لا بد أن يقاس على أصل يقينى ، فإن ظفرنا له بأصل يقويه أخذنا به وإلا فلا ، كذلك يلزم لخبر الواحد نظر آخر وهو نظر فى حال الرواة ، فإن كانوا ثقات مجمع على إمامتهم ، فهو قطعى ، وإلا فهو ظنى .([3])

وبهذا يتضح لنا أن الماتريدية متفقون إلى حد كبير مع ما ذهب إليه جمهور العلماء من جواز العمل بخبر الواحد إذا اقترن به ما يقويه ، وهذا المذهب مبنى على أحاديث دالة على قبول خبر الواحد والعمل به فى أكثر من مناسبة ومن ذلك :

أ – عمل النبى صلى الله عليه وسلم بشهادة الواحد فى خبر ذى اليدين حينما قال للنبى صلى الله عليه وسلم أقصرت الصلاة أم نسيت يا

---

[1] – التمهيد – القاضى أبو بكر الباقلانى – ص ٣٨٢ – ٣٨٦ .

[2] – شرح العقائد النسفية – سعد الدين التفتازانى –– ص / ٥٩ .

[3] – التوحيد – الماتريدى – ص ٩ بتصرف .

رسول الله فقال كل ذلك لم يكن ثم أقبل على أبى بكر وعمر فقال أحق ما يقول ذو اليدين فقالا نعم ، فإنه لم يقبله إلا بشهادة أبى بكر وعمر ، وهى شهادة آحاد .([1])

ب – توقف أبى بكر فى خبر المغيرة ابن شعبة فى ميراث الجدة ، ولم يقبله إلا بعد ما شهد له محمد بن مسلمة و هو واحد .([2])

ولقد كان لتقسيم الأحاديث إلى متواتر وآحاد واختلاف المواقف بإزائها أثرًا فى الخلاف حول الأخذ بالسنة وحول المسائل الكلامية ، حيث إن كل فريق يورد من الأحاديث ما يؤيد وجهة نظره ، أو يرد الأحاديث التى أوردها خصمه ويقول بأنها آحاد لا يؤخذ بها فى مجال العقيدة ، أو يؤولها ، وعلى سبيل المثال : فلقد أورد الماتريدية والأشاعرة أحاديث تثبت الرؤية أى رؤية الله تعالى فى الآخرة مثل قوله صلى الله عليه وسلم " سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر لا تضامون ". ([3])

---

[1] – الحديث أخرجه الإمام مسلم فى صحيحه – كتاب المساجد ومواضع الصلاة – باب – السهو فى الصلاة والسجود له – ج / ١ – ص /٤٠٣ – ط / دار إحياء التراث العربى .

[2] – الحديث أخرجه الإمام أبو داود فى سننه– ج/ ٢ ص/١٣٦ برقم – ٢٨٩٤ ط/ دار الفكر .

[3] – الحديث أخرجه الإمام البخارى فى صحيحه من حديث جرير بن عبد الله – كتاب الصلاة – باب فضل صلاة الفجر – ج/ ١ – ص / ١١٥ رقم ٥٥٤ – تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقى – ط/ دار إحياء التراث العربى ، وأخرجه الإمام مسلم فى صحيحه – كتاب المساجد ومواضع الصلاة – باب فضل صلاتى الصبح والعصر ==

لكن المعتزلة يقولون " إن المراد بقوله "ترون ربكم " أى تعلمون ربكم، لأن الرؤية قد تكون بمعنى العلم فى اللغة ".([1])

وأما الإجماع فإننا نجد الماتريدية يقولون بأنه حُجة مستشهدين بقوله تعالى "يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين"([2])

ففى الآية دلالة على أن الإجماع حُجة ، لأنه أمر بالكون مع الصادقين فى دين الله فلو لم يلزمهم قبول قولهم لم يكن للأمر بالكون معهم حجة . ([3])

وقد وافق الأشاعرة الماتريدية فى كون الإجماع حُجة شرعية يجب العمل به على كل مسلم .([4])

==

والمحافظة عليهما – ج / ١ – ص / ٤٣٩ – برقم ٢١١ – تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقى –ط/ دار إحيار التراث العربى – بيروت .

وأيضاً : التوحيد – الماتريدى – ص ٧٩ – ٨٠ ، تبصرة الأدلة – الإمام أبو المعين النسفى / تحقيق – أ.د. محمد الأنور حامد عيسى – ج/١ – ص/ ٥٨٨، ٦١١ ، معالم أصول الدين – الإمام فخر الدين الرازى – ص/٧٠ – ٧٣ – قدم له / طه عبد الرؤف سعد – ط/ مكتبة الكليات الأزهرية بدون تاريخ .

[1] – المغنى فى أبواب التوحيد والعدل – القاضى عبد الجبار – ج/ ٤ – ص/ ٣٢١ – إشرف عليه د/ طه حسين – حرر نصه – أمين الخولى – الناشر / وزارة الثقافة والإرشاد القومى – المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر – ط/ دار الكتب ١٩٦٢ م.

[2] – سورة التوبة – الآية ١١٩ .

[3] – تأويلات أهل السنة – الماتريدى – ج/١ – ص / ٧٨٥ .

[4] – أبكار الأفكار – سيف الدين الآمدى – ص ٢٨٦ رسالة دكتوراه – تحقيق / أ.د. أحمد المهدى محمد تحت رقم٦٢٢ – مكتبة كلية أصول الدين القاهرة .

تعقيب

من خلال هذا العرض لمفهوم الدليل السمعى والدليل العقلى باعتبار أن لكل منهما منهجًا رئيسًا فى تقرير قضايا العقيدة عند رجال المدرسة الماتريدية من حق الباحث أن يتساءل عن رتبة كل منهما فى الاستدلال على قضايا العقيدة سؤالاً مشروعًا حاصله هل يقدم رجال المدرسة الماتريدية الدليل السمعى على الدليل العقلى أو نعكس المسألة فنقدم الدليل العقلى على الدليل السمعى ؟

إن من يطالع النصوص الواردة عند رجال هذه المدرسة يرى أن بعضًا منها يقدم الدليل السمعى على الدليل العقلى ، ويرى البعض الآخر تقديم الدليل العقلى على الدليل السمعى فى الاستدلال على قضايا العقيدة ، وقبل الجواب عن هذا السؤال نورد للقارئ الكريم نصوص الفريقين لأن تقديم الدليل السمعى على الدليل العقلى أو عكس ذلك لا يوجب انقسام عند هذه المدرسة فيما أرى وإيضاحًا لهذه القضية سأورد النصوص التى نفهم منها تقديم الدليل السمعى على الدليل العقلى ونصوصًا أخرى يفهم منها عكس ذلك ، ثم ندلى برأينا تعقيبًا على هذه المسألة فنقول :

إن النصوص التى نفهم منها تقديم الدليل السمعى على الدليل العقلى كثيرة من أبرزها ما نجده عند أعلام هذه المدرسة حيث ذهبوا إلى أنه من أصول المنهج الماتريدى الاعتماد على النقل ، وقد أكد أئمتهم على هذا الأصل ، بل وجعلوه على قمة مصادر المعرفة ، لأن النص أصل الدين ،

والدين ضرورى للناس جميعًا إذ لا بد أن يكون لهم دين يلزمهم الاجتماع عليه وأصل يلزمهم الفزع إليه .([1])

ويطالعنا شارح العقيدة النسفية الإمام سعد الدين التفتازانى والخيالى فى حاشيته على شرح السعد فيثبت كلاهما الخبر كدليل ومصدر للمعارف ، ويزيد هذا المعنى تأكيدًا البياضى ، فيشيد بأهل السنة لسلامة منهجهم القائم على الأدلة النقلية ، وينعى على غيرهم اتباعهم نزغات العقول .([2])

وهكذا يتبين لنا على ضوء هذه النصوص فى صراحة ووضوح لا لبس فيهما تقديم الدليل السمعى على الدليل العقلى كمنهج رئيسى فى الاستدلال على قضايا العقيدة عند هذه المدرسة ، وهناك نصوص أخرى قدمت العقل على السمع ومن أبرز هذه النصوص ما يلى :

إن من يطالع ما كتبه بعض رجال المدرسة الماتريدية وعلى رأسهم مؤسس المذهب الإمام أبو منصور الماتريدى نجده يقف مدافعًا عن النظر العقلى ويرد دعوى القائلين بأن ترك النظر العقلى أسلم ، لأنه يفضى إلى العطب والشبهة ، وإلى اشتباه خاطر الرحمن بخاطر الشيطان ، ويرد الماتريدى هذا الزعم مبينًا قيمة العقل ، إذ به تعرف المحاسن والمساوئ والتمييز بينها ، وبه يُعلم فضل الإنسان على سائر الحيوان ، وبه يقع تدبير الممالك وسياسة الأمور ، ومن أدعى ترك النظر فإن الذى سول له ذلك هو خاطر الشيطان الذى منعه من النظر ليصده عن جنى ثمار التعقل

---

[1] – التوحيد – الماتريدى – ص ٤ .

[2] – شرح العقائد النسفية– التفتازانى – ص / ٦٠ ، وأيضًا : إشارات المرام – البياضى – ص ٥٢ .

من الوصول إلى معرفة الخالق ، فالدعوة إلى ترك النظر إنما هى من صنيع الشيطان ، فالضرورة باعثة على النظر، دافعة إلى الفكر فيما يرى الإنسان من أحواله ومنافعه ومضاره التى فى الجهل بها عطبه وفى العلم بها صلاحه ومعرفته بخالقه. ([1])

ويتابع الماتريدى فى هذا المنزع العقلى غير واحد من أئمة الماتريدية كأبن أبى شريف الذى يصرح بتقديم العقل على النقل للسبب نفسه الذى دعا المعتزلة إلى هذا التقديم ، وهو أن الشرع لا يثبت إلا بالعقل فيقول : إن الشرع إنما ثبت بالعقل فإن ثبوته يتوقف على دلالة المعجزة على صدق المبلغ ، وإنما تثبت هذه الدلالة بالعقل ، فلو أتى الشرع بما يكذبه العقل ، وهو شاهده لبطل الشرع والعقل معًا ".([2])

ويؤكد ابن الألولسى هذا المعنى فى شرحه لبدء الأمالى فيقرر أن العقل حجة من حجج الله تعالى ، ويجب الاستدلال به قبل مجئ الشرع ، وأرسال الرسل وإنزال الكتب تتمة للدين ببيان ما لا تهتدى العقول إليه .([3])

فهذان موقفان متقابلان لدى الماتريدية ، فهل نعد هذا انقسامًا فى بنية المذهب الماتريدي حول موقف العقل من النقل وأيهما يقدم ، والحق أن الباحث فى مراجع الماتريدية يجد أن هذا ليس انقسامًا فى مذهبهم ، والاختلاف السابق يرجع إلى اختلاف الجهة التى ترد عليها نصوص كل

---

[1] – التوحيد – الماتريدى – ص ١٣٥ .

[2] – شرح المسامرة – ابن أبى شريف – ص ٤٤ .

[3] – الماتريدية دراسة وتقويمًا – د / أحمد بن عوض الله الحربى – ص/١٤٢ ط / الرياض .

من الفريقين ، ولبيان ذلك أقول " تنقسم الأحكام الشرعية عند الماتريدية إلى :

أ– أحكام عملية : وهى الفروع الفقهية ، وهى لا تثبت إلا بالسمع .

ب– أحكام اعتقادية : وأكثرها ثابت بالعقل ، ومنها ما لا يثبت إلا بالسمع ، كالرؤية والسمعيات ، ولذا انقسمت العقائد إلى سمعيات وعقليات .

إذا وضح هذا التقسيم نقول : الماتريدية يقدمون الشرع فيما لا يستقل العقل بإثباته ، أما ما يستقل به العقل فهو يهتدى إليه بإرشاد شرعى ، فتقديم العقل هنا ليس تقليلاً من شأن النص ، ولكنه لخدمة النص ، إذ أن ثبوت الشرع يتوقف على العقل من جهة توقفه على النظر فى المعجزة ، ولا يكون ذلك إلا عقلاً تفاديًا للزوم الدور .

ولا ننكر هنا اقتراب الماتريدية كثيرًا من المعتزلة فى النزعة العقلية ، ولكن ما ننكره هو دعوى خروج الماتريدية عن جماعة أهل السنة ، فإن مذهبهم وإن كان يعطى مساحة أكثر للتعقل إلا أنه يبقى وسطًا بين الأشاعرة والمعتزلة .([1])

[1] – التعريف بالماتريدية (تاريخًا ومنهجًا وعقيدة) د/ عواد محمود عواد سالم – ص /١٤١٩ – بحث مستل من مجلة قطاع أصول الدين – العدد الحادى عشر ١٤٣٧ هـ – ٢٠١٦ م .

٣ – اليقين فى الأدلة النقلية والعقلية .

رأينا فيما سبق أن الماتريدية والأشاعرة قد أخذوا بالدليلين العقلى والنقلى ، لكنهم اختلفوا فى مدى الأخذ بهما ، ولم يكن الأخذ بهما متوازنًا عند الفرقتين وجعل أحدهما الأصل والآخر الفرع ، ويرجع ذلك إلى تقديم أحدهما على الآخر ، وإلى درجة اليقين فى كل منهما ، وسنقتصر فى تناولنا لهذه المسألة على موقف الماتريدية والأشاعرة فقط لأن كلاً من المذهبين يمثل اتجاهًا أساسيًا فى عرض هذه القضية .

وقبل أن نعرض لموقف الماتريدية والأشاعرة من مدى إفادة كل من الدليل النقلى والعقلى لليقين ، نود أن نشير إشارة موجزة إلى مفهوم اليقين عند المتكلمين .

أ – مفهوم اليقين عند المتكلمين .

لكى نوضح مفهوم اليقين ينبغى أن نشير إلى أن ميل النفس إلى التصديق بالشئ له أربع درجات هى :

الأولى : أن يستوى لديها التصديق والتكذيب ، ويعبر عنه بالشك فلا تميل النفس إلى الحكم على الشئ بتصديق ولا تكذيب ، ولا بإثبات أو نفى، بل يستوى لديها إمكان الأمرين.

الثانية: أن تميل النفس إلى أحد الأمرين مع الشعور بإمكان نقيضه ، ولكنه إمكان لا يمنع ترجيح الأمرالأول ، ومعنى هذا أن تكون النفس أميل إلى أحد الأمريين أكثر من ميلها إلى نقيضه ، وهذه الحالة تسمى ظنًا .

الثالثة: أن يستولى على النفس التصديق بشئ بحيث يغلب عليها ولا يخطر ببالها غيره ، ولو خطر بالبال تأبى قبوله ، ولكن ذلك عن معرفة

محققة إذ لو تأمل صاحبها وأصغى إلى التشكيك والتجويز لاتسعت له ، وهذه الحالة تسمى اعتقادًا مقاربًا لليقين ، ويتمثل ذلك فى اعتقاد المقلدين لأصحاب المذاهب ، حيث ترسخ فى نفوسهم المعتقدات بمجرد السماع حتى إن كل فرقة تثق بصحة مذهبها وإصابة إمامها ومتبوعها .

الرابعة: أن تعرف النفس أمرًا ما معرفة حقيقية عن طريق البرهان الذى يبدد أى شك ، ويدفع كل ريب ، وهذه الحالة تسمى يقينًا ، فكل علم يحصله الإنسان عن طريق البرهان يكون علمًا يقينيًا.([1])

وعلى هذا يمكن القول بأن اليقين هو العلم الذى لا يعتريه شك أو شبهة ، وقد قيل فى تعريفه بأنه : "الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع " وقيل إنه " الاعتقاد بأن الشئ كذا مع مطابقته للواقع واعتقاد أنه لا يمكن إلا كذا "([2])

ولا ريب فى أن اليقين بذلك أمر عقلى يعتمد على البرهان الذى لا شك فيه ولا يتصور الشك فيه ، فإذا امتنع وجود الشك وإمكانه سمى هذا " يقينًا " سواء حصل بنظر ، أو بحس ، أو بتجربة أو بدليل .

[1] – معارج القدس – الإمام الغزالى – ص ٤٧ – ط / السعادة – الأولى – ١٣٤٦ هـ .

[2] – شرح المواقف – السيد الشريف الجرجانى – ج /٢ – ص/ ٣٧ .

ب – موقف الماتريدية والأشاعرة من اليقين فى الأدلة العقلية والنقلية.

١ – موقف الماتريدية : يرى الماتريدية أن الله قد فطر الناس على معرفة وحدانيته بما ركب فيهم من عقول ودلائل ما لو تفكروا فيها لوصلوا إلى معرفته ، وليس للناس على الله حجة ولو لم يبعث رسولاً ، وأن صحة السمع موقوفة على العقل ، إذ أن العقل يدلل على صدق المعجزة ، ومعرفة الله تعالى وشكره تتم بالعقل ، وذلك لما أسداه من نعم ، ولا يجوز فى العقل إسداء هذه النعم إلى ما لا يعرفها ، فلزمهم بالعقل معرفة المنعم ، كما يقضى العقل بوجوب الأمر والنهى بضرورة العقل .وهذا يعنى أن وجوب النظر بالعقل لا بالسمع ، إذ أن صحة السمع متوقفة على العقل ، لكن هذا لا يجعل الماتريدى متفقًا تمامًا مع موقف المعتزلة ، إذ أنه لم يبن على القول بالوجوب العقلى ما بنته المعتزلة على ذلك مثل اللطف وفعل الأصلح ووجوب الحكمة فى أفعاله تعالى واستحقاق الثواب والعقاب.([1])

وهذا ما يجعلنا نقول إن الماتريدى قد حافظ على التوازن بين العقل والسمع وإن أفسح مجالاً للعقل من الأشعرى الذى كانت له نفس المحاولة.

وبالنسبة لليقين فى الأدلة العقلية ، فيرى الماتريدية أنها يقينية ، وبالنسبة للأدلة السمعية فيرون أن بعضها يقينى وبعضها ظنى ، وردوا على حُجج المعتزلة والأشاعرة فى ظنية الدليل السمعى ، فبالنسبة لوضع الألفاظ المنقولة عن النبى عليه الصلاة والسلام وأنها ذات معان

---

[1] – تأويلات أهل السنة – الماتريدى – ج/١ – ص/٤٤٤ ، وأيضًا : التوحيد – الماتريدى – ص / ١٧٨ ، البداية – الصابونى – ص / ١٤٩ .

مخصوصة ، يردون على ذلك بأن معانى الألفاظ المتداولة فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم هى نفس المعانى المتداولة الآن ، وبانضمام القرائن المتواترة المنقولة إلينا إلى العلم بمعانيها يحصل القطع بحيث لاتبقى شبهة فى النصوص الواردة فى إيجاب الإيمان بالبعث وغيره ، والصلاة والصوم وغيرهما،وبالنسبة للاعتراض القائم على عدم العلم بأن تلك المعان مرادة ، يردون عليه بأن العلم بالإرادة يحصل بمعرفة القرائن المتواردة بحيث لا تبقى شبهة ، وبالنسبة للمعارض العقلى ، يردون على ذلك بالقول بأن العلم بالمعارض العقلى حاصل عند العلم بالوضع والإرادة وصدق المخبر وذلك لأن العلم بتحقق أحد المتنافيين يفيد العلم بانتفاء الآخر . ([1])

ويعتمد الماتريدية فى نقدهم للقائلين بظنية الدليل السمعى بأن ذلك يؤدى إلى التشكيك فى الشريعة ، وأنه لا مانع من دلالة اليقين إذا اقترن بقرائن تؤيده ، وأيضًا بقرائن متواترة فإن ذلك ينفى الاحتمالات ، وهذا ما انتهى إليه الإيجى حين قال بإن القول بأن الأدلة السمعية ظنية فيه تشكيك وسفسطة . ([2])

وقول الماتريدية بأن بعض الأدلة السمعية يفيد اليقين وبعضها يفيد الظن ، يمكن تفسيره بأنهم ، يرون أن الأحكام العملية الشرعية تفيد اليقين لأن الشرع مبنى عليها ، ويمكن حصرها فى الآيات المحكمة ، أما

---

[1] – نظم الفرائد وجمع الفوائد فى بيان المسائل التى وقع فيهاالاختلاف بين الماتريدية والأشاعرة – عبد الرحيم على زادة – ص ٤٢ – ٤٣– ط / الأدبية القاهرة ١٣١٧هـ .

[2] – المواقف – الإيجى – ص / ٨٠ .

الظن فهو فى الآيات المتشابهة لأنها لا تفيد اليقين ، فلقد ورد فيها ما يوهم التشبيه لله تعالى كاليد والرجل والمجئ وغير ذلك من الأوصاف الحسية ، فالقول بأن هذا يفيد اليقين معناه تحقيق التجسيم والتشبيه لله تعالى ، وهذا لا يجوز فى حق الله تعالى ، لذا وجب القول فيها بالظن وذلك حتى يمكن تأويلها ، وعدم إضافة تلك الأوصاف الحسية ، وتحقيق التنزيه لله تعالى ، وعلى هذا يمكننا أن نفهم حقيقة موقف الماتريدية الذى هو أكثر اتساقًا من المعتزلة والأشاعرة فى قولهم بظنية الدلالة السمعية ، فهو قول يقع فى الوسط ويقرر ما هو يقنيى غير قابل للظن وبين ما هو ظنى ولا يمكن فيه اليقين ، وذلك تمهيدًا لتأويله ، ورأوا صعوبة اليقين مطلقًا او الظن مطلقًا ، إذ أن الأول يؤدى إلى تحقيق التشبيه والتجسيم والثانى يؤدى إلى هدم الشريعة كلها .

٢ – موقف الأشاعرة .

الناظر فى مذهب الأشاعرة فى الأدلة النقلية والعقلية يرى أنهم يقدمون الدليل النقلى على الدليل العقلى ، وأن الدليل العقلى يأتى فى مرتبة لاحقة للدليل النقلى ، ومن هذا المنطلق وجدناهم يقررون : " أن معرفة الله تعالى واجبة بالسمع لا بالعقل "([1])

وذلك لقوله تعالى : " وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا " ([2])

ولقد اعترض المعتزلة على ذلك واحتجوا بأنه " لو لم يثبت الوجوب إلا بالسمع الذى لا يعلم صحته إلا بالنظر العقلى ، فللمخاطب أن يقول إنى لا

---

[1] – المرجع السابق – ص ٢٨ .

[2] – سورة الإسراء – الآية – ١٥ .

أنظر حتى لا أعرف كون السمع صدقًا ، وذلك مفضى إلى إفحام الأنبياء ، لكن الرازى يرد على هذا الاعتراض بأن ذلك الاعتراض يلزم المعتزلة ، لأن وجوب النظر وإن كان عندهم عقليًا ، لكنه غير معلوم بضرورة العقل ، لما أن العلم بوجوب النظر يتوقف عند المعتزلة على العلم بوجوب معرفة الله تعالى ، وأن النظر طريق إليها ، وأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وكل واحد من هذه المقدمات نظرى ، والموقوف على النظرى نظرى فكان العلم بوجوب النظر عندهم نظريًا ، وفى هذا يحاول الرازى أن يتخلص من الدور ، لكنه سوف يسلم به فيما بعد عند كلامه عن ظنية الدليل السمعى "([1])

أما بالنسبة لمسالة إفادة الدليل النقلى لليقين أو الظن : فإننا نجد اختلافًا فى موقف الأشاعرة المتقدمين والمتأخرين منهم ، فالأشعرى يعلن تمسكه بالكتاب والسنة وما روى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ومتابعته للإمام أحمد بن حنبل "([2])

ولقد حاول الأشعرى التوازن بين السمع والعقل ، وإن غلب عليه تقديم السمع ، لكن مع بدء ظهور فكرة الدور عند المتأخرين ومبلغ أوجها عند الرازى فإننا نجده يقول : بظنية الدلالة فى الدليل النقلى و أنها يقنية فى الدليل العقلى فذكر :" أن قبول الدلائل النقلية لا تفيد اليقين لأنها مبنية على نقل اللغات ، ونقل النحو والتصريف وعدم الاشتراك وعدم المجاز وعدم الإضمار ، وعدم النقل ، وعدم التقديم والتأخير وعدم التخصيص ،

[1] – محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين – الرازى – ص ٤٦ – ٤٧ .

[2] – الإبانة – الأشعرى – ص ٢٠ .

وعدم النسخ ، وعدم المعارض العقلى ، وعدم هذه الأشياء مظنون لا معلوم ، والموقوف على المظنون مظنون ، وإذا ثبت هذا ظهر أن الدلائل النقلية ظنية ، وأن العقلية قطعية والظن لا يعارض القطع "([1])

وهكذا قد تبين لنا ان متأخرى الأشاعرة قد جعلوا العقل أصلاً للشرع ، وأنه لايصح الاستدلال على الأصول الاعتقادية كمعرفة الله تعالى وصفاته بالسمع ، بل يستدل عليها بالعقل ، وأن صحة السمع متوقفة على العقل ، وأن يكون العقل هو الأصل والسمع هو الفرع ، ولا يجوز الاستدلال بالفرع على الأصل لأن فى ذلك دور واضح ، وهو نفس ما انتهى إليه المعتزلة .

وبعد هذا العرض الموجز لموقف الماتريدية والأشاعرة من الدليل النقلى والدليل العقلى ومدى إفادة كل منهما لليقين أو الظن نود أن نقرر عدة حقائق هامة قد قررها بعض الباحثين وهى بمثابة قواعد عامة تبين موقف الفرق الكلامية من الأدلة النقلية والعقلية :

١ – توقف صحة الدليل النقلى على الدليل العقلى بدون عكس لأن العقل أصل والنقل فرع .

٢ – إن الدليل العقلى يمكن أن يوجد مستقلاً عن الدليل النقلى دون عكس لأنه حتى فى السمعيات فإنها مؤسسة على دليل العقل من إثبات وجود الله وصدق الرسول .

٣ – إن الدليل النقلى – حتى يكون دليلاً يفيد العلم – فلا بد من حصوله على إشارة الموافقة والجواز من العقل أو على الأقل عدم

[1] – معالم أصول الدين – الرازى – ص ٢٤ .

الممانعة، ونقصد بها هنا " عدم المعارض العقلى " بخلاف الدليل العقلى فلا يشترط فيه مثل ذلك من النقل .

٤ – إن الدليل العقلى يفيد اليقين بخلاف النقلى فإنه يفيد الظن ولكل هذا فإن المعتزلة ومتأخرى الأشاعرة يرون أن الدليل النقلى يأتى فى المرتبة الثانية بعد الدليل العقلى ".([1])

والسؤال الذى يفرض نفسه علينا هو إننا لو افترضنا وجود التعارض بين الأدلة العقلية والنقلية فماذا يكون الجواب عنه ؟ يجيب الإمام الرازى عن حل هذا الإشكال بقوله : " إنه عند تعارض أدلة العقل مع ظواهر النص نحكم بأحد أمرين :

الأمر الأول :أن نقيم الأدلة العقلية على عدم صحة تلك النصوص بأن تكون موضوعة أو مكذوبة .

الأمر الثانى : إنه إذا ثبت صحة هذه النصوص فلا مناص من القول بأن ظواهرها غير مرادة لأنها يترتب عليها المحال عقلاً ، وبناء على ذلك فإما أن تؤول حسب قانون التأويل ، وإما أن يفوض العلم بحقيقة هذه النصوص إلى الله عز وجل . ([2])

---

[1] – الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية – د/ يحي هاشم فرغل – ص ١٩٣ – ١٩٤ نقلاً عن منهج البحث فى علم الكلام – د/ محمد عبد المهيمن – ص ١١٥ – ط/ دار الطباعة المحمدية – ط/ الأولى – ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م .

[2] – اساس التقديس – الرازى – ص ٢٢٠ – ٢٢١ بتصرف .

المبحث الرابع

نماذج تطبيقية على منهج الماتريدية فى القضايا العقدية

ويتضمن ثلاثة مطالب

المطلب الأول : وجوب معرفة الله تعالى عقلاً .

المطلب الثانى: النصوص الموهمة للتشبيه .

المطلب الثالث: قضية التحسين والتقبيح العقليين .

المطلب الأول

وجوب معرفة الله تعالى عقلاً

يرى الإمام الماتريدى أن الله قد فطر الناس على فطرة يعرفون وحدانيته وربوبيته بعقول مركبة فيهم .([1])

وهنا يضع الماتريدى أول أساس عنده لمعرفة الله عن طريق العقل بمعونة السمع ، ويرى أن الله قد يسر سبيل الوصول إلى الدين ، ومعرفة الله عن طريق العقل والسمع ، والعقل يختص بمعرفة الله ، والسمع يختص بمعرفة الشرائع والعبادات ، ففى شرحه لقوله تعالى " لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل " ([2]) ، يقول إن حقيقة الحُجة إنما هى فى العبادات والشرائع ، التى سبيل معرفتها الرسل ، أما معرفة الله فإن سبيل لزومها العقل ، فلا يكون لهم فى ذلك على الله حُجة ، لأن الله خلق فى كل واحد من الدلائل ما لو تأمل وتفكر فيها لدلته على وجود الله ووحدانيته وربوبيته ، والله قد بعث الرسل ليقطع عليهم الاحتجاج وإن لم تكن لهم حُجة .([3])

فمهمة العقل أن يصل إلى معرفة الله على أن كثيرًا من الهمم فازت باللذة وكثيرًا منها تعثر فى هذا المسلك " لأن الاشتغال وازدحامها على العقول يلُبسها ، فكذلك الهموم وأنواع ما جبل عليه البشر ، وكذلك انواع

---

[1] – تأويلات أهل السنة – الماتريدى – ج / ٢– ص / ٨٦٥ .

[2] – سورة النساء – من الآية ١٦٥ .

[3] – تأويلات أهل السنة – الماتريدى – ج / ١ – ص / ٤٤٤ .

الألم ، وأسباب لا تحصى مما يشغل العقول ، ويمنعها عن الإحاطة بالحق فى كل لطيف وجليل ، وكذلك غلبة الشهوات وكثرة الأمانى واللذات ".([1])

ومن خلال هذا النص ندرك مدى فهم الماتريدى للعقل البشرى ، وكيف أدرك أن الأوهام التى تحيط بالفكر من المشاغل والمشاكل تمنع عنه الرؤية الواضحة .

لذلك كانت الحاجة إلى الرسل ضرورية لمعرفة أحكام الشريعة وتفاصيلها ودقائقها ، وهى تيسير من الله تعالى على البشر وتخفيف ومن عظيم مننه عليهم .

ومن حقنا أن نتساءل سؤالاً مشروعًا حاصله ما هو الطريق الذى نتوصل به إلى معرفة الله تعالى ؟ وفى الإجابة عن هذا السؤال نقول " يرى الماتريدى أن الإنسان يمكن أن يتوصل إلى معرفة الله تعالى بالعقل ، ولمَ لا يكون ذلك ؟ ألم يأمرنا الله سبحانه بالتدبر والتفكر ؟

ألم يلزمنا بالاعتبار والاتعاظ ؟ ألم يرغبنا فى النظر للوقوف على الحق".([2])

لذلك قال تعالى " قل انظروا ماذا فى السموات والأرض " ([3]) ، وقال عز وجل " سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق

---

[1] – التوحيد – الماتريدى – ص / ١٨٢ –١٨٣ .

[2] – المرجع السابق – ص ١٠ .

[3] – سورة يونس – صدر الآية ١٠١ .

أو لم يكف بربك أنه على كل شئ شهيد "([1]) ، وقال جل شأنه " وفى أنفسكم أفلا تبصرون "([2]) ، وهذا النظر فى أحوال النفس " والتفكر فى الأشياء ، ومعرفة ما استتر منها من المبادئ والنهايات يقود حتمًا إلى معرفة محدثها ومبديها ".([3])

ويشير الماتريدى إلى أن الاختلاف فى معرفة النفس قد أدى بالبعض إلى الزلل والخطأ ، فقد رأى الثنوية ما فى النفس من خير وشر فقالوا بإلهين ، إله للخير وإله للشر ، فلا بد من النظرة الصحيحة إلى النفس لنصل إلى معرفة صحيحة لله ، والنظرة الصحيحة فى نظر الماتريدى أن من عرف نفسه بما احتملته من الأعراض والزمان والمكان والحاجات عرف أنه لم يدبر أمر نفسه بيده وأنه بيد عالم مدبر حكيم قدير ، لا يشبهه شئ من ذلك . فالإنسان هو العالم الصغير،بمعنى أنه يوجد لكل أمر من الأمور العالم الكبير فيه مثالاً .([4])

والمعرفة العقلية هى أساس علمئ الحس والخبر إذ أن صدقهما يتم عن طريق المعرفة العقلية .

ويرى أبو المعين النسفى أن العقل من أسباب المعارف وأن المعرفة العقلية البديهية ضرورة الصدق كعلم الحواس فإن العلم بأن الشئ أعظم من أى جزء من اجزائه معلوم ضرورة ، وأن النظر طريق العلم وأن من

---

[1] – سورة فصلت – الآية ٥٣ .

[2] – سورة الذاريات – الآية ٢١ .

[3] – التوحيد – الماتريدى – ص ١٣٥ – ١٣٦ .

[4] – المرجع السابق – ص ١٠٢ بتصرف .

استوفى شرائط النظر أفضى به إلى العلم ضرورة ، وأن من يقول بتناقض النظر العقلى وبذا يكون النظر فاسدًا فيرد عليهم بأن قضايا العقل قد لا تكون متناقضة وأن الوقوع فى الخطأ يكون لتقصير الناظر فى النظر أو النظر فى بعض المفردات بهواه دون عقله فيقع له ظن فيعتقد ذلك ويظن ظنه أنه علم فأما لو استوفى شرائط النظر فى كل مقدمة وعلم صحتها فلا يقع فى ضلال ولا يكون نظره فاسدًا .([1])

وما ذهب إليه الإمام أبو المعين النسفى هو نفس ما ذهب إليه أستاذه الماتريدى .

وقد استدل الماتريدية على وجوب معرفة الله تعالى بأدلة عقلية :

١ – قوله تعالى : " أن أنذر قومك من قبل أن يأتيهم عذاب أليم "([2])

يقول الماتريدى فى تفسير هذه الآية " دلالة أن حجته لا تلزم الخلق قبل أن يأتيهم النذير فلا يخافون نزول العذاب بهم قبل أن يأتيهم النذير ."([3])

٢– فى ذكر نبأ نوح عليه السلام دلالة رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وآية نبوته ، وإن هذا لم يكن من علمه ولا علم قومه، فتعلمه

---

[1] – تبصرة الأدلة – أبو المعين النسفى – تحقيق – أ.د. محمد الأنور حامد عيس – ج / ١ – ص / ١٤٥ – ١٤٦ .

[2] – سورة نوح – عجز الآية ١ .

[3] – تأويلات أهل السنة – الماتريدى – م / ٥ – ص / ٢٥٩ – تحقيق / فاطمة يوسف الخيمى – الناشر / مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – ط / الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م

منه ، فعُلم أنه بالله تعالى علمه لا بأحد من خلقه فيكون فيه إلزام الحجة عليهم . ([1])

٣ – استدلال سيدنا إبراهيم على معرفة الله وقدرته ببعض خلقه مثل القمر والشمس كما جاء فى القرآن الكريم فقد توصل لمعرفة الله وتوحيده بالنظر فى أجرام السموات وإبطال كونها صالحة للتدبير والخلق ، وعنده أن الرب لا يقهر ، وأن سلطانه لا يزول وعلى ذلك أمر القمر والشمس بظلمة الليل ، وفى ذلك أنه لو كان عنده أن الرب لا يقهر وأن سلطانه لا يزول وأنه لا يرى ، لأنكر من ذلك الوجه أن يكون ربه بل أقر بربوبيته وأنكر الأفول والزوال ، وهذا ينقض قول من يصفه بالزوال والانتقال من حال إلى حال .

وكذلك فعل أصحاب الكهف ، فقد توصلوا إلى إثبات وجوده تعالى ووحدانيته بالنظر العقلى والتأمل فى الآفاق ولم يكن هناك سمع ، فدل هذان المثالان على أن المعرفة عقلية .([2])

٤ – قوله تعالى :" إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا "،([3])

---

[1] – المرجع السابق – م / ٥ – ص / ٢٥٩ .

[2] – تأويلات أهل السنة – الماتريدى – تحقيق فاطمة يوسف الخيمى – م / ٢ – ص /١٣٦ .وأيضًا : غاية المرام فى شرح بحر الكلام – حسن بن أبى بكر بن أحمد المقدسى أبن بقيرة – ص / ٢٦٩ – ٢٧٠ – تحقيق / د / عبد الله محمد عبد الله إسماعيل – د/ محمد السيد أحمد شحاته – ط / المكتبة الأزهرية للتراث – الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ – ٢٠١٢ م.

[3] – سورة الإسراء – عجز الآية ٣٦ .

فالسمع والبصر لا يغنيان عن العقل ، ولو لم يكن العقل حجة لتعطل السمع والبصر، إذ لا قيمة لهما إلا بالتعقل لقوله تعالى:" فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم من شئ إذ كانوا يجحدون بآيات الله"،([1]) ولا شك أن جحودهم سبب لحرمانهم من اللطف ، فدل هذا على أن الأصل فى إدراك الحواس هو العقل ، ويثبت بذلك كونه حجة فى الاستدلال لا بطريق الاستقلال .([2])

٥ – يرى أبو حنيفة وجوب النظر فى معرفة الصانع تعالى ، فلقد ذكر الحاكم الشهير فى المنتقى أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال : لا عذر لأحد فى الجهل بخالقه ألم يرى من خلق السموات والأرض ، وخلقه نفسه وغيره ، ويؤيد قوله تعالى " قالت لهم رسلهم أفى الله شك فاطر السموات والأرض "،([3]) وقوله تعالى " ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ".([4])

وعلى هذا يرى أبو حنيفة أن أول الواجبات على المكلف هو النظر والاستدلال المؤدى إلى معرفة الله وصفاته ، ثم النظر والاستدلال المؤدى إلى جواز إرسال الرسل وتكليف العباد ثم الاستدلال بالمعجزات على صدق الرسل ، ثم الاستدلال المؤدى إلى تفصيل أركان الشريعة .

---

[1] – سورة الأحقاف – من الآية ٢٦ .

[2] – غاية المرام فى شرح بحر الكلام – ابن بقيرة – ص / ٢٧٠ .

[3] – سورة إبراهيم – صدر الآية ١٠ .

[4] – سورة لقمان – صدر الآية ٢٥ ، شرح الفقه الأكبر – الملا على القارى – ص ١٣٧ –١٣٨ – ط / التقدم بمصر – الأولى ١٣٢٣ هـ .

ولكى يكون رجال المدرسة الماتريدية متسقين مع منهجهم فى تقرير قضايا العقيدة ومنطقيين مع أنفسهم فى تقديم العقل على النص لجؤا إلى تأويل الآيات التى تصرح بتقديم النص على العقل كماهوالحال عند الأشاعرة من مثل :

١ – قوله تعالى " وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا".([1])

فالظاهر من الآية أنها تنفى العذاب قبل إرسال الرسل ، لكن الماتريدية قالوا بأنها محمولة على نفى عذاب الاستئصال أخذًا من سياق الآيات بعدها ، وهو قوله تعالى " وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا "([2]) ، أو تحمل على نفى العذاب على الأعمال التى لا يعرف حالها قبل الشرع ، والملجئ إلى هذا التأويل ضرورة الجمع بين هذه الآية وبين قوله تعالى "أن أنذر قومك " إذ أن القطعى لا يعارض القطعى .([3])

٢ – قوله تعالى " رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل".([4])

---

[1] – سورة الإسراء– عجز الآية – ١٥ .

[2] – سورة الإسراء – الآية ١٦ .

[3] – نظم الفرائد وجمع الفوائد فى بيان المسائل التى وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية فى العقائد مع ذكر أدلة الفريقين – العلامة عبد الرحيم بن على الشهير بشيخ زاده – ص / ٣٦.

[4] – سورة النساء – صدر الآية – ١٦٥ .

فمن فوائد بعثة الرسل قطع حجج الخلق ، ولو كان العقل كافيًا لثبتت الحجة على الخلق سواء بعث إليهم أم لا ، وهذا مخالف لهذه الآية، لكن الماتريدية يحملون هذه الآية على أن المراد هنا هو نفى الحجة التفصيلية ببعثة الرسل ، ولا يمنع هذا العموم أن تقوم عليهم الحجة الإجمالية وهى العقل .([1])

وإذا كانت معرفة الله تعالى واجبة بالعقل عند أبى حنيفة ، فهل يوجب العقل عنده حكمًا تكليفيًا ، بمعنى يثاب فاعله ويعاقب تاركه ، ولو لم تصله دعوى الرسل ؟ وهل يتفق الوجوب العقلى عند أبى حنيفة والمعتزلة ؟ وللإجابة على هذا نجد شراح الحنفية يفسرون قول أبى حنيفة فى الوجوب العقلى محاولين أن يوجدوا فرقًا بين رأيه ورأى المعتزلة ، فيقولون إن العقل عند أبى حنيفة آله لمعرفة الوجوب الثابت لله تعالى ، ومعرفة الحسن اللازم له ، لا موجب كما قالت المعتزلة ، وإليه أشار بباء الآلة ، إذ يقول الإمام فى رواية أبى يوسف ومحمد :" ولو لم يبعث الله تعالى للناس رسولاً لوجب عليهم معرفته بعقولهم " وعلى هذا وفقًا لتفسيرهم أن العقل آلة للمعرفة لا موجب للمعرفة .([2])

وإذا كان الماتريدية والأشاعرة يتفقان فى وجوب النظر وهو القدر المشترك بينهما إلا أن الماتريدية يعتقدون بوجوب النظر العقلى ولكن ليس على نحو ما يعتقد المعتزلة – كماسبق توضيح ذلك – لكن الأشاعرة منذ

---

[1] – إشارات المرام – البياضى – ص ٨٠ .

[2] – إشارات المرام من عبارات الإمام – البياضى ص ٧٥ وما بعدها ، وأيضًا : شرح الفقه الأكبر – الملا على القارى – ص / ١٣٨ .

شيخهم الأول الإمام أبى الحسن الأشعرى يعتقدون أن النظر واجب بالشرع وهو ما نميل إليه و نرجحه، حيث نجد الإمام الجوينى يقول :" النظر الموصل إلى المعارف واجب ومدرك وجوبه بالشرع ، وجملة أحكام التكليف متلقاه من الأدلة السمعية والقضايا الشرعية والمعتزلة تقول إن العقل يتوصل إلى درك الواجبات من جملتها النظر فيعلم وجوبه عندهم عقلاً".([1])

ويستدل الجوينى " على وجوب النظر من جهة الشرع بإجماع الأمة على وجوب معرفة الله تعالى واستبان بالعقل أنه لا يتأتى الوصول إلى اكتساب المعارف إلا بالنظر، وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب"([2])

ونختم بحثنا عن هذه المسألة بسؤال مشروع حاصله هل الإلهام من ملحقات المنهج العقلى عند الماتريدية أم أنهم يرفضونه ؟

وفى الجواب عن هذا السؤال عند الماتريدية نجدهم يرفضون دلالة الإلهام ، ويقررون أن الإلهام ليس من أسباب المعرفة بصحة الشئ عند أهل الحق ، وحجتهم فى رد الإلهام ودلالته : أن المنهج الفكرى يشترط فيه أن يكون عامًا مطردًا وصالحًا لكل الناس ، وهذا لا يتحقق فى دلالة الإلهام ، فالإلهام ليس سببًا يحصل به العلم لعامة الخلق ، وإن كان الإلهام يحصل به العلم فى حق أناس ، وقد ورد الخبر عن ثبوت الإلهام

---

[1] – الإرشاد – الجوينى – ص ٢٩ .

[2] – المرجع السابق ص / ٣١ .

لرسولنا صلى الله عليه وسلم وحكى ذلك عن كثير من السلف وقد أخبر النبى أن فى كل أمة محدثون .([1])

المطلب الثانى

النصوص الموهمة للتشبيه

حدثت فتن سياسية فى أواخر العهد الراشدى ، أدت إلى ظهور بعض الغلاة المتطرفين كالسبئية اتباع عبد الله بن سبأ الذين يقولون بالتشبيه والتجسيم ، وتابعهم بعد ذلك فى مذهبهم بعض غلاة الشيعة كالبيانية والخطابية ، والأزدية وسواها متأثرين بما عجت به رقعة الشرق من حضارات وديانات مختلفة .([2])

ولعل نزعة التشبيه قد تأثر بها هؤلاء من الديانة اليهودية التى أسرفت فى ذلك إلى حد تشبيه ، الإله بالإنسان ، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا ، ويعلل الشهرستانى نزعتهم فيقول :" فلأنهم وجدوا التوارة ملئت من المتشابهات مثل الصورة ، والمشافهة ، والتكلم جهرًا ، والنزول من طور سينا انتقالاً ، والاستواء على العرش استقراراً ، وجواز الرؤية فوقًا وغير ذلك "([3])

---

[1] – شرح التفتازانى على العقائد النسفية – الإمام سعد الدين التفتازانى – ج / ١ – ص /٦٨

[2] – أثر التراث الشرقى فى أصول المذهب السبئ د/ على الشابى – ص / ٢٤٩ – ط / النشرة العلمية لجامعة الزيتونة – كلية الشريعة وأصول الدين – السنة الأولى ١٩٧١ م .

[3] – الملل والنحل – الشهرستانى – ج / ٢ – ص / ١٨ .

ولم يكن التشبيه عند غلاة الشيعة فقط ، بل ظهر عند الكرامية أتباع محمد بن كرام السجستانى (٢٥٥ هـ) فكان من مثبتى الصفات ، وانتهى فى ذلك إلى بدعة التشبيه والوقوع فى التجسيم ، وقد تحدث عنهم الماتريدى فقال : إنهم الذين يجعلون له مثالاً فى الخلق كالجسمية والحد والنهاية والحركات والسكون .([1])

وقد شبههم البغدادى بالثنوية تارة ، وبالنصرانية تارة أخرى عند قوله " وزعم ابن كرام أن معبوده جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التى منها يلاقى عرشه ، وهذا شبيه بقول الثنوية : إن معبودهم الذى سموه نورًا يتناهى من الجهة التى يلاقى الكلام، وإن لم يتناه من خمس جهات وزعم أنه جوهر ، كما زعمت النصارى أن الله جوهر "([2])

وفرق المشبهة كانت منتشرة فى أنحاء العالم الإسلامى ، وقد عدُّ الشهرستانى منهم اثنتى عشرة فرقة نعتهم بالجهل والسفه ، وساق مقالتهم بنفس عبارة البغدادى .([3])

ورغم وضوح العقيدة الإسلامية ، فإن تيار التشبيه قد سرى بين عدد غير قليل من المسلمين ، فكان على مفكرى أهل السنة بيان المنهج الأمثل فى مثل هذه القضايا المطروحة على الساحة الإسلامية يومئذ .

وفيما يلى عرض موجز لبيان موقف رجال المدرسة الماتريدية من هذه القضية التى ظهرت على الساحة الإسلامية قديمًا وحديثًا.

---

[1] – التوحيد – الماتريدى – ص / ١٢٠ .

[2] – الفرق بين الفرق – أبو منصور عبد القاهر البغدادى – ص / ٢٠٣ .

[3] – الملل والنحل – الشهرستانى – ج / ١ – ص/ ١٨٠ .

لقد وردت آيات فى القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة ما يوهم ظاهره بالتشبيه أو التجسيم ، يذكر أبو المعين النسفى اختلاف مشايخ الماتريدية إزاء هذه الآيات والأحاديث فمنهم من رأى أن الواجب أن نتلقى ما ورد فى هذه الآيات والأحاديث بالإيمان والتسليم والاعتقاد بصحته ، ولا نشتغل بكيفيته والبحث عنه ، مع اعتقادنا أن الله تعالى ليس بجسم ولا شبيه بالمخلوقات ، وانتفاء جميع أمارت الحدوث عنه ، وبعضهم قد اشتغل بصرف هذه الآيات والأخبار إلى ما يحتمل من الوجوه التى لا تتناقض ودلائل التوحيد والآيات المحكمة ، وأن ما يحتمل من ذلك تأويلات كثيرة يلائم كل واحد منها ما يثبت من الدلائل لم يقطعوا على واحد منها بكونه مرادًا لانعدام دليل يوجب تعيين ذلك فامتنعوا عن الشهادة على الله تعالى عند انعدام الدليل الموجب للعلم ، وقالوا إن المراد بعض تلك الوجوه لا الظاهر .([1])

فكلا الموقفين بعيد عن التشبيه والتجسيم ، سواء أمروها كما جاءت مع تفويض الكيفية إلى علم الله تعالى أو اولوها فإن تأويلهم لا يتعارض مع الآيات المحكمة أو الدلائل القاطعة على التوحيد ، وأيضًا تحقيق أن الله ليس كمثله شئ ، وهذا يعنى عدم فتح الباب للتأويل على مصراعيه وأن يكون مشروطًا ، وأن لا يذهب بعيدًا إلى معان تتعارض مع أصول التوحيد وأن لا يقطع به .

[1] – تبصرة الأدلة –أبو المعين النسفى– تحقيق أ.د.محمد الأنور حامد عيسى – ج / ١– ص ٢٨٤ .

ومما يؤكد ذلك ما أورده أعلام المدرسة الماتريدية فى بيان موقف السلف والخلف من النصوص الموهمة للتشبيه حيث ذكروا إن "للسلف فى المتشابه طريقان : التسليم والتأويل فاللائق بالعوام سلوك طريق التسليم ، واللائق بأهل النظر سلوك طريق التأويل ، لدفع تمسكات المبتدعة حيث ذهبوا إلى ما لا يقال على الله تعالى ، فالتسليم أسلم للعوام التى لا تحتمل عقولهم دقائق الكلام، حتى لو سألوا عن هذه الآيات والأخبار المتشابهة زجروا عنها ، والتأويل لأهل العلم أحكم " . ([1])

هكذا يسلك الماتريدية والأشاعرة من أهل السنة مسلكين فى النصوص الموهمة للتشبيه وهما :

١ – مذهب السلف .

هو إمرارها كما جاءت ، وتفويض معناها إلى الله سبحانه و تعالى أو أن نصدقها ونفوض تأويلها إلى البارى تعالى مع التنزيه عن التشبيه ، ولا نشتغل بتأويلها بل نعتقد أن ما أراد الله تعالى بها حق .([2])

وهو للعوام أسلم وفى ذلك يقول ابن قطلوبغا " وقال سلفنا فى جملة المتشابة نؤمن به ونفوض تأويله إلى الله تعالى ، مع تنزيهه عما يوجب التشبيه والحدوث بشرط ألا يذكر إلا ما فى القرآن والحديث : أى لا نزيد

---

[1] – شرح المسايرة – ابن قطلوبغا – ج / ١ – ص / ٣٤ .

[2] – تبصرة الأدلة– أبو المعين النسفى – ج / ١– ص/ ١٨٦،وأيضًا :الاقتصاد فى الاعتقاد – الإمام الغزلى – ص ٣٥

على التلاوة ، فلا نقول الاستواء مثلاً صفة ، ولا نشتق منه الاسم ، ولا نبدله بلفظ آخر " .([1])

٢ – مذهب الخلف .

هو تأويلها بما يتفق مع تنزيه البارى سبحانه وتعالى عن الجسمية ولوازمها وتوابعها ، ومع قواعد اللغة العربية التى نزل بها القرآن الكريم ، وهو للعلماء وأهل النظر أوجه .([2])

فالمذهبان متفقان على أن ظاهر اللفظ المادى غير مراد ، وهذا ما يعرف بالتأويل الإجمالى ، والخلاف بينهما فى التأويل التفصيلى ، هو تعيين المراد من اللفظ .

يذكر أبو المعين النسفى آراء من أثبتوا المكان لله تعالى فذكر رأى الكرامية وقولهم بالمكان، وأنه تعالى فوق العرش وبينهما مسافة، وقال المعتزلة والنجارية إنه بكل مكان بمعنى أنه عالم به ومدبر له. ويرد أبو المعين النسفى على القول بالمكان وذلك بالتمسك بقوله تعالى " ليس كمثله شئ "([3]) ، إذ فيها نفى المماثلة والقول بإثبات المكان فيه رد لذلك النص المحكم . والقول بالمكان يعنى القول بالمماثلة بين الله ومخلوقاته والمماثلة منفية عنه تعالى فالمكان منفى عنه تعالى .

---

[1] – شرح المسايرة – ابن قطلوبغ – ج / ١ – ص/ ٣١ .

[2] – الاقتصاد فى الاعتقاد – الإمام الغزالى – ص ٣٨، وأيضًا – فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة – الإمام الغزالى – ص/ ١٨٤،الكفاية من الهداية – الصابونى – ص/ ٤١،الاعتماد فى الاعتقاد – أبى البركات النسفى– ص ١٦٦

[3] – سورة الشورى – من الآية ١١ .

والقول بالمكان فيه إثبات أمارات الحدوث ، وهو محال عليه تعالى وذلك لأن الله تعالى كان ولا مكان ، والمكان حادث ، وهو ليس متمكنًا فى الأزل فصار متمكنًا بعد أن لم يكن متمكنًا وفى هذا حدث. كذلك القول بأنه مماس للعرش وملاقيًا إياه ، إذ أنه بمماسة العرش وبالتمكن فيه تحدث المماسة والملاقاة بعد أن لم يكن لاشتماله قيام مماسة فى القدم قبل حدوث المكان لأن قيام المماسة بذات بدون قيام مماسة أخرى بذات أخرى محال .

أيضًا العرش جسم محدود متناه ... فلو كان الصانع جل وعلا ملأ ساحة العرش وفضل عنه فى الجهات كلها كما يقول متأخروا الكرامية لكان متبعضًا متجزئًا فى كل جزء من مساحة العرش جزء منه . وفضل أجزاء أخرى كثيرة لم تلاق العرش .([1])

وتعلق القائلون بالمكان بالدلائل السمعية من مثل قوله تعالى " الرحمن على العرش استوى"([2])، وقوله تعالى "أأمنتم من فى السماء"([3])، وكذلك قوله تعالى " وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله "([4]) ، قولهم باطل ويجب صرف هذه الآيات إلى ما يليق بالربوبية ولا تناقض حجة الله تعالى العقل ، ولا يعارض قوله تعالى " ليس كمثله شئ " ([5]) ، لأن فى الآية نفى المماثلة وفى القول بالمكان تحقيق المماثلة .. أى يجب

---

[1] – تبصرة الأدلة – أبو المعين النسفى – ج / ١ – ص / ٣٢٩ – ٣٣٣ بتصرف .

[2] – سورة طه – الآية ٥ .

[3] – سورة الملك – صدر الآية – ١٦ .

[4] – سورة الزخرف – صدر الآية ٨٤ .

[5] – سورة الشورى – من الآية ١١ .

تأويل الدلائل السمعية التى يوحى ظاهرها بالمكان وصرف معناها إلى نفى المكان لأن هذا ما يليق بمقام الربوبية .([1])

وهكذا تبيَن لنا فى ضوء النصوص السالفة الذكر أن أعلام المدرسة الماتريدية قد وقفوا من النصوص الموهمة للتشبيه موقفين ، أحدهما التفويض ، والثانى التأويل وتطبيقًا لهذا المنهج على بعض النصوص الموهمة للتشبيه والرد عليها نجد أعلام هذه المدرسة اختلفوا فى الآيات المتشابهات منهم من قال فى هذه الآيات أنها متشابهة ، نعتقد فيها أن لا وجه لإجرائها على ظواهرها ونؤمن بتنزيلها ولا نشتغل بتأويلها ، ونعتقد أن ما أراد الله تعالى بها حق وهؤلاء يطلقون ما ورد به الشرع فيقولون "الرحمن على العرش استوى " ([2]) ويقولون : إنه تعالى القاهر فوق عباده وكذا كل آية فى هذا ، وما يروى عن السلف من ألفاظ يوهم ظاهرها إثبات الجهة والمكان فهو محمول على هذا ، وبين السلف أختلاف فى الألفاظ التى يطلقون فيها كل ذلك اختلاف منهم فى العبارة مع اتفاقهم فى المعنى أنه تعالى ليس بمتمكن فى مكان ولا متحيز فى جهة . ومنهم من أول هذه الآيات ويقولون : نعلم أن المراد بعض ما تحتملها الألفاظ من المعانى التى لا تكون منافية للتوحيد والقدم ولا يقطعون على مراد الله تعالى ، لانعدام دليل يوجب القطع على المراد وتعيين بعض المعانى ، ثم العرش يذكر ويراد به السرير المحفوف بالملائكة الذى هو أعظم المخلوقات وهو ظاهر فى الشريعة ، ويذكر ويراد به الملك ، والاستواء يذكر ويراد به عدة

---

[1] – تبصرة الأدلة – أبو المعين النسفى – ج / ١ – ص / ٣٢٧ .

[2] – سورة طه – الآية ٥ .

معان منهاالاستقرار كقوله تعالى " واستوت على الجودى " ([1]) ، ويذكر ويراد بها الاستيلاء .

ومما يؤكد ذلك ما ذكره القاسم بن قطلوبغا عن موقف التأويل لهذه الآية حيث قال " ولما قالت الكرامية إن الله تعالى فى جهة الفوق من غير استقرارعلى العرش وقالت المشبهة والمجسمة بالاستقرار على العرش ، وتعلقوا بقوله تعالى " الرحمن على العرش استوى " أجاب أهل الحق بأن الاستواء مشترك بين معان ، والعرش مشترك أيضًا بين السرير والملك ، ومع الاشتراك لا يكون حجة والمعنى الأليق الاستيلاء فيحمل عليه .([2])

والناظر فى المتشابهات الأخرى يجد أن المدرسة الماتريدية قد سلكت المسلك نفسه حيث يرى ابن قطلوبغا الاستواء ، والوجه، والعين والجنب والساق والنزول وغيرهم فيه ما تقدم من التسليم والتأويل والله تعالى أعلم".([3])

ويخلص الإمام أبوالمعين النسفى من تناوله النصوص الموهمة للتشبيه إلى نتيجة حاصلها أن كل لفظ أضيف إلى شئ يفهم منه ما يجوز على ذلك الشئ . ولا يستحيل ولا يفهم منه ما يستحيل عليه ، ألا ترى أن الرجل إذا قال : أتانى زيد فهم منه الانتقال من مكان إلى مكان ، لأن زيدًا جسم ويجوز عليه الانتقال . وإذا قال: أتانى خبر فلان ، لا يفهم منه

---

[1] – سورة هود – من الآية ٤٤ ، تبصرة الأدلة – أبو المعين النسفى – ج /١– ص/٣٤٦ – ٣٤٧ .

[2] – شرح المسايرة – ابن قطلوبغا – ج / ١ – ص/ ٣٤ .

[3] – المرجع السابق – ج / ١ – ص / ٣٥ – ٣٦ .

الانتقال من مكان إلى مكان ، لأن ذلك يستحيل على الخبر ففهم منه الظهور. وإذا ثبت هذا فلا يجوز أن يفهم مما أضيف من الألفاظ إلى الله تعالى ما يستحيل عليه ، ويجب صرفه إلى ما لا يستحيل عليه ،أو تفويض المراد إليه ، والإيمان بظاهر التنزيل مع صيانة العقيدة عما يوجب شيئًا من أمارات الحدوث فيه .([1])

المطب الثالث

قضية الحُسن والقُبح العقليين

١ – تعريف الحُسن والقُبح :

يطلق الحسن والقبح على معان ثلاثة .

الأول: صفة الكمال أو النقص، فالحسن كون الشئ صفة كمال بمعنى أنها توجب ارتفاع شأن صاحبها، والقبح كون الشئ صفة نقصان، بمعنى أنها توجب انحطاط شأن المتصف بها، فيقال العدل حسن أى لمن اتصف به كمال وارتفاع شأن، والظلم قبيح لمن اتصف به نقصان .([2])

الثانى: الحسن ماوافق الغرض، والقبيح ما كان مخالفا للغرض ، وذلك لأن الفعل بالنسبة للفاعل إما أن يكون موافقًا للغرض وملائمًا له ، وإما أن يكون منافيًا وغير ملائم للغرض ، وإما أن يكون لا يوافق ولا يخالف

---

[1] – تبصرة الأدلة – أبو المعين النسفى – ج/ ١ ص/ ٣٥١ .

[2] – شرح المواقف – السيد الشريف الجرجانى – ج/ ٨ – ص / ١٨٢ ، وأيضًا : شرح المقاصد – سعد الدين التفتازانى – ج / ٢ – ص / ١٠٩ وم بعدها .

الغرض . فإن كان موافقًا وملائمًا للغرض فهو حسن فى حق الفاعل ، وإن كان مخالفًا وغير ملائم للغرض فهو قبيح فى حق الفاعل .

أما إذا كان لا ينافى ولا يوافق فهو عبث أى لا فائدة فيه وفاعله يسمى عابثًا كما يسمى سفيهًا .

وقد يكون الفعل الواحد موافقًا لغرض شخص ومنافيًا لغرض شخص أخر فهو بالنسبة للأول حسن وبالنسبة للثانى قبيح ، وقد يكون الفعل الواحد موافقًا لغرض شخص من جهة ، ومخالفًا لغرض نفس الشخص من جهة أخرى ، فالذى لا يؤمن بدين يستحسن ارتكاب الزنا بزوجة الغير ، لأن الفعل يوافق غرضه الخبيث ، بينما يستقبح أن يزنى آخر بزوجته ، لأن الفعل يخالف غرضه . بل إذا قُتل ملك من الملوك فإن الفعل الذى هو القتل يستحسنه كل أعداء المقتول لأنه وافق غرضهم ، بينما يستقبحه كل أوليائه لأنه خالف غرضهم .

يقول الإمام الغزالى " وبهذا يتبين على القطع أن الحسن والقبح عبارة عند الخلق كلهم ، عن أمرين اضافيين يختلفان بالإضافات لا عن صفات الذوات التى لا تختلف بالإضافة ، فيجوز أن يكون الفعل الواحد حسنًا فى حق شخص قبيحًا فى حق شخص آخر إذا وافق غرض الأول ولم يوافق غرض الثانى ، بينما لا يجوز أن يكون الشئ الواحد أبيض فى حق شخص أسود فى حق شخص آخر ، وذلك لأن السواد والبياض ليسا من الأوصاف الإضافية وإنما من الصفات الذاتية للشئ والتى لا يختلف من شخص إلى آخر ، وقد يقال أن الحسن ما فيه مصلحة والقبيح ما فيه

مفسدة . وهذان المعنيان للحسن والقبح يعرفان بالعقل ولا خلاف فيهما بين المتكلمين ".([1])

الثالث: الحسن كون الشئ متعلق المدح عاجلاً والثواب آجلاً ، والقبيح كون الشئ متعلق الذم عاجلاً والعقاب آجلاً .([2])

٢ – المذاهب الكلامية فى القضية .

اختلف المتكلمون من الأشاعرة والمعتزلة والماتريدية فى كون فعل العبد الاختيارى قبل ورود الشرع هل فيه حسن وقبح .

قالت الأشاعرة : لا حسن للأفعال ولا قبح فيها قبل ورود الشرع ، بل حسنها ينشأ من أمر الشارع بها ، وقبحها ينشأ من نهى الشارع عنها ، فالحسن ما أمر به الشارع ، والقبيح ما نهى عنه الشارع ، وتفرع على هذا القول عدم وجوب الإيمان قبل البعثة ، وعدم حرمة الكفر كذلك،وأنه لا حكم أصلاً قبل ورود الشرع .([3])

وقالت المعتزلة والحنفية (الماتريدية) فى فعل العبد الاختيارى حسن أو قبح بهذا المعنى قبل ورود الشرع ، ثم اختلفوا بعد ذلك، هل الحسن أو

---

[1] – الاقتصادفى الاعتقاد – الإمام الغزالى – ص ١٤٠ ، وأيضًا : قضايا عقدية – أ.د. محمد الأنور حامد عيسى – ص/ ١٠ – ١١ – ط/ الأولى ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

[2] – القول السديد فى علم التوحيد – الشيخ محمود أبو دقيقة / تحقيق – أ.د. عوض الله جاد حجازى ج / ٢ – ص / ١٤١ .

[3] – شرح المواقف – الجرجانى –ج/٨ – ص/ ١٨١، وأيضًا : شرح المقاصد – التفتازانى – ج / ٢ – ص/ ١١٠، القول السديد فى علم التوحيد – أبو دقيقة ج /٢– ص ١٤١ .

القبح الذى فى الفعل يستلزم حكمًا لله تعالى فى ذلك الفعل قالت المعتزلة نعم ، إن فعل العبد الاختيارى يتصف بالحسن أو القبح لذاته أو لصفة أو لوجوه و اعتبارات ، خلاف بينهم والعقل قد يستقل بإدارك الحسن والقبح كإدراك حسن الصدق النافع ، وقبح الكذب الضار ، وقد لا يستقل بإدراك الحسن أو القبح ، كحسن صوم آخر يوم فى رمضان ، وقبح صوم أول يوم فى شوال ، فإذا أدرك العقل الحسن فى فعل من الأفعال أدرك حكم الله فيه بالطلب ، مثل شكر المنعم ، وإذا أدرك القبح فى فعل من الأفعال أدرك حكم الله فيه بالمنع والحظر ، مثل الكذب ، وإذا لم يدرك حسن الفعل ولا قبحه لا يدرك حكم الله تعالى فيه ، وعند ورود الشرع يكون الحكم الصادر من الشارع فى ذلك الفعل الذى أدرك حسنه أو قبحه مؤكدًا لما أدرك العقل، وبالنسبة لما لم يدرك حسنه ولا قبحه يكون الحكم كاشفًا عن الحسن والقبح الموجود فى العقل .([1])

وأما الماتريدية فبعد أن وافقوا المعتزلة فى أن العقل يدرك حسن الأشياء وقبحها ، إلا أنهم خالفوهم فى المسائل المبنية على القول بالتحسين والتقبيح العقليين ، كالقول بوجوب الصلاح والأصلح .

وافترق الماتريدية فيما بينها فى الجزم بحكم الله فى الفعل بمجرد إدراك العقل للحسن والقبح فيه ، فأبو منصور الماتريدى وأكثر مشايخ سمرقند قالوا إن حكم الله يجزم به فى بعض الأفعال دون بعض قبل ورود الشرع ،

---

[1] – المغنى فى أبواب التوحيد والعدل – القاضى عبد الجبار – ج / ٦ – القسم الأول – ص ٢٦ – ٥٩ ، وأيضًا : شرح الأصول الخمسة – القاضى عبد الجبار – ص ٤٢/ – ٤٤ .

كالإلهيات مثل وجوب الإيمان بالله تعالى وتنزيهه عن كل نقص ، والنبوات كتصديق النبى صلى الله عليه وسلم ، أما السمعيات والشرائع فلا تدرك إلا بالسمع .

وأما أئمة بخارى فذهبوا إلى أن العقل لا يقضى بما أدركه حسن الفعل وقبحه بحكم الله تعالى فيه إلا بعد ورود الشرع .

قال ابن الهمام :" قالت الحنفية قاطبة بثبوت الحسن والقبح للفعل على الوجه الذى قالته المعتزلة ، ثم اتفقوا على نفى ما بنته المعتزلة على إثبات الحسن والقبح للفعل من القول بوجوب الأصلح ، ووجوب الرزق والثواب على الطاعة والعوض فى إيلام الأطفال والبهائم ، واختلفوا هل يعلم باعتبار العلم بثبوتها فى فعل حكم الله فى ذلك الفعل تكليفًا ، فقال الأستاذ أبو منصور الماتريدى وعامة مشايخ سمرقند نعم وجوب الإيمان بالله وتعظيمه وحرمة نسبة ما هو شنيع إليه وتصديق النبى صلى الله عليه وسلم وهو معنى شكر المنعم . وقال أئمة بخارى منهم لا يجب إيمان ولا يحرم كفر قبل البعثة ، إذ لا يمتنع عقلاً ان يأمر البارى بالإيمان ولا يثيب عليه ، وإن كان حسنًا ولا ينهى سبحانه عن الكفر و لا يعاقب عليه وإن كان قبيحًا ، والحاصل أن لا يمتنع عدم التكليف عقلاً إذ لا يحتاج سبحانه إلى الطاعة ،ولايتضرر بالمعصية ".([1])

---

[1] – المسايرة فى علم الكلام والعقائد المنجية – الكمال بن الهمام – ص /١٠٠ – ١٠١ – تحقيق – محمد محى الدين عبد الحميد – ط / المحمودية التجارية مصر ، وأيضًا : التوحيد – الماتريدى – ص / ٢٢١ –٢٢٤ ، أصول الدين البزدوى – ص٩٢ .

وقول الماتريدية بالتحسين والتقبيح العقليين راجع إلى أن العقل عندهم هو أصل المعرفة ، فلذلك كان أصلاً للسمع ، وكان مقدمًا عليه عند التعارض فيتفقون فى هذا مع المعتزلة ، ويقابلهم الأشاعرة فإنهم ينفون الحسن و القبح العقليين ويجعلون حسن الأشياء وقبحها راجعًا إلى الشرع لا إلى صفات قائمة بالأعيان والأفعال ، ولكن هل ما يقول به الماتريدية من الوجوب العقلى يوافق تمامًا ما ذهب إليه المعتزلة ؟ يمكن القول : بأن الماتريدية متفقون على أن هناك فرقًا بين رأى الماتريدية والمعتزلة فى الوجوب العقلى ، فهم يقولون أن العقل عند المعتزلة موجب للإيمان بالله تعالى وشكر نعمه ومثبت للأحكام بذاته ، أما عند الماتريدية فالعقل آلة يعرف بها حسن الأشياء وقبحها وشكر المنعم ، والموجب فى الحقيقة هو الله لكن بواسطة العقل ، ويشرح الصابونى معنى وجوب الإيمان بالعقل عند الماتريدية فيقول " ليس تفسير وجوب الإيمان بالعقل يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه ، إذ هما لا يعرفان إلا بالسمع ، ولكن تفسيره عندنا نوع من الترجيح فى العقل ، إن الاعتراف بالصانع أولى من إنكاره ، وتوحيده أولى من إشراك غيره معه ، بحيث لا يحكم العقل أنهما بمنزلة واحدة ، وكذا الشكر إظهار النعمة من المنعم بحيث يعرف أنه لا يشركه فيه أحد .([1])

فالعقل بذلك آلة لوجوب المعرفة ، لكن الموجب هو الله ، كما أن الرسول معرف للواجب لا موجب بل الموجب هو الله تعالى .

[1] – البداية من الكفاية فى الهداية فى أصول الدين – نور الدين الصابونى – ص ١٥٠ – تحقيق / د / فتح الله خليف – ط، دار المعارف .

كما أن هناك اتفاقًا بين بعض الماتريدية والمعتزلة فى أحكام ذلك الوجوب وهى تتمثل فى حكم من لم تبلغه دعوة رسول فلم يؤمن حتى مات ، فإن حكمه عند بعض الماتريدية والمعتزلة أنه يخلد فى النار، يقول كمال بن الهمام " إن من لم تبلغه دعوة رسول فلم يؤمن حتى مات يخلد فى النار على قول المعتزلة والفريق الأول من الحنفية دون الفريق الثانى منهم والأشاعرة " (١)

وذلك لتوافر شرط الوجوب وهو العقل ، فالماتردية يوافقون المعتزلة فى أحكام الوجوب ويخالفونهم فى أن العقل لا يستقل بالوجوب وعند المعتزلة يستقل بالوجوب .

- وقد استدل الماتريدية على مذهبهم بالأدلة الآتية :

١ – إن حسن العدل والإحسان وقبح الظلم والإساءة يعترف بهما عامة الناس ،حتى الذين لا يقولون بشرع مع اختلاف أغراضهم ، وعاداتهم وهذا الاتفاق يدل على الحسن والقبح فى الفعل ، لا للأمر والنهى .(٢)

٢ – الاعتراف بأن العقل يحكم بحسن الكامل والملائم للغرض ويحكم بقبح الناقص والمنافى للغرض يوجب أن ينسحب حكمه بالحسن والقبح على المعنى المتنازع فيه ، لأن حكم العقل لا يختلف .(٣)

---

١ – المسايرة فى علم الكلم والعقائد المنجية – الكمال ابن الهمام – ص / ١٠٥ .

٢ – شرح المواقف – الجرجانى – ج /٢– ص/ ١٩٢ ، وأيضًا : شرح المقاصد – التفتازانى – ج / ٢ – ص / ١١٢ .

٣ – نظم الفرائد وجمع الفوائد – الشيخ زاده – ص ٣٢ .

٣ – إذا كان للإنسان غرض خاص ، كتحصيل مال واستوى فى تحصيل غرضه الصدق والكذب ، فإنه يرجح الصدق على الكذب ولو لم يكن عنده علم بالشرائع ، فذلك الترجيح ليس إلا لكونه أدرك حسنًا فى الصدق فاختاره ، وقبحًا فى الكذب فتركه .([1])

وعلى ضوء ما سبق يظهر لنا تميز الماتريدية عن المعتزلة ، فالتحسين والتقبيح العقليان عند الماتريدية ليس كما هو عند المعتزلة ، بل الأمر يؤول فى النهاية إلى أن الموجب للحسن والقبح فى الأفعال هو الله تعالى ، كما أنهم رفضوا الاسترسال مع المعتزلة فى قواعدهم ، وامتنعوا عن القول بالوجوب على الله ، ومن جهة أخرى قالوا بأن العقل ليس حاكمًا فى الحقيقة ، وإنما هو كاشف عن الحسن والقبح ، وبهذا يتبين خلوص الماتريدية عن شائبة الاعتزال ودخولهم فى زمرة أهل السنة .

---

[1] – شرح المواقف – الجرجانى – ج/ ٢ – ص/١٩٣ ، وأيضًا : شرح المقاصد – التفتازانى – ج / ٢ – ص/ ١١٢ ، القول السديد فى علم التوحيد – أبودقيقة – ج / ٢ – ص /١٤٥ .

خاتمة

بعد هذه الرحلة الشاقة والمضنية التى اجهدنا كثيرًا السير فيها مع التراث الذى خلفه لنا الإمام الماتريدى ، ثم أعلام المدرسة الماتريدية من بعده ، الذين سلكوا منهجًا وسطًا قويمًا فى تقرير القضايا العقدية ، ومع ضخامة هذا التراث الإسلامى الأصيل الذى توارثه رجال المدرسة الماتريدية بعد إمامهم الماتريدى من جانب، وقله المراجع والتراجم التى كتبت عن سيرة الإمام الماتريدى خاصة ورجال المدرسة عامة ، إذ ما قورن بالمدارس الكلامية الأخرى كالمدرسة الأشعرية التى كتب لها الذيوع والانتشار ، أقول لهذه الأسباب يظهر للباحث كم كانت حقيقة هذا العمل شاقة ومضنية معًا ، ولما كانت الأبحاث العلمية تشتمل على مقدمات ونتائج مستخلصة من تلك المقدمات فإننى أود أن أشير فى لمحات سريعة إلى أبرز النتائج المستخلصة من ثنايا هذا البحث وذلك فيما يلى :

١ – ظهر لنا من خلال البحث أن المعلومات حول حياة الإمام الماتريدى وزعماء مدرسته نادرة والمصادر قليلة ، وهذا الاختصار فى ترجمة الماتريدى عند أصحاب مذهبه لم يكن بقصد منهم ، وإنما يعبر عن اتجاه عام لدى مصنفى الأحناف ، وهذه الكتب غلب عليها طابع الاختصار.

٢– تبيَن لنا من خلال البحث أن الماتريدية انفردوا بمنهج وأفكار جعلتهم شعبة متميزة من شعب أهل السنة إلا أننا نرى أن منهجهم العام تشيع فيه الروح العلمية فى البحث ، من حيث الاعتماد على الواقع ، والعقل ، والموضوعية ، وروح النقد ، ورفض التقليد ، وتلك سمات رئيسة للبحث العلمى ، مما يجعلنا نقول بكل فخر واعتزاز إن منهج

الماتريدية يقودنا إلى القول بأنهم كانوا من أوائل الذين أسهموا فى إفساح المجال للبحث العلمى .

٣- ظهر لنا من خلال البحث أن الماتريدية كنتاج فكرى نبت فى ظل الدولة السامانية التى اشتهرت بتشجيع العلم ورعاية العلماء ، فقد أهتم الملوك السامنيون بالعلم وأهله فقربوا العلماء وأقاموا المكتبات العامة والخاصة ، وكانت تعقد المناظرات العلمية بين يدى السلطان ، ويبدأ هو فيسأل مسألة ثم يتكلم العلماء الحاضرون فيها ، فقد أخذ الماتريدية على عاتقهم التصدى لأصحاب الأفكار المنحرفة كالمعتزلة والثنوية وأصحاب الديانات الفارسية القديمة ، وبهذا فقد أبدى الماتريدية تجاوبًا فكريًا مع متطلبات عصرهم .

٤- احتل الماتريدى منزلة كبيرة فى تاريخ الفكر الإسلامى حيث أنه مؤسس لإحدى المدارس الكلامية التى ذاع وانتشر فكرها فى العالم الإسلامى ، وهى المدرسة التى أصبحت مع الأشعرية تتقاسم العالم الإسلامى ، وهذا مما جعل احد الباحثين يقول : إن رئيس أهل السنة والجماعة فى علم الكلام رجلان ، أحدهما حنفى والآخر شافعى ، أما الحنفى فهو أبو منصور الماتريدى ، وأما الشافعى فهو شيخ السنة الإمام أبو الحسن الأشعرى " .

٥- ثبت لنا من خلال البحث أن الماتريدى وفق إلى منهج أصيل فجمع بين العقل والنقل ، وقد كان الماتريدية لهم ميل إلى جهة العقل أكثر لكن لم يهملوا النص ، بل كان عند بعضهم مقدمًا على العقل ، وعليه فإن الماتريدية يقدمون الشرع فيما لا يستقل العقل بإثباته ، أما ما يستقل به

العقل فهو يهتدى إليه بإرشاد شرعى ، فتقديم العقل ليس تقليلاً من شأن النص ولكنه لخدمة النص .

٦- تبين لها من خلال البحث ان السمة الأساسية لمنهج الماتريدية هى التوسط بين العقل والنقل،فلقد رأى الماتريدى خطأ الوقوف عند حد النقل أو المغالاة فى جانب العقل ورأى أن الموقف العدل هو التوسط بينهما وهذا المنهج الوسطى يشبه منهج الأشعرى كثيرًا ولا يتطابق معه،إذ يبقى بينهما فرق يحتفظ لكل منهما باستقلاله وتميزه .

٧- ظهر لنا من خلال البحث أن الماتريدية يرون أن الله قد فطر الناس على فطرة يعرفون وحدانيته وربوبيته بعقول مركبة فيهم ، وهنا يضع الماتريدى أول أساس عنده لمعرفة الله عن طريق العقل بمعونة السمع ، ويرى أن الله قد يسر سبيل الوصول إلى الدين ، ومعرفة الله عن طريق العقل والسمع ، والعقل يختص بمعرفة الله ، والسمع يختص بمعرفة الشرائع والعبادات .

٨- ثبت لنا من خلال البحث أن للماتريدية موقف من النصوص الموهمة للتشبيه ، حيث بينت موقف السلف والخلف من هذه النصوص ويتجلى ذلك فى طريقين هما ، التسليم ، والتأويل ، فاللائق بالعوام سلوك طريق التسليم ، واللائق بأهل النظر سلوك طريق التأويل ، فالتسليم أسلم للعوام التى لا تحتمل عقولهم دقائق الكلام ، حتى لو سألوا عن هذه الآيات والأخبار المتشابهة زجروا عنها ، والتأويل لأهل العلم أحكم .

٩- تبيَن لنا من خلال البحث أن قول الماتريدية بالتحسين والتقبيح العقليين راجع إلى أن العقل عندهم هو أصل المعرفة ، فلذلك كان أصلاً للسمع ، وكان مقدمًا عليه عند التعارض فيتفقون فى هذا مع المعتزلة ،

وليس معنى ذلك أن الماتريدية يتفقون معهم تمامًا فى هذه المسألة ، بل أن هناك فرقًا بينهما فالمعتزلة يقولون إن العقل موجب للإيمان بالله تعالى وشكر نعمه ومثبت للأحكام بذاته، أما عند الماتريدية فالعقل آلة يعرف بها حسن الأشياء وقبحها وشكر المنعم والموجب فى الحقيقة هو الله لكن بواسطة العقل .

١٠- على الرغم من أن المتكلمين قد قاموا بدورعظيم فى إثراء الفكر الإسلامى وكانت بغيتهم هى الدفاع عن الإسلام بالدرجة الأولى ، إلا أننا نرى أن منهج المتكلمين يحتاج إلى تطوير بما يساير مقتضيات وتحديات العصر الذى نعيش فيه ، وعلى هذا فإن علماء الكلام اليوم يحتاجون إلى تجديد فى المناهج حتى يستطيعوا أن يؤدوا واجباتهم فى إثبات هذه العقائد الإسلامية فى نفوس المسلمين والدفاع عنه ضد المنكرين لها والمخططيين دائمًا لتدميرها بأى وسيلة على مر العصور والدهور ،وهذا امر لايرفضه المنصفون لأن لكل عصر منطقه ، فعلينا نحن المسؤلين فى هذا المجال أن نخاطب أهل العصر الحديث على قدر منطقهم ، ويحتاج هذا الموضوع إلى دراسات وأبحاث ولقاءات علمية كلامية من المتخصصين حتى نستطيع أن نقدم مناهج مناسبة لعقول هذا العصر ، ونستطيع بذلك خدمة الإسلام فى مجال العقيدة وهو المجال الذى تبنى عليه المجالات الأخرى من الشريعة والأخلاق وغيرهما .

ولا يسعنا فى هذا المقام سوى أن نضرع إلى الله بالدعاء أن يتقبل منا هذا العمل بقبول حسن وأن ينفعنا بما علمنا وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه وأن يهدينا إلى سواء السبيل ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

فهرست المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم .

ثانيًا: المعاجم والمرجع التاريخية والتراثية .

١ – أبكار الأفكار .

الإمام سيف الدين الآمدى – رسالة دكتوراه بمكتبة كلية أصول الدين القاهرة تحقيق / أ.د. أحمد المهدى محمد تحت رقم ٦٢٢ .

٢ – اتحاف السادةة المتقين بشرح إحياء علوم الدين .

مرتضى الزبيدى – ط / القاهرة .

٣ – أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم .

المقدسى المعروف بالبشارى – ط / الثالثة ١٩٩١ م .

٤ – إحياء علوم الدين .

الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالى – طبعة جديدة مخرجة الآيات القرآنية – ط/ دار الريان للتراث – ط/ الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٥ – أثر التراث الشرقى فى أصول المذهب السبئ .

د / على الشابى – ط / النشرة العلمية لجامعة الزيتونة كلية الشريعة وأصول الدين – السنة الأولى ١٩٧١ م .

٦ – إشارات المرام من عبارات الإمام أبى حنيفة النعمان فى أصول الدين .

الشيخ كمال الدين أحمد بن حسين بن سنان الدين البياضى زاده الرومى الحنفى – ط/ الأولى – الحلبى ١٩٤٩ م ،

٧ – أصول الدين .

أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمى البغدادى – ط / دار زاهد الكوثرى للطباعة والنشر والتوزيع .

٨ – أصول الدين .

أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن مجاهد البزدوى – تحقيق / هانز بيتر ليتس – ط / المكتبة الأزهرية للتراث .

٩ – أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار .

محمود بن سليمان الحنفى الرومى الكفوى – ترجمة / عبد اللطيف عبد الرحمن – الناشر / دار العلم للملايين .

١٠ – إلجام العوام عن علم الكلام .

الإمام أبو حامد الغزالى – ط / المنيرية ١٣٥١هـ .

١١ – الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد .

إمام الحرمين أبى المعالى عبد الملك بن عبد الله الجوينى / تحقيق – على عبد المنعم عبد الحميد – ط / الخانجى بالقاهرة ١٩٥٠ م .

١٢ – الأشعرى .

حمودة غرابة – ط / ٧ – ١٩٥٣ م .

١٣ – شرح العمدة فى عقيدة أهل السنة والجماعة المسمى بالاعتماد فى الاعتقاد .

الإمام أبو البركات النسفى – دارسة وتحقيق / د / عبد الله محمد عبد الله إسماعيل – الناشر / المكتبة الأزهرية للتراث .

١٤ – الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء .

خير الدين بن محمود بن محمد بن على بن فارس الزركلى الدمشقى – الناشر / دار العلم للملايين .

١٥ – الاقتصاد فى الاعتقاد .

الإمام أبو حامد الغزالى – تحقيق / الشيخ محمد مصطفى أبو العلا – ط / الجندى القاهرة .

١٦– الأنساب .

عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمى السمعانى – تحقيق / عبد الرحيم بن يحيى اليمانى وغيره – ط / حيدر آباد – الأولى ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٢ م .

١٧ – البداية من الكفاية فى الهداية فى أصول الدين .

نور الدين الصابونى – تحقيق / د / فتح الله خليف – ط / دار المعارف ١٩٦٩ م .

١٨ – التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية .

د / عبد الرحمن بدوى – ط / الأمة مصر – الناشر / مكتبة النهضة المصرية .

١٩ – التعريف بالماتريدية تاريخًا ومنهجًا وعقيدة .

د / عواد محمود عواد سالم – بحث مستل من مجلة قطاع أصول الدين – مجلة علمية محكمة العدد الحادى عشر ١٤٣٧ هـ – ٢٠١٢ م .

٢٠ – التعريفات .

الإمام السيد الشريف على بن محمد الجرجانى – ط / مصطفى البابى الحلبى ١٣٥٧هـ – ١٩٣٨ م .

٢١ – التمهيد فى الرد على الملاحدة والمعطلة والرافضة .

محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر القاضى أبو بكر الباقلانى – عنى بتصحيحه / ريتشرد يوسف مكارثى – ط / المكتبة الشرقية – بيروت – ١٩٥٧ م .

٢٢ – التمهيد لقواعد التوحيد .

الإمام أبو المعين النسفى – تحقيق / أ.د. حبيب الله حسن أحمد – ط/ دار الطباعة المحمدية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

٢٣ – التوحيد .

الإمام أبو منصور الماتريدى – تحقيق / د/ فتح الله خليف – الناشر – دار الجامعات المصرية .

٢٤ – التوقيف على مهمات التعاريف .

الشيخ الإمام عبد الرؤوف المناوى – تحقيق / عبد الحميد صالح حمدان – الناشر / عالم الكتب – ط/ الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .

٢٥ – الجواهر المضية فى طبقات الحنفية .

عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشى أبو أحمد محى الدين الحنفى – الناشر / دار القلم – دمشق – ط/ الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٢٦ – الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع أو عصر النهضة فى الإسلام .

آدم متز – تعريب / د/ محمد عبد الهادى أبو ريدة – ط / الخامسة – دار الكتاب العربى – بيروت – لبنان .

٢٧ – الروضة البهية فى ما بين الأشاعرة والماتريدية .

الحسن بن عبد المحسن المشهور بأبى عذبة – ط / دار أبن حزم – بيروت – ط/ الأولى ٢٠٠٣م .

٢٨ – السيف المشهور فى شرح عقيدة أبى منصور .

ابن السبكى / تحقيق – مصطفى صائم بيرم – ط / الأولى أنقرة – تركيا .

٢٩ – الطبقات السنية فى تراجم الحنفية .

تقى الدين بن عبد القادر التميمى الحنفى – تحقيق / د/ عبد الفتاح محمد الحلو – الناشر / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – ١٤٩٠هـ – ١٩٧٠ م .

٣٠ – العالم والمتعلم .

الشيخ محمد زاهد الكوثرى – الناشر/ المكتبة الأزهرية للتراث .

٣١ – العقيدة الماتريدية .

د / على أيوب – رسالة دكتوراه مخطوطة مكتبة كلية دار العلوم تحت رقم ٢٤٩٥٤ .

٣٢ – العقيدة الإسلامية فى العلم الحديث .

د/ سعد الدين صالح – ط / الأخبار – ط / الثالثة ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

٣٣ – الفرق بين الفرق .

الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمى البغدادى – حققه وعلق عليه د/ طه عبد الرؤوف سعد – ط / مؤسسة الحلبى بدون تاريخ .

٣٤ – الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية .

د / على عبد الفتاح فؤاد – ط/ الدعوة .

٣٥ – الفرق الكلامية الإسلامية – مدخل ودراسة .

د/ على عبد الفتاح المغربى – الناشر / مكتبة وهبة – ط / الثانية ١٤١٥هـ – ١٩٩٥ م .

٣٦ – الفلسفة الشرقية .

د/ محمد غلاب – ط / البيت الأخضر القاهرة – ١٩٣٨ م .

٣٧ – الفهرست .

أبن النديم – تعليق الشيخ / إبراهيم رمضان – ط / دار المعرفة – بيروت – لبنان – ١٤١٥ – ١٩٩٥ .

٣٨ – الفوائد البهية فى تراجم طبقات الحنفية .

محمد عبد الحى اللكنوى الهندى– ط /السعادة بمصر ١٣٢٤ هـ

٣٩ – القند فى ذكر علماء سمرقند .

نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفى – تحقيق / يوسف الهادى – ط / مرآة للتراث – طهران – ط / الأولى ١٩٩٩م .

٤٠ – القاموس المحيط .

الفيروزآبادى – تحقيق / مكتب التراث فى مؤسسة الرسالة – إشراف محمد نعيم العرقسوس – ط / ٨ – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان.

٤١ – القول السديد فى علم التوحيد .

الشيخ محمد أبو دقيقة – تحقيق وتعليق / أ.د. عوض الله جاد حجازى– ط/الإدارة العامة لإحياء التراث١٤١٥هـ –١٩٩٥ م .

٤٢ – الكامل فى التاريخ .

عز الدين أبى الحسن على بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى المعروف بأبن الأثير الجزرى – صحح أصوله عبد الوهاب النجار – ط / إدار الطباعة المنيرية ١٣٥٧هـ – ١٩٣٨م.

٤٣ – الكليات – معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية .

أيوب بن موسى الحسينى القريمى الكفوى أبو البقاء – تحقيق / عدنان درويش – محمد المصرى – الناشر / مؤسسة الرسالة– بيروت .

٤٤ – الماتريدية – دراسة و تقويمًا .

د / أحمد بن عوض الله الحربى – ط / الرياض .

٤٥ – المدخل إلى دراسة علم الكلام .

أ.د. حسن محمود الشافعى – ط / الفنية – الناشر / مكتبة وهبة – ط/ الثالثة – ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

٤٦ – المسايرة فى علم الكلام والعقائد المنجية .

الكمال بن الهمام – تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد – ط / المحمودية التجارية مصر .

٤٧ – المغنى فى أبواب التوحيد والعدل .

القاضى عبد الجبار بن أحمد الهمذانى – إشراف / د/ طه حسين / حرر نصه – أمين الخولى – الناشر – وزارة الثقافة والإرشاد القومى – المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر – ط / دار الكتب ١٩٦٢ م .

٤٨– المفردات فى غريب القرآن .

أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى – تحقيق / صفوان عدنان الداودى – ط / الأولى – دار القلم – دمشق – بيروت.

٤٩ – المقدمة .

عبد الرحمن بن محمد بن خلدون – ط/ مؤسسة الأعلى للمطبوعات – بيروت – لبنان بدون تاريخ .

٥٠ – الملل والنحل .

محمد بن عبد الكريم الشهرستانى على هامش الفصل فى الملل والأهواء والنحل – أبن حزم– ط / محمد على صبيح – بدون تاريخ .

٥١ – المنطق الوضعى .

د / زكى نجيب محمود – ط / دار الطباعة الحديثة – الناشر / مكتبة الأنجلو المصرية – ط/ السادسة ١٩٨١م .

٥٢ – المواقف فى علم الكلام .

عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجى – مكتبة المتنبى القاهرة – بدون تاريخ .

٥٣ – بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز .

مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى – تحقيق / محمد على النجار – ط /لجنة إحياء التراث الإسلامى – الطبعة الأولى القاهرة ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م .

٥٤ – تأويل السلف لصفات الله تعالى .

أ.د. محمد ربيع محمد جوهرى – ط / ٢٠١٣ هـ .

٥٥ – تأويلات أهل السنة .

الماتريدى – تحقيق / إبراهيم عوضين – السيد عوضين – ط / القاهرة ١٩٧١م .

ونسخة أخرى تحقيق / فاطمة يوسف الحيمى – الناشر/ مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

٥٦ – تاج التراجم .

أبو الفدا زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا الحنفى – تحقيق / محمد خير رمضان يوسف – الناشر / دار القلم – دمشق ط / الأولى – ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

٥٧ – تاريخ الخلفاء .

جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى – الناشر / مكتبة نزار مصطفى الباز – ط / الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م .

٥٨ – تاريخ الرسل والملوك المعروف بتاريخ الطبرى .

الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط / الثانية – دار المعارف بمصر .

٥٩ – تاريخ المذاهب الإسلامية فى السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية .

الإمام محمد أبو زهرة – ط/ دار الفكر العربى بدون تاريخ .

٦٠ – تبصرة الأدلة فى أصول الدين .

الإمام أبو المعين النسفى – تحقيق / أ.د. محمد الأنور حامد عيسى – الناشر / المكتبة الأزهرية للتراث /ط / الأولى ٢٠١١هـ .

٦١ – تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام الأشعرى .

أبن عساكر – ط / دمشق ١٣٤٧ هـ .

٦٢ – حاشية المولى مصلح الدين مصطفى الكستلى على شرح العقائد النسفية للتفتازانى – ط / القاهرة ١٣٢٦هـ .

٦٣ – خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار.

أبن قطلوبغا الحنفى – تحقيق / حافظ ثناء الله الزاهدى – ط / الأولى – دار أبن حزم ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .

٦٤ – سير أعلام النبلاء .

الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى – ط / مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان ١٣٣٩ هـ ١٩٧٠ م.

٦٥– سنن أبو داود – ط / دار الفكر .

٦٦ – شذرات الذهب فى أخبار من ذهب .

عبد الحى بن أحمد بن محمد بن العماد – تحقيق / عبد القادر الأرؤوط – محمود الأرنؤوط – الناشر/ دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٣م .

٦٧ – شرح التفتازانى على العقائد النسفية .

الإمام سعد الدين التفتازانى – ط / الأزهرية – الأولى ١٣٣١هـ – ١٩١٣م .

٦٨ – شرح مطالع الأنظار .

أبو الثناء شمس الدين محمود بن عبد الله عبد الرحمن الأصفهانى على متن طوالع الأنوار للبيضاوى – ط / الأولى ١٣٢٣هـ .

٦٩ – شرح الفقه الأكبر .

الملا على القارى – ط / التقدم بمصر– ط / الأولى ١٣٢٣ هـ .

٧٠ – شرح المسامرة .

أبن أبى الشريف الحنفى بشرح المسايرة – كمال الدين بن الهمام – ط / الأولى – دار الكتب العلمية ٢٠٠٢ م .

٧١ – شرح المواقف .

السيد الشريف الجرجانى ومعه حاشيتا السيالكوتى والجلبى – صححه / محمود عمر الدمياطى – ط / دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط / الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨ م.

٧٢ – شرح نونية السبكى .

الشيرازى – مخطوط بدار الكتب رقم ١٩١٦ علم كلام .

٧٣ – صحيح مسلم .

ط / دار إحياء التراث العربى .

٧٤ – طبقات الحنفية .

طاش كبرى زاده – الناشر / مطبعة الزهراء الحديثة .

٧٥ – طبقات الشافعية الكبرى .

تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى السبكى – تحقيق / محمود محمد الطناحى – عبد الفتاح الحلو – الناشر / فيصل عيسى البابى الحلبى ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٤م .

٧٦ – طبقات الفقهاء .

طاش كبرى زاده – الناشر/ مطبعة الزهراء الحديثة .

٧٧ – ظهر الإسلام .

أحمد أمين – نشر / ١٩٤٥ م .

٧٨ – غاية المرام فى شرح بحر الكلام .

حسن بن أبى بكر بن أحمد المقدسى بن أبى بقيرة – تحقيق / د / عبد الله محمد عبد الله إسماعيل – د / محمد السيد أحمد شحاته ط / المكتبة الأزهرية للتراث – ط / الأولى ١٤٣٢هـ – ٢٠١٢م .

٧٩ – فلسفة علم الكلام .

أ. د. عبد العزيز سيف النصر عبد العزيز – ط / الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣ م .

٨٠ – فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة .

الإمام أبو حامد الغزالى – تحقيق / د / سليمان دنيا – ط/ عيسى الحلبى .

٨١ – قانون التأويل .

الإمام أبو حامد الغزالى – رسالة ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالى – وضع حواشيه وقدم له أحمد شمس الدين – ط / دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨م .

٨٢ – قضايا عقدية .

أ.د. محمد الأنور حامد عيسى – ط / الأولى ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨م .

٨٣ – كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون .

مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجى خليفة – الناشر/ دار إحياء التراث العربى .

٨٤ – محاضرات فى تاريخ الأمم الإسلامية – الدولة العباسية .

محمد الخضرى – تحقيق / محمد العثمانى – ط / الناشر / دار القلم – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

٨٥ – محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين .

العلامة فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازى – راجعه وقدم له / طه عبد الرؤوف سعد – الناشر المكتبة الأزهرية للتراث .

٨٦ – مسالك الممالك .

أبوالقاسم إبراهيم محمد الفارس الأصطخرى المعروف بالكرخى – الناشر / دار صادر بيروت – ٢٠٠٤م .

٨٧ – معارج القدس .

الإمام أبو حامد الغزالى – ط / السعادة – ط / الأولى ١٣٤٦هـ.

٨٨ – معالم أصول الدين .

الإمام الرازى – قدم له / طه عبد الرؤوف سعد – ط / المكتبة الأزهرية للتراث – بدون تاريخ .

٨٩ – معجم الأدباء – إرشاد الأريب فى معرفة الأديب .

ياقوت بن عبد الله الرومى البغدادى شهاب الدين الحموى – الناشر/ دار الغرب الإسلامى .

٩٠ – معجم البلدان .

ياقوت بن عبد الله الرومى البغدادى شهاب الدين الحموى – ط / دار صادر بيروت – ١٩٧٧م .

٩١ – معجم المؤلفين .

عمر رضا كحالة – الناشر / مؤسسة الرسالة ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .

٩٢ – مفتاح السعادة ومصباح السيادة من موضوعات العلوم .

أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده – الناشر / دار القلم – دمشق – ط / الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

٩٣– مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين .

الإمام أبو الحسن على بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى – عنى بتصحيحه / هلموت ريتر – تحقيق / محى الدين عبد الحميد – نشر المكتبة العصرية – ط / الثالثة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م .

٩٤ – منتهى الوصول والأمل فى علمىَ الأصول والجدل .

أبن الحاجي – ط / السعادة – ط / الأولى ١٣٢٦هـ .

٩٥ – منهج البحث فى علم الكلام .

د / محمد عبد المهيمن عبد الرحمن – ط / دار الطباعة المحمدية – ط / الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٩٦م .

٩٦ – نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر .

ترجمة عبد الحى بن فخر الدين الحسنى الكفوى – الناشر – دار أبن حزم – بيروت – لبنان – ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

٩٧ – نظرة تاريخية فى حركة التأليف عند العرب (اللغة – الأدب – التاريخ – الجغرافيا) .

أمجد الطرابلسى – منشورات مطبعة الجامعة السورية – دمشق – ط / الثانية ١٣٧٦هـ – ١٩٥٦م .

٩٨ – نظم الفرائد وجمع الفوائد فى بيان المسائل التى وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشاعرة .

عبد الرحيم بن على الشهير بشيخ زادة – ط / الأدبية – القاهرة ١٣١٧هـ .

٩٩ – هدية العارفين أسماء المؤلفين آثار المصنفين .

إسماعيل باشا البغدادى – ط / البهية – استنابول ١٩٥١م .

فهرست الموضوعات

المقدمة

المبحث الأول

عصر الإمام الماتريدى

المطلب الأول : الجانب التاريخى والسياسى لعصر الإمام الماتريدى

المطلب الثانى: الجانب العلمى فى عصر الإمام الماتريدى

المبحث الثانى

التعريف بالإمام الماتريدى نشأة وتطورًا

المطلب الأول : حياة الإمام الماتريدى

المطلب الثانى: إهمال مصادر الطبقات والتراجم للماتريدى ومدرسته

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية إجمالاً

المطلب الرابع: المراحل التى مرت بها المدرسة الماتريدية

المبحث الثالث

منهج الماتريدية فى القضايا العقدية

المطلب الأول : العلاقة بين العقل والنقل عند المدارس الكلامية

المطلب الثانى : وسطية المدرسة الماتريدية فى القضايا العقدية

المطلب الثالث: الدليل العقلى والمعرفة والنظر عند المدرس الماتريدية

المطلب الرابع : التأويل منهجًا كلاميًا

المطلب الخامس: الدليل النقلى حجيته وعلاقته بالدليل العقلى عند المدرسة الماتريدية

المبحث الرابع

نماذج تطبيقية على منهج الماتريدية فى القضايا العقدية

المطلب الأول : وجوب معرفة الله تعالى عقلاً

المطلب الثانى: النصوص الموهمة للتشبيه

المطلب الثالث: قضية الحسن والقبح العقليين

خاتمة البحث

فهرست المصادر والمراجع

فهرست الموضوعات

فهرس

المجلد الأول

م	البحث	رقم الصفحة
١.	**تساؤلات الأطفال الاعتقادية(أسبابها – آثارها – صورها – علاجها)** إعداد **د. أحمد الإمام إبراهيم**	١-٨٢
٢.	**يحيى بن يَمان العِجلي ومروياته المعلّة دراسةٌ تطبيقيّة في جامع الترمذي** إعداد **د. أحمد عبد الله عيد المخيال**	٨٣-١٧٦
٣.	**شبهات المستشرق دافيد سانتلّانا حول الإسلام عرض ونقد** إعداد **دكتور / أسامة حمدي سعد السيد**	١٧٧-٢٤٦
٤.	**حقّوق الإنسان في المواثيق الدّوليّة بين ضوابط الإسلام، وضماناته، ومضامينه** إعداد **د. أشرف شعبان محمد**	٢٤٧-٣٥٤
٥.	**معالم الدعوة الإسلامية في حياة اللاجئين** إعداد **د. أشرف شعبان محمد**	٣٥٥-٤٩٠

م	البحث	رقم الصفحة
٦.	**القـــولُ الصَّـــريحُ ببيان مرويات البخاري عن شيخه الحميدي في الجامع الصحيح دراسة استقرائية مقارنة** إعداد **أكرم رضوان فتح الله علي**	٤٩١-٥٨٨
٧.	**وصف عربي في النظم القرآني "حقيقته، وأسراره"** تأليف **د/ أمل محمد عبد الفراج علي راشد**	٥٨٩-٧٣٨
٨.	**السياق القرآني وأثره في تحديد المعاني التفسيرية والفقهية لحروف الجر في القرآن الكريم (نماذج من القرآن الكريم)** إعداد **د. آمنه أحمد محمد عبد الحميد**	٧٣٩-٨٨٨
٩.	**منهج المدرسة الماتريدية في تقرير القضايا العقدية** دكتور **جمال سعد محمود جمعة**	٨٨٩-١٠٤٠